



UN  
DP

شعوب متمكنة  
أمم صامدة

مشروع  
إعادة الاستقرار  
للمناطق المحررة  
تقرير الربع الثاني 2017

توسيع نطاق العمل  
في الموصل





شعوب متمكنة.  
أمم صامدة.

# برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة التقرير المرحلي ربع السنوي الربع الثاني - 2017

مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة	عنوان المشروع:
00089459 (الرقم التعريفي للناتج: 00095684)	الرقم التعريفي لمشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:
مايو/أيار 2015 – ديسمبر/كانون الأول 2018	مدة المشروع:
420884840 دولار	موارد المشروع:
مكتب رئيس الوزراء	مركز تنسيق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق:
الناتج 1: تعزيز قدرة الحكومة والمجتمعات المحلية على الصمود في وجه الكوارث (التي من صنع الإنسان والطبيعية)	ناتج (نواتج) إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية:
الناتج الثالث: تحسين الأوضاع من أجل عودة النازحين بأمان إلى المناطق المحررة	ناتج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق:
المُخرج 1: مساندة الحكومة العراقية لتلبية احتياجات إعادة الاستقرار العاجلة في المناطق التي تسنى الوصول إليها حديثاً، مما يسمح بعودة النازحين	المخرجات:
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	شريك التنفيذ:
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	الشريك المسؤول:
المناطق المحررة حديثاً في محافظات صلاح الدين والأنبار ونيوى وديالى وكركوك	مواقع المشروع:

## الشركاء المساهمون





عمال يطلون الجدران المحيطة بخزانات ترشيح  
خضعت للإصلاحات حديثاً في محطة القصور لمعالجة  
المياه بالموصل. وقد بدأت المحطة بالفعل توفّر مياه  
الشرب الآمنة لأكثر من 300 ألف نسمة. © برنامج  
الأمم المتحدة الإنمائي في العراق / أليكس بوتر

## المحتويات

- 6 // موجز وافٍ //
- 8 // أهم ما جاء في تقرير الربع الثاني //
- 14 // معلومات أساسية عن المشروع //
- 16 // حركة النازحين //
- 20 // تحدي إعادة الاستقرار في الموصل //
- 24 // الأضرار والدمار في الموصل //
- 28 // سير تنفيذ مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة - الموصل //
- 41 // سهل نينوى //
- 44 // غرب وشمال نينوى //
- 46 // الأنبار //
- 55 // صلاح الدين //
- 58 // ديالى //
- 59 // مشاركة المرأة في إعادة الاستقرار //
- 64 // تحديات وقضايا //
- 65 // الدروس المستفادة //
- 66 // القسم المالي //
- 67 // المرفق 1: مصفوفة تتبع الأداء //
- 73 // المرفق 2: إطار المخاطر //



## موجز وافٍ



فريق يعمل ببرنامج النقد مقابل العمل يزيل الحطام من محيط المكتبة الرئيسية بجامعة الموصل. © برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق/ ليندسي ماكنزي

هناك بعض المدن العراقية الرئيسية التي لم تحرّر بعد، ولا بد من مساندة إضافية لإعادة الاستقرار للسماح لبقية النازحين بالعودة إلى ديارهم. ويظل مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة ملتزماً بمواصلة مسانده لجهود إعادة الاستقرار بقيادة الحكومة العراقية وضمن قدرة النازحين على العودة إلى ديارهم بكرامة.

سقطت مدينة الموصل في أيدي داعش في يونيو/حزيران 2014، وبعدها رزح سكانها ثلاث سنوات تحت أيديولوجية التنظيم. شكّل سقوط الموصل، تلك المدينة التي كان يسكنها قبل اندلاع النزاع 1.4 مليون نسمة موزعين على ثمان مناطق إدارية، في أيدي داعش تحدياً غير مسبوق لقوات الأمن العراقية في استعادة المدينة وحماية المدنيين وإعادة النظام. نزح حوالي مليون مدني من سكان الموصل عن ديارهم منذ اندلاع النزاع، منهم 700 ألف لم يعودوا بعد. ونزح حوالي 82 ألف نسمة عن ديارهم في الشهرين الأولين من العمليات العسكرية وهدهما، فيما سُرد أكثر من 1.5 مليون بفعل النزاع عبر محافظة نينوى، التي تنتمي إليها الموصل. ألحقت معركة الموصل أضراراً كبيرة بمرافق المياه والصحة

منذ عام 2014، سُرد أكثر من 5 ملايين شخص داخلياً نتيجة النزاع الدائر في العراق بسبب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وبعد سنتين من العمليات العسكرية وما تلاها من جهود لإعادة الاستقرار، يسّرت الحكومة العراقية عودة حوالي 1.8 مليون شخص بمساندة من مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. جاء تحرير الموصل تنويحاً لجهود الحكومة الرامية إلى هزيمة داعش، ويشكل أكبر تحدٍّ أمام إعادة الاستقرار حتى الآن، وأيضاً فرصة بالغة الأهمية أمام الحكومة لكي تساند الشعب العراقي. ويرمز تحرير الموصل وإعادة الاستقرار إليها إلى مستقبل مستقر ومليء بالأمل للعراق. وتعتبر تلبية الحاجات الأشد إلحاحاً لدى العائدين إلى المدينة ومساندة شرعية الحكومة العراقية بصفتها الجهة الرئيسية المعنية بإعادة الاستقرار شاهدين على ما يمكن حدوثه في بلد شهد عنفاً وخراباً وخسائر بلا هوادة منذ ظهور داعش. وبإمكان المساندة السريعة والفعالة لإعادة الاستقرار إلى الموصل أن تساعد على وضع المنطقة بأسرها على مسار السلام المستدام.

العنف والدمار على نطاق مذهل، مع عزوف من نزحوا عن ديارهم عن العودة دون حدوث تحسن في الأمن وإعادة تأهيل البنى التحتية العامة وتوفر فرص سبل العيش. ويعكف المشروع على توفير ما يلزم لإعادة الناس إلى ديارهم في هذه المناطق.

يركز التقرير ربع السنوي على التقدم الذي أحرزه مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة في الموصل بمساعدة الـ 23 بلداً مانحاً، ويتناول بداية أكبر مجهود لإعادة الاستقرار حتى تاريخه. ويتضمن التقرير قسماً خاصاً يركز على مشاركة المرأة في إعادة الاستقرار، حيث تحققت مكاسب كبيرة في عموم المناطق المنقذة فيها المشاريع. كما يقدم التقرير أيضاً تحديثاً حول التقدم الذي تحرزه الحكومة العراقية والجهات المانحة لمشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة في المناطق التي خُرت في الأنبار وصلاح الدين وديالى وكركوك. ويضمن استمرار تقديم المساندة لهذه المناطق الحفاظ على مكاسب المشروع، وشعور العائدين بقدرتهم على البقاء في ديارهم.

والكهرباء والتعليم المهمة أو دمرتها بالكلية، تاركاً أجزاء كثيرة من المدينة محرومة من الخدمات الضرورية.

عكف مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مساندة جهود الحكومة العراقية على صعيد إعادة الاستقرار منذ تشيئه في عام 2015. وقد هيمنت على أنشطة المشروع في الربع الثاني من عام 2017 احتياجات إعادة الاستقرار التي تمخض عنها تحرير شرق الموصل، وفي الأسابيع الأخيرة تحرير غربها.

راح مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة يستعد لتحرير الموصل في سبتمبر/أيلول 2016، وذلك قبل تشييد العملية العسكرية الرامية إلى استعادة المدينة. بدأ مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة، مستنيراً بالأولويات المبكرة التي حددتها السلطات على المستوى المحلي ومستوى المحافظة، في إعادة تأهيل البنى التحتية العامة الأشد إلحاحاً في الأجزاء المحررة من المدينة. وتضمن هذا سرعة إعادة تأهيل خدمات المياه والإتاحة المسبقة للتجهيزات الطبية المنقذة للحياة وإعادة شبكات الكهرباء والصرف الصحي والطرق. وتمكنت فرق مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة في البداية من الوصول إلى الأجزاء المحررة من الموصل وإجراء التقويمات الضرورية أثناء الربع الأول من عام 2017. وتشكل الآن أعداد المشاريع الخاصة بمحافظة نينوى بأكملها حوالي نصف العدد الإجمالي للمشاريع المنقذة في إطار مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة على مستوى العراق، مما يبرهن على المتطلبات الهائلة التي فرضتها المنطقة على البرنامج. وعلى الرغم من استمرار التحديات الأمنية، اتسم الربع الثاني من 2017 بالكثير من قصص النجاح فيما يخص مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة في الموصل. فهناك الآن أكثر من 230 مشروعاً في شرق الموصل وحدها، كما أحرز تقدم كبير في مساندة إعادة الاستقرار غرب الموصل على الرغم من هشاشة السياق. اقتضت التحديات الكبيرة التي تشكلها الموصل من مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة - مع وجود الحكومة العراقية في الصدارة - العمل باستمرار على تكييف نهجه في إعادة الاستقرار واستعمال درجة رفيعة من المرونة لمراعاة حساسية السياق المحلي.

وتتواصل أنشطة مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة على مستوى أربع محافظات، وهي الأنبار وديالى وصلاح الدين ونينوى، بالإضافة إلى بلدة بشير في كركوك، مما يُظهر تقدماً مشجعاً قياساً على أهداف البرنامج الأساسية. وقد وسع المشروع على مدى الشهور الأخيرة نطاق أنشطته في سهل نينوى وبلدات سنوني وسنجار وربيعة في أقصى غرب نينوى لتعزيز مكاسب إعادة الاستقرار المبكرة التي أحرزت في المحافظة. ففي ظل سيطرة داعش، عانت المجتمعات المحلية في هذه البلدات من



اقتضت التحديات الكبيرة التي تشكلها

الموصل من مشروع إعادة الاستقرار

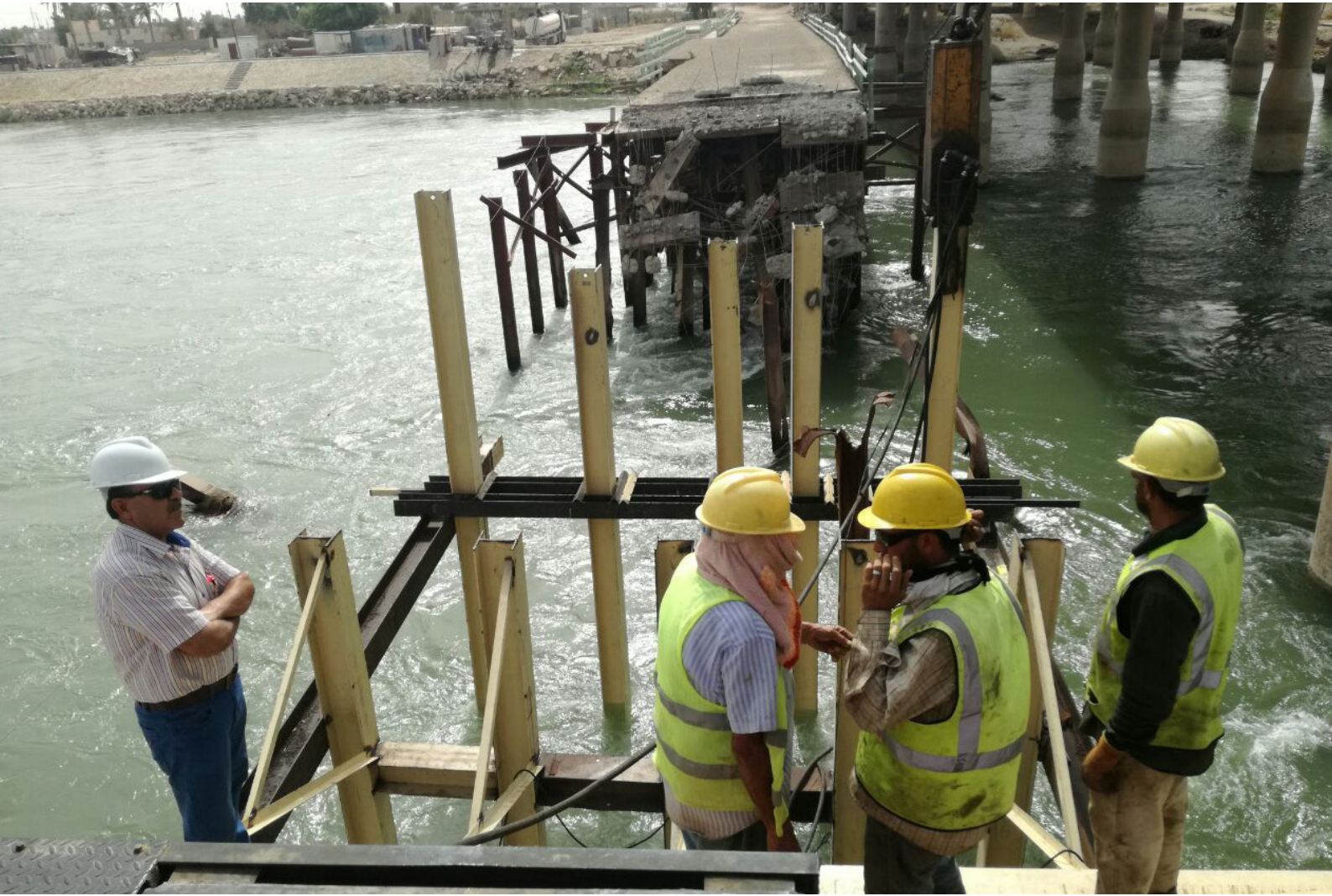
للمناطق المحررة - مع وجود الحكومة

العراقية في الصدارة - العمل باستمرار

على تكييف نهجه في إعادة الاستقرار

واستعمال درجة رفيعة من المرونة لمراعاة

حساسية السياق المحلي.



عمال يقيمون التقدم المحرز في  
إعادة تأهيل جسر المأمون العائم  
في الرمادي © برنامج الأمم  
المتحدة الإنمائي في العراق/ علي  
نوري

تضاعف عدد المشاريع التي ينفذها مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة

## هناك أكثر من 1000 مشروع لإعادة الاستقرار قيد التنفيذ في عموم المناطق العراقية المحررة.

• تضاعف عدد المشاريع التي ينفذها مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة في المناطق المحررة حديثاً في العراق خلال ثلاثة أشهر، من أكثر من 500 مشروع في نهاية الربع الأول من 2017 إلى أكثر من 1000 مشروع في نهاية الربع الثاني من 2017.

• مع تواصل توسيع نطاق المكاسب وتعزيزها، يعد مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة العدة لمساندة جهود إعادة الاستقرار في بلدة الحضر المحررة حديثاً، وترقباً لتحرير تلعفر والحويجة والقائم وعانة وراوة.





توسيع نطاق العمل في الموصل

عمال يردمون حفراً في الطريق الواصل  
من غرب الموصل إلى مستشفى العذبة،  
وهو المكان الأساسي لعمليات علاج  
المدنيين الجرحى من غرب الموصل.  
© برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في  
العراق/ أليكس بوتر

## يعمل مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة على تنفيذ نحو 300 مشروع في العراق

• إطلاق أكثر من 230 مشروعاً في شرق الموصل لتلبية احتياجات إعادة  
الاستقرار الأشد إلحاحاً.

• هناك حوالي 60 مشروعاً قيد الإعداد أو التنفيذ بالفعل في المناطق المحررة  
في غرب الموصل.



توسيع نطاق العمل في الموصل

## الآلاف من سكان الموصل يعملون على إعادة الحياة إلى مدينتهم

أميرة تنظف النوافذ في مستشفى ابن الأثير في شرق الموصل. وتقول: "قتل زوجي في النزاع، وأريد العمل هنا أكبر قدر ممكن لإعالة أسرتي". © برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق/ أليكس بوتر

- هناك أكثر من 4 آلاف شخص في شرق الموصل يكسبون دخلاً للإنفاق على أسرهم بمساعدتهم على تنظيف الشوارع وإزالة الركام. وهناك مشاريع مماثلة ببرنامج النقد مقابل العمل ستنتقل في غرب الموصل في الأسابيع المقبلة.
- حتى تاريخه، وُزِعَ نحو 3 ملايين دولار على المشاركين في مشروع برنامج النقد مقابل العمل في الموصل، منها مليونان وزعا أثناء الربع الثاني.
- نظفت فرق من النساء مستشفى ابن الأثير، وهو أكبر منشأة صحية في شرق الموصل.



عمال يصلحون أنبوب مياه في  
محطة القصور لمعالجة المياه  
في شرق الموصل. © برنامج  
الأمم المتحدة الإنمائي في العراق/  
ليندسي ماكنزي

توسيع نطاق العمل في الموصل

## إعادة تأهيل البنى التحتية المائية الحيوية التي تخدم مئات الآلاف من الأشخاص في الموصل قيد التنفيذ

• سيوفر إصلاح محطات القصور والزهور والساهاون لمعالجة المياه مياهاً آمنة لحوالي 472 ألف نسمة في شرق الموصل.

• ستوفر محطات الأيمن والدندان والجديد لمعالجة المياه في غرب الموصل مياهاً آمنة لحوالي مليون نسمة.



على الرغم من الأضرار الشديدة، عاد الطلاب إلى جامعة الموصل في مايو/أيار 2017.  
© برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق/  
أليكس بوتر

توسيع نطاق العمل في الموصل

## مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة يساند إحياء جامعة الموصل

- سمحت إزالة الأخطار المتفجرة في جامعة الموصل بوصول مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة لإجراء التقييمات الأولية.
- تم تحديد كلية التربية للبنات، التي أصابها أضرار بالغة، كأولوية لإعادة التأهيل.
- تم بالفعل تسليم أول ثمانية مولدات من أصل 50 مولداً، مما يساعد على إمداد الجامعة بالكهرباء حتى يتمكن الطلاب من العودة إلى الدراسة وإتمام امتحانات نهاية العام.
- تم نشر فرق من العمال لتنظيف الحرم الجامعي وإزالة الأنقاض.

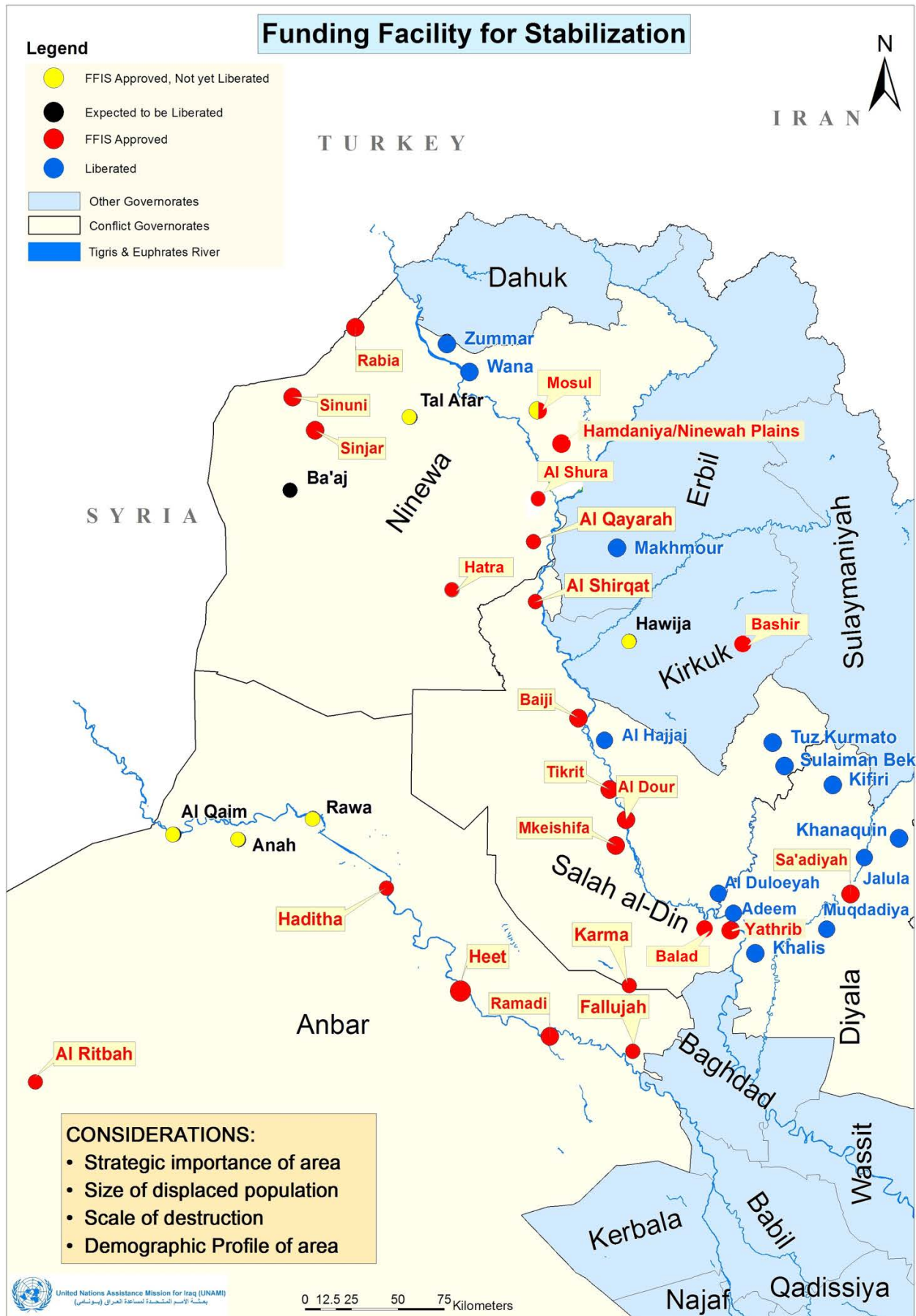


مساندة الأقليات

سامية وأندرياس في بيتهما في بلدة  
كرمليس في سهل نينوى.  
© برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في  
العراق/ أليكس بوتر

## مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة يساند الأقليات المستضعفة

- يوفر تنفيذ 145 مشروعاً في سهل نينوى المساندة الحيوية للأقليات المستضعفة.
- هناك أكثر من 60 مشروعاً قيد التنفيذ لمساندة المجتمعات المحلية المتنوعة في سنجار وسنوني وربيعة.



## معلومات أساسية عن المشروع

الاستقرار للمناطق المحررة على أنشطة إعادة الاستقرار في 28 منطقة، منها خمس- تلغفر والحويجة والقائم وعانة وراوة - ظلت تحت سيطرة داعش. ويتوقف قرار الموافقة على موقع معين لتنفيذ أنشطة المشروع على ما يلي:

- أ) الأهمية الاستراتيجية للمنطقة
- ب) عدد السكان النازحين
- ج) نطاق الدمار
- د) السمات السكانية للمنطقة

**ففي العام الماضي، عاد أكثر من مليون عراقي إلى المناطق المحررة حديثاً التي وجّه إليها المشروع مشاريع بقيمة 93 مليون دولار.**

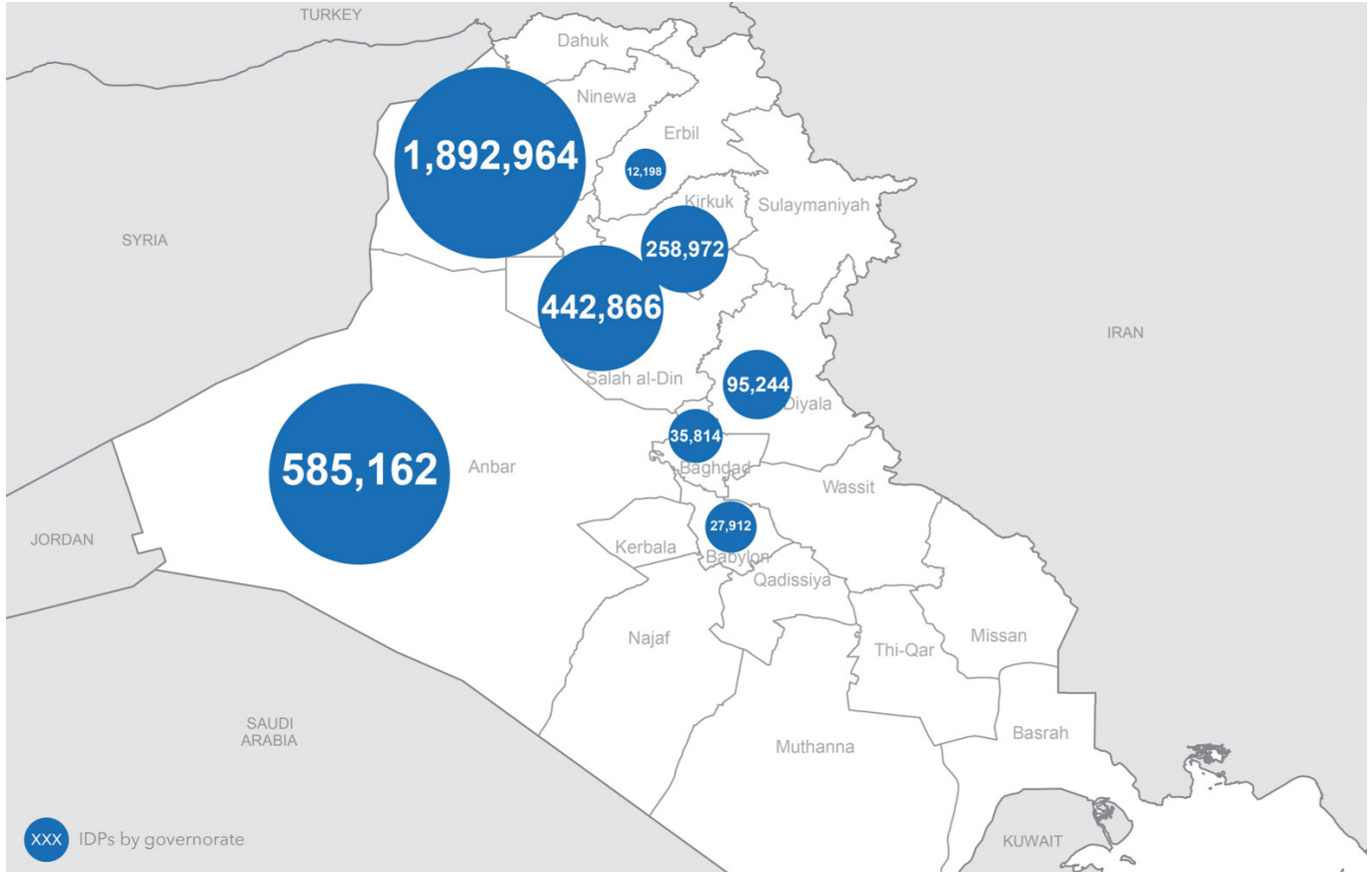
وفي المناطق الأخرى المحررة، يعكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مساندة تدخلات معجلة من خلال أداة أخرى شقيقة وهي برنامج الصمود والتكيف والاستجابة للأزمات. ويكفل مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة وبرنامج الصمود والتكيف والاستجابة للأزمات مساندة مختلف المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع.

بناء على طلب رئيس الوزراء العراقي، أُطلق مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة في يونيو/حزيران 2015 لمساعدة الحكومة على إعادة تأهيل البنى التحتية العامة في المناطق المحررة حديثاً من أيدي داعش بأسرع ما يمكن وتيسير عودة النازحين من ديارهم.

النهج المتبع نهج براغماتي وسريع. ففي غضون أيام من إعلان المدينة كمدينة آمنة، تُجري فرق إعادة الاستقرار تقييمات للأضرار وتتوافق على احتياجات السلطات المحلية الملحة، معطية الأولوية لما يلي: إصلاح البنى التحتية العامة الأساسية بما في ذلك شبكات المياه والكهرباء، وتشغيل فرق عمل لإزالة الأنقاض وفتح مسارات النقل وإنعاش المدينة، وتقديم منح نقدية لمنشآت الأعمال لكي تعيد فتح أبوابها، وإعادة تأهيل المدارس والمراكز الصحية والمباني الإدارية.

يعكف مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة حالياً على تنفيذ أكثر من 1000 مشروع في 23 موقعاً. وتأثير ذلك كبير. ففي العام الماضي، عاد أكثر من مليون عراقي إلى المناطق المحررة حديثاً التي وجّه إليها المشروع مشاريع بقيمة 93 مليون دولار. صادقت اللجنة التوجيهية لمشروع إعادة

## حركة النازحين



النازحون داخلياً حسب المحافظة. هناك 3.5 مليون شخص سيكونون في عداد النازحين على الأرجح عند ختام العمليات العسكرية. © مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية العراق

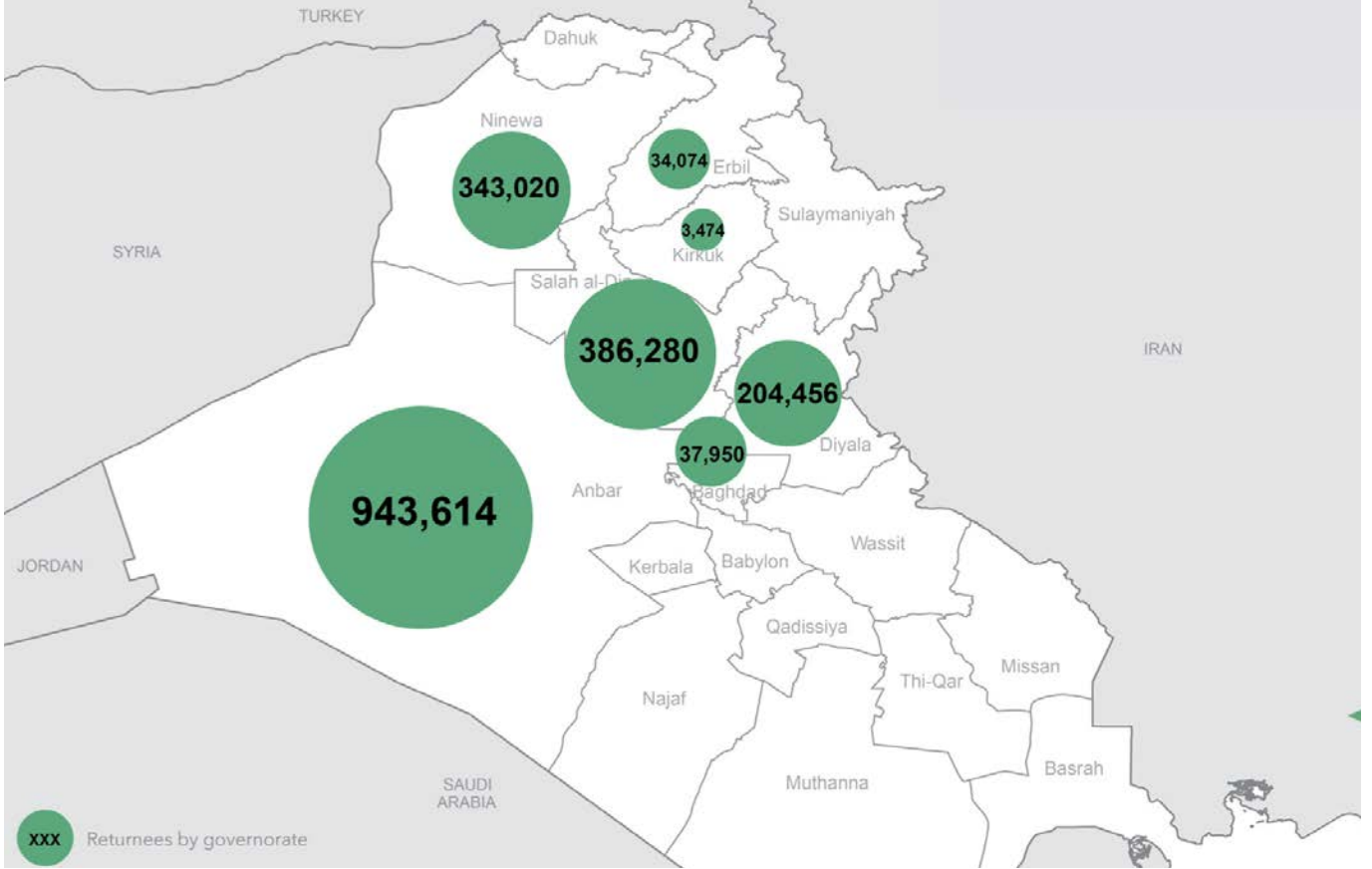
تترأسه المنظمة الدولية للهجرة إلى أن هناك 912345 نازحاً من الموصل حالياً، غالبيتهم العظمى (736195) من غرب الموصل. يبلغ عدد العائدين إلى المدينة حتى تاريخه 214826 عائداً، وأما العدد الإجمالي للعائدين على مستوى محافظة نينوى بأكملها فيبلغ 343020 عائداً. ويدل عدد العراقيين الذين ما زالوا نازحين من محافظة نينوى على الحاجة الملحة إلى أنشطة إعادة الاستقرار في المنطقة.

يُتوقع نزوح مزيد من الأشخاص مع انتقال العملية العسكرية الآن إلى تحرير آخر الجيوب الباقية تحت سيطرة داعش، ومن ضمنها الحويجة وتلعفر وبلدات القائم وعانة وراوة النائبة في غرب الأنبار. وتذهب التقديرات إلى أنه سيكون هناك 3.5 مليون نازح في العراق بحلول الوقت الذي تكتمل فيه العملية العسكرية. وستتوقف عودة هؤلاء على إعادة تأهيل البنى التحتية العامة والإسكان وتوفير فرص سبل العيش بالإضافة إلى تحسن الوضع الأمني.

يعتبر تسهيل عودة النازحين الهدف الأساسي لأنشطة مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة، ويعطي عدد العائدين إلى المناطق المحررة مؤشراً للأداء العام. تشير أحدث الأرقام الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة إلى أن أكثر من 3 ملايين عراقي ما زالوا نازحين على مستوى العراق، وإن كان مما يبعث على التفاؤل أن مليونين منهم عادوا الآن إلى ديارهم. وتذهب تقديرات المنظمة الدولية للهجرة إلى أن غالبية العراقيين النازحين يعيشون في خيام أو مع أسر مضيفة أخرى. وهناك حوالي 680 ألف يقيمون حالياً في مخيمات وأكثر من 470 ألف يعيشون في أوضاع إيواء حرجة، من ضمنها أبنية غير مفروشة أو مهجورة. وينتمي أكثر من 1.5 مليون من النازحين حالياً في العراق إلى محافظة نينوى، ونزحت غالبية هؤلاء إلى أماكن أخرى داخل نينوى أو أربيل القريبة أو دهوك.

تذهب تقديرات الفريق العامل المعني بعمليات العودة الذي





العائدون حسب المحافظة. عاد أكثر من مليوني عراقي إلى المناطق المحررة. © مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية العراق

على مستوى العراق، يعتبر عدد العائدين في المواقع التي مارس فيها مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة أنشطته عنصراً إيجابياً. ففي الأنبار وحدها، نفذ المشروع أكثر من 360 مشروعاً، ويُعتقد أن هناك 943614 شخصاً عادوا الآن. ويمكن ملاحظة اتجاهات مماثلة فيما يخص محافظتي صلاح الدين التي يُعتقد أن هناك 386280 شخصاً عادوا إلى ديارهم فيها، وديالى التي عاد إليها 204456 شخصاً.

نظرة عامة على مشاريع مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة

المحافظة	عدد مشاريع مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة	إتفاق مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة (بالدولار)	عدد العائدين
الأنبار	367	188,537,662 دولاراً	943,614
ديالى	22	8,382,959 دولاراً	204,456
نينوى	577	279,102,766 دولاراً	343,020
صلاح الدين	97	53,026,791 دولاراً	386,280

النزوح التراكمي من الموصل	
912,345	العدد التراكمي للنازحين من الموصل
176,150	العدد التراكمي للنازحين من شرق الموصل (منذ 17 أكتوبر/تشرين الثاني 2016)
736,195	العدد التراكمي للنازحين من غرب الموصل (منذ 19 فبراير/شباط 2017)
العائدون (أفراد)	
152,313	العدد التراكمي للعائدين إلى شرق الموصل (اعتباراً من 27 يونيو/حزيران)
62,513	العدد التراكمي للعائدين إلى غرب الموصل (اعتباراً من 27 يونيو/حزيران)
214,826	إجمالي عدد العائدين
النازحون حالياً (أفراد)	
697,519	العدد الحالي للنازحين من الموصل
23,837	العدد الحالي للنازحين من شرق الموصل
673,682	العدد الحالي للنازحين من غرب الموصل
331,460	عدد الأشخاص المقيمين حالياً في مخيمات (تنسيق المخيمات وإدارة المخيمات - 19 مخيماً موقعاً)
366,059	عدد النازحين الذين يقيمون خارج المخيمات

أرقام الفريق العامل المعني بعمليات العودة اعتباراً من 27 يونيو/حزيران 2017، وتُظهر النزوح التراكمي من الموصل.



عودة الأطفال إلى ديارهم في شرق الموصل. © برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق/ أليكس بوتر

## تحدي إعادة الاستقرار في الموصل

أولوية الاستعادة من هذه المنشآت لمقاتلي داعش وأسرهم، وفُرضت زيادة في الرسوم على المدنيين. وعانت المرأة من حرمان تام من المشاركة في الحياة الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية، وتُركن من دون الخدمات الصحية الحيوية في مجال صحة الأم والمرأة حيث فرض داعش قيوداً على فحص المريضات. وأما الخدمات التعليمية فكان يتم تقديمها على نحو يتسق مع أيديولوجية داعش الأصولية، وهو شيء يتعذر استيعاب عواقبه بالكلية. وخسر شباب المدينة سنوات مهمة من تعليمهم، وشهدت غالبية سكان الموصل أعمال عنف وبشاعات ستؤثر ذكراها على النفسية العامة لسنوات عديدة قادمة.

كان لاستيلاء داعش على الموصل في 2014 عواقب هائلة على صعيد زعزعة استقرار العراق والمنطقة، حيث أسفرت المعركة ضد داعش عن دمار واسع النطاق أصاب البنى التحتية والمؤسسات والخدمات العامة. كما انهار اقتصاد الموصل بشكل شبه كلي، وأما التراث الثقافي والحضاري الثري الذي اشتهرت به الموصل فقد مُحي تماماً من الوجود في حالات كثيرة. كما استولى داعش على الموارد وأصول الدولة، فيما تدهورت الظروف المعيشية لمن بقوا في المدينة وجدوا أنفسهم فيما بعد عالقين فيها، مما تسبب في أزمة إنسانية. على الرغم من أن داعش حافظ على بعض الخدمات كالمنشآت الصحية ومنشآت المياه، أُعطيت





فرار سكان الموصل في خضم القتال الدائر. © مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في العراق/ ثيمبا ليندين

الاستقرار للمناطق المحررة في الموصل ما يلي:

### الدواعي الأمنية: ممارسة الأنشطة بالقرب من النزاع

تتمثل طبيعة عمل مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة في ممارسة أنشطته فور تحرير المناطق من سيطرة داعش، مع تلبية الأولويات الأشد إلحاحاً التي ستمكّن النازحين من العودة إلى ديارهم والبدء في إعادة بناء معيشتهم. وعلى هذا النحو، يتيح المشروع سبيلاً لمساندة أنشطة إعادة الاستقرار الأوسع التي تقوم بها الحكومة العراقية وغيرها. وتستند أنشطة المشروع إلى ركيزة التأكيد على السرعة لضمان درجة عالية من التأثير. وعلى النقيض من تجربة المشروع في المدن العراقية الأخرى (الأصغر حجماً)، حررت الموصل على مراحل، مما ترتب عليه تنفيذ مشاريعه على التوازي مع جهود التحرير، وتعرض هذه المشاريع لخطر التغيرات في الوضع الأمني. وانطوى ضمان إمكانية الوصول إلى المواقع الرئيسية كجامعة الموصل في شرق المدينة ومعظم مناطق الجانب الغربي على مشاكل نتيجة العمليات الأمنية المتواصلة. وساند التصوير بالأقمار الصناعية لأجزاء من غرب الموصل التقويمات التي أجريت في المناطق التي يسهل الوصول إليها.

يشمل التكوين الإثني والديني المتنوع للموصل كثيراً من الأقليات العراقية. فبجانب الأغلبية العربية السنية التي تشكل حوالي 80% من إجمالي تعداد سكان الموصل، تضم المدينة أيضاً أكراداً ومسيحيين وتركماناً وشبكاً. وقد أفضت معاملة الأقليات القاسية على يد داعش إلى نزوح معظمها من الموصل والمناطق المحيطة بها. وتعتبر أعمال الإبادة العرقية التي ارتكبتها داعش ضد الأيزيديين في غرب نينوى برهاناً ساطعاً على عدم تسامح الجماعة مع غير المسلمين.

تشكل الموصل ومحافظة نينوى مجموعة فريدة من تحديات إعادة الاستقرار، مما يستلزم مواصلة الجهود المنسقة من جانب مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة والحكومة العراقية والمجتمع الدولي. وقد سلطت تجربة المشروع بمزاولته أنشطته في الموصل الضوء على الكثير من التحديات. ومن واقع الخبرة المستفادة حتى الآن، بحث المشروع نهج وآليات تنفيذ المشاريع لضمان سرعة التنفيذ في الوصول إلى الفئات الأشد ضعفاً مع المراعاة المستمرة لحساسيات بيئة العمل، بمعنى اتخاذ جميع الاحتياطات لتلا بلحق ضرر بأحد أو شيء. تشمل العوامل الأساسية التي أثرت على نهج مشروع إعادة

## العمل بجانب السكان المقيمين

ثمة قضية اجتماعية ناشئة في المناطق المحررة، وخصوصاً على امتداد محور الموصل، تخص أسر مقاتلي داعش التي تواجه قيوداً على العودة إلى ديارها. فكثير من هذه الأسر غير مسموح لها بالعودة، ويجري احتجازها في مخيمات مخصصة. وسوف تتطلب الطبيعة الحساسة لضمان أمن المناطق المحررة حديثاً، والتحقق من العائدين، وتلبية احتياجات الأشد ضعفاً، اهتماماً خاصاً في ظل الأعداد المتزايدة من النازحين العائدين إلى ديارهم.

### النطاق

يشكل حجم الموصل، بسكانها البالغ عددهم 1.4، نطاقاً غير مسبوق لعمليات إعادة الاستقرار في العراق. فالموصل هي أكبر مدينة عمل فيها مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة منذ انطلاقه في عام 2015. وعلى الرغم من أن الدروس المستفادة من التجارب في تكريت والرمادي ضمنّت مراعاة التخطيط والإتاحة المسبقة للتجهيزات الحرجة سرعة تنفيذ المشاريع، إلا أن حجم الدمار وتكاليف إعادة التأهيل تفوق بكثير ما كان عليه الحال في المدن الأخرى المحررة. فالدمار الهائل الذي طال الكثير من الأبنية والمجاورات ومنشآت الخدمة العامة، ولا سيما في المدينة القديمة غرب الموصل، يتطلب موارد أكبر من كل تدخلات المشروع مجتمعاً.

## 11

عندما ننظر إلى الدمار الذي لحق

بالموصل، فإننا نتحدث فعلاً عن مدينتين.

فشرق الموصل أخذ في التعافي. صحيح

أن الأمور لم تصل إلى حد الكمال، لكن

هناك تقدماً ملموساً وظاهراً جداً. فقد فتحت

المدارس ومنشآت الأعمال أبوابها، وعادت

الغالبية العظمى من السكان إلى ديارها.

وأما غرب الموصل فيندرج في فئة مختلفة،

وستستغرق إعادة الأمور إلى طبيعتها

وقتاً أطول بكثير. فمستويات الدمار التي

نراها هي الأسوأ في العراق. ويمثل غرب

الموصل واحداً من أكبر وأعدد التحديات

التي واجهتها الأمم المتحدة على الإطلاق."

- الممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة

الإنمائي في العراق ليز غراندي.

مع سير الحملة العسكرية لتحرير الموصل، أفادت تقارير أن داعش حذر على المدنيين مغادرة المدينة، ومن حاول منهم الفرار تعرض غالباً للهجوم على أيدي مقاتلي التنظيم. وهكذا فإن إعادة الاستقرار في الموصل تعتبر عملاً فريداً من نوعه، لا نتيجة حجم المدينة فحسب، بل لأن كثيراً من سكانها كانوا ما زالوا فيها عند انطلاق العمليات الأمنية. فمن أصل عدد سكان المدينة الذي بلغ 1.4 مليون قبل اندلاع النزاع، هناك حوالي 920 ألف شخص شردوا منها منذ انطلاق العمليات الأمنية في أكتوبر/تشرين الثاني 2016، منهم حوالي 740 ألف من غرب الموصل و 175 ألف من شرق الموصل. لم يعان شرق الموصل من النزوح على النطاق الذي عاناه الناس في غرب الموصل. وهناك 152313 شخصاً عادوا إلى الجانب الشرقي من المدينة منذ تحريرها وفقاً لتقديرات المنظمة الدولية للهجرة. وقد شكّل العمل في سياقات بقي فيها عدد كبير من السكان المقيمين تحديات أمام مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة، حيث توجد متطلبات ملحة لتلبية احتياجات الأهالي الموجودين بالإضافة إلى تسهيل عمليات العودة. كما أن وجود سكان مقيمين يمكنه المساهمة أيضاً في تقلب الوضع الأمني، مما يزيد الضغوط على قوات الأمن لحماية المدنيين الموجودين بالقرب من النزاع وإدارة المستوى العالي من تنقل المدنيين داخل الأجزاء المحررة من المدينة. وقد ظل المشروع يعمل على تلبية احتياجات سكان شرق الموصل الذين لم يغادروا ديارهم في ظل احتلال داعش، وعلى تعزيز عمليات العودة من خلال إعادة تأهيل البنى التحتية العامة الأساسية وضخ النقد في الاقتصاد المحلي.

## التوترات الاجتماعية الكامنة

تضم الموصل والمناطق المجاورة من نينوى العديد من الجماعات الإثنية والدينية، من ضمنها المسيحيون، بالإضافة إلى الأيزيديين في غرب المحافظة. وتتمتع مدينة الموصل بأهمية استراتيجية للمصالح التجارية والسياسية لفئات كثيرة في شمال العراق، وقد عانت من توترات اجتماعية كامنة يرجع تاريخها إلى ما قبل ظهور داعش. ولا أحد يحيط بعد تمام الإحاطة بمجمل الآثار الناجمة عن سيطرة داعش خلال ثلاث سنوات على النسيج الاجتماعي للمدينة. ومن الجائز أن تكون المعاناة الشديدة التي تحمّلها الأهالي في ظل سيطرة داعش وأثناء الحملة العسكرية فاقمت التوترات والخلافات الكامنة. فقد تعرّض سكان الموصل لخسائر هائلة. ويزداد احتمال أن تنحي بعض الفئات باللائمة على فئات أخرى مجاورة في هذا الوقت المفعم بالانفعالات. وسوف تحتاج الحكومة العراقية إلى الاستجابة بسرعة إلى احتياجات السكان لكي تعيد تنشيط الروابط بين المواطنين والحكومة. ويأخذ مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة احتياطات إضافية لضمان شمول الجميع ومراعاة حساسية النزاع فيما يساند أولويات الحكومة.

## الأضرار والدمار في الموصل



فرار سكان مدينة الموصل القديمة في خضم القتال في 30 يونيو/حزيران 2017. © لوسيان لونغ/ ريفا بريس

### الأضرار التي تعرضت لها الموصل: الصورة الآخذة في التبلور

# 1,077,000,000 دولار

التكلفة التقديرية لإعادة الاستقرار إلى الموصل

تطلبت جميع قطاعات أنشطة مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة جهوداً مكثفة لإعادة التأهيل. فقد تراجعت إمكانية الحصول على المياه في عموم الموصل إلى نسبة ضئيلة من مستواها فيما قبل اندلاع النزاع، مع حرمان غالبية غرب الموصل من إمكانية الحصول على المياه أثناء النزاع المحتدم الذي شهدته المدينة في الأسابيع والشهور الأخيرة. كما شهد توفر المنشآت الصحية أيضاً انخفاضاً حاداً. والمنشآت القليلة المتوفرة محدودة بشدة في قدراتها على تقديم الخدمات، وتواجه المزيد من المعوقات بفعل محدوديات المياه والكهرباء. وتعرضت شبكة الكهرباء والبنى التحتية ذات العلاقة لأضرار هائلة، لكن غرب الموصل هو الأشد تأثراً. وفي عموم المدينة، هناك وحدات سكنية تضررت أو دُمرت، وخصوصاً في غرب الموصل، حيث تذهب التقديرات في المجاورات السكنية بالمدينة القديمة إلى احتياج عشرات الآلاف من الوحدات السكنية إلى إعادة تأهيل. وتذهب تقديرات مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة إلى أنه سيحتاج إلى حوالي 700 مليون دولار إضافي لإعادة الاستقرار إلى غرب الموصل و 174 مليون دولار إضافي لشرق الموصل.

منذ الربع الأول ومشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة يعكف على إجراء تقييمات للأضرار في الأجزاء التي يسهل الوصول إليها في الموصل. وقد أشارت التقارير المتاحة التي تعود إلى عام 2016 إلى تعرض حوالي 135 مبنى على مستوى المدينة للدمار بالإضافة إلى دمار حوالي 60-70 في المئة من إجمالي البنى التحتية في المدينة. وسمح تحرير غرب الموصل بإجراء تقييم أدق على الرغم من استمرار التحديات الأمنية التي تواجه الوصول إلى الأجزاء الغربية من المدينة. وتؤكد الصورة الآخذة في التبلور أن العدد الإجمالي للمباني المدمرة أو المتضررة بشدة أعلى بكثير منه في أي مدينة أخرى. فالقتال البطيء الذي دار من شارع إلى شارع في حي المدينة القديمة في غرب الموصل وفي الأحياء المجاورة، واستخدام المدفعية الثقيلة، أفنى البيئة الطبيعية في هذا الحي القديم الكثيف من المدينة. وهناك حوالي 15 مجاورة في غرب الموصل، بما فيها المجاورات الواقعة في حي المدينة القديمة، دُمرت بالكامل، وهي تؤوي ما يقدر بـ 230 ألف نسمة. وهناك 23 مجاورة أخرى تعرضت لأضرار بين الخفيفة والمتوسطة، ويسكنها نحو 700 ألف شخص. وتذهب تقديرات مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة إلى أن تكلفة احتياجات إعادة الاستقرار الأشد إلحاحاً في الموصل ستبلغ نحو 1.1 مليار دولار، سيحتاج غرب الموصل وحده إلى حوالي 700 مليون دولار منها. وتشير التقييمات إلى أن قطاعات الصحة والكهرباء والمياه تتطلب الاستثمار الأشد إلحاحاً.





مكاتب إدارية متضررة في المستشفى العام في غرب الموصل. © برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق/ ليندسي ماكنزي

## إنفاق مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة في الموصل

القطاع	شرق الموصل	غرب الموصل
التعليم	9,560,179 دولاراً	918,082 دولاراً
الكهرباء	64,325,849 دولاراً	1,886,250 دولاراً
الصحة	62,984,179 دولاراً	3,678,103 دولاراً
سبل العيش	11,764,803 دولارات	8,680,523 دولاراً
البلدية	18,277,935 دولاراً	1,523,995 دولاراً
الطرق والجسور	11,010,869 دولارات	346,250 دولاراً
المجاري	1,741,915 دولاراً	1,105,958 دولاراً
الموارد المائية	15,843,689 دولاراً	2,874,221 دولاراً
	<b>195,509,418 دولاراً</b>	<b>21,013,328 دولاراً</b>

## غرب الموصل



## شرق الموصل



المبلغ التقديري المطلوب، بالإضافة إلى تمويل مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة الحالي، فيما يخص بقية مشاريع إعادة الاستقرار إلى الموصل

## شرق الموصل

هناك حوالي 85 مجاورة في الجانب الغربي للموصل، موزعة على أربع مناطق إدارية، وهي الهضبة والجزائر والزهور والسلام. وعلى الرغم من انتشار الأضرار والدمار في عموم شرق الموصل، بدأ النشاط الاقتصادي يعود إلى الكثير من الأحياء مع عودة الأسواق والمتاجر إلى فتح أبوابها لخدمة السكان المقيمين. وكان الضرر الرئيسي من نصيب شبكتي المياه والكهرباء ومنشآت الصحة العامة والإسكان. وهناك أماكن مهمة كجامعة الموصل ومركز التدريب المهني تعرضت أيضاً لأضرار كبيرة، بجانب الكثير من المدارس والأبنية التجارية. الأضرار بادية أيضاً في المجاورات المحيطة مثل كوكجلي شرق المدينة.

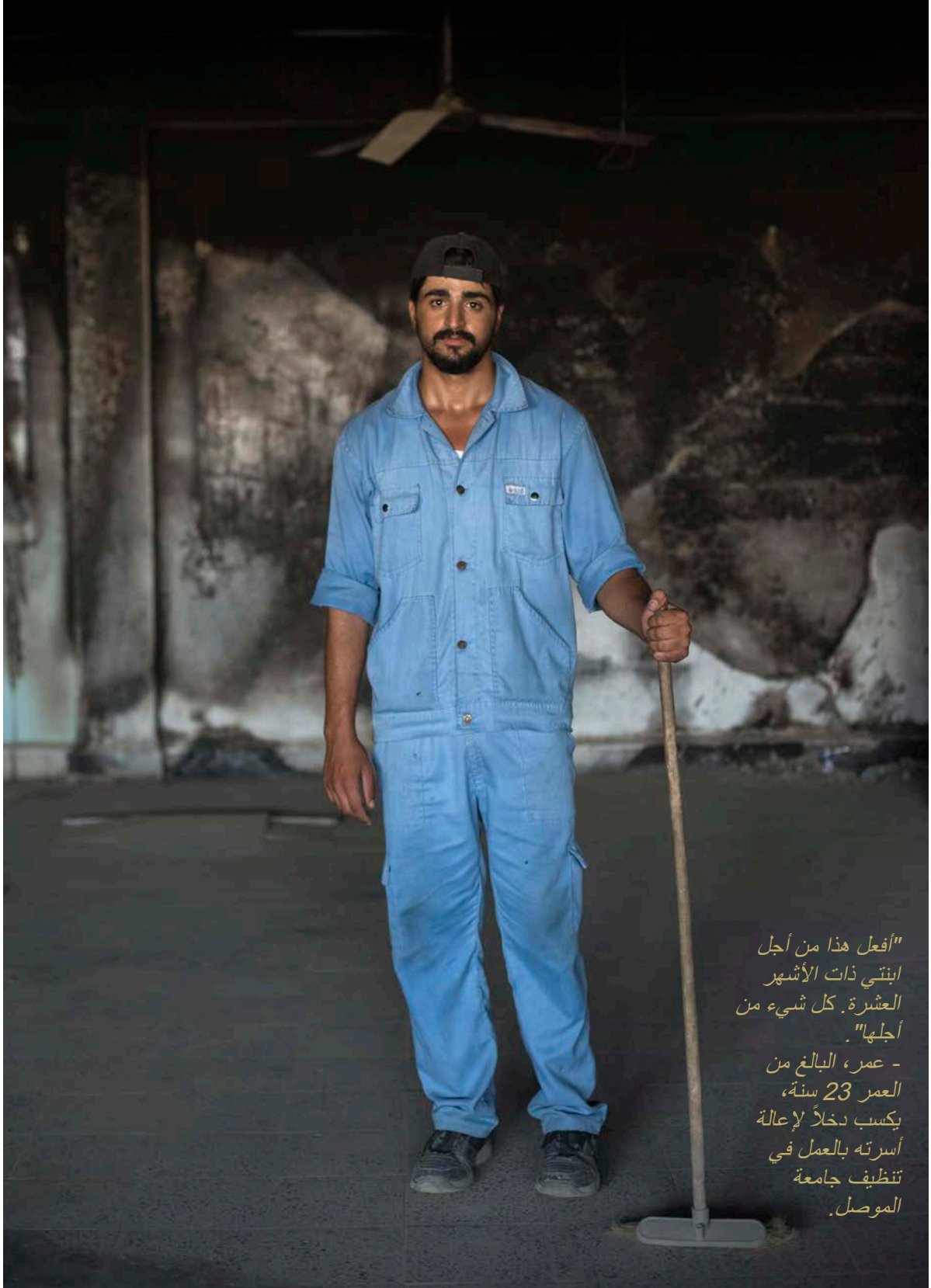
## غرب الموصل

يضم غرب الموصل نحو 64 مجاورة موزعة على أربع مناطق إدارية، وهي الغزلاني والربيع والجديدة والمدينة القديمة. وعلى الرغم من تعرض كل المناطق الإدارية للأضرار، إلا أن نطاق وطبيعة الدمار تختلف من منطقة إلى أخرى، مما يشكل طائفة من الاحتياجات ذات الأولوية والتحديات التشغيلية المتنوعة أمام مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة.

تعرضت البنى التحتية كشبكات المجاري والمستشفيات وشبكات الكهرباء للأضرار نتيجة استخدام المدفعية الثقيلة في ظل تواصل العمليات العسكرية لتحرير الجزء الغربي من المدينة، الذي كان داعش مستحكماً فيه بشدة. وقد أسفرت العمليات التي دارت من شارع إلى شارع لدحر داعش في مجاورتي غزلاني والجديدة عن أضرار إنشائية خفيفة بالمباني، وأما القتال الأشد ضراوة فقد تركز في حي المدينة القديمة في غرب الموصل والمناطق المجاورة، حيث أسفرت الضربات الجوية والقصف المدفعي ضد أهداف

داعش عن دمار شبه كامل. كان معظم المدينة القديمة صعب الوصول إليه أثناء فترة التقرير نظراً للبيئة الأمنية، لكن المعلومات المتاحة والتقارير المبكرة تشير إلى أن الغالبية العظمى من المباني والبنى التحتية في الحي تعرضت للدمار. كما تعرضت مجاورات الربيع التي تقع شمال المدينة القديمة أيضاً لأضرار كبيرة نظراً لقربها الكبير من مواقع القتال الأشد ضراوة.

تعرضت الوحدات السكنية بكل من شرق الموصل وغربها لضرر واسع. ففي أبريل/نيسان من هذا العام، أكدت تقويمات الأضرار التي أجراها موئل الأمم المتحدة -قبل بداية العملية الهجومية في وسط المدينة -تضرر حوالي 1140 وحدة سكنية في شرق الموصل. وفي تلك المرحلة كان هناك بالفعل اعتقاد بأن الأضرار التي لحقت بالوحدات السكنية على الجانب الغربي أكبر بحوالي مرتين ونصف منها في الشرق، مع تركيز غالبية الأضرار التي لحقت بالوحدات السكنية في مجاورة الجديدة. وعلى الرغم من أن تقويمات الأضرار المفصلة لم تصل بعد إلى صورتها النهائية فيما يخص غرب الموصل، إلا أنه من الواضح أن عشرات الآلاف من الوحدات السكنية دُمرت، تاركة الآلاف ممن شردوا من دون بيت آمن يعودون إليه.



"أفعل هذا من أجل  
ابنتي ذات الأشهر  
العشرة. كل شيء من  
أجلها".  
- عمر، البالغ من  
العمر 23 سنة،  
يكسب دخلاً لإعالة  
أسرته بالعمل في  
تنظيف جامعة  
الموصل.



محطة القصور لمعالجة المياه في شرق الموصل، حيث تمضي  
أعمال إعادة التأهيل على قدم وساق  
© برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق /حسين كولي



## سير تنفيذ مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة في الموصل

المديريات التنفيذية والمشروع لوضع مقاييسات والشروع في إعادة التأهيل. ولزمت إضافة 8 مستشارين بلديين لإعادة الاستقرار و 10 مسؤولي اتصال للتنسيق وتحديد الأولويات ومساندة خطط الحكومة. ويلزم تطهير كثير من مواقع المشاريع من الذخائر غير المنفجرة والأخطار المتفجرة على أيدي الشركاء الاستراتيجيين لمشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة قبل الشروع في إعادة التأهيل، وكان هذا شيئاً شديداً الأهمية في مناطق غرب الموصل وجامعة الموصل. وبحلول نهاية الربع الثاني، ارتفع العدد إجمالي للمشاريع التابعة لمشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة التي اكتملت أو قيد التنفيذ في شرق الموصل إلى 230 مشروعاً. وتم إطلاق 57 مشروعاً في غرب الموصل.

بحلول الربع الأول من هذا العام، استطاع مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة إجراء تقويمات مبكرة في المواقع التي يمكن الوصول إليها شرق الموصل، وإجراء مقاييسات لمشاريع إعادة التأهيل الأشد إلحاحاً، وتوفير فرص مدرة للدخل لآلاف الأشخاص. كان غرب الموصل منطقة يتعذر الوصول إليها إلى حد كبير أثناء الربع الأول، فتركزت الجهود على الاستعداد لسرعة تنفيذ المشاريع قبل التحرير المتوقع، بما في ذلك الإتاحة المسبقة للتجهيزات.

منذ يناير/كانون الثاني، نفذ مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة عشرات البعثات لتقويم الاحتياجات في المواقع التي حددت أولويتها محافظة نينوى، وعين أكثر من 30 مهندساً لمساندة



أحد فرق إعادة الاستقرار يعالين الأضرار التي لحقت بمحطة القبة لمعالجة المياه في شرق الموصل. © برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق/ ليندسي ماكنزي

## النافذة 1 - إعادة تأهيل البنى التحتية الخفيفة

### شرق الموصل

### المياه

أقيمت شبكة المياه التي تخدم شرق الموصل في عام 2013 في إطار تحديثات لشبكة المدينة ككل، وتضمنت الشبكة الجديدة محطات ضخ حديثة وتجهيزات للتصفية والتعقيم. وأسفر الضرر الذي لحق بمنشآت معالجة وضخ المياه الرئيسية التي كانت تخدم سكان شرق الموصل نتيجة سوء الصيانة والنزاع عن غياب شبه تام للبنية التحتية المائية التي تؤدي وظائفها. وتركت الأضرار التي لحقت بالمنشآت كمحطة القبة لمعالجة المياه - التي كانت ذات يوم توفر المياه النظيفة لحوالي 40 مجاورة من مجاورات شرق الموصل (يسكنها حوالي 500 ألف نسمة) بالإضافة إلى خدمة البلدات النائية مثل تلكيف في سهل نينوى- مئات الآلاف يعتمدون على مياه غير معالجة أو شاحنات المياه باهظة التكلفة. وأدى هذا، مقروناً بدرجات الحرارة المرتفعة صيفاً، إلى تعريض صحة الكثيرين للخطر، وخصوصاً الأطفال والمسنين.

قبل ظهور داعش، كانت محافظة نينوى قيد تنفيذ مبادرة ثلاثية لتطوير شبكة المياه، لكن هذه العملية توقفت عندما استولى داعش على المحافظة في 2014. وكانت الإنجازات المبكرة لهذه المبادرة تعمل بالفعل على تحسين توفر المياه في عموم الموصل. وتعتبر أزمة المياه التي تعاني منها المدينة الآن إلى حد كبير نتيجة سوء الصيانة والنهب في ظل احتلال داعش، بالإضافة إلى بعض الأضرار الناجمة عن القتال. كما فرضت الجماعة أيضاً أسعاراً أعلى على المدنيين لقاء الحصول على الخدمات الأساسية، ومن بينها توفير المياه. كان تدني إمكانية الحصول على المياه النظيفة من السمات الأساسية للتدهور في مستويات المعيشة الذي عانى منه المدنيون في ظل سيطرة داعش التي دامت ثلاث سنوات على الموصل. وأسفر الضرر الذي أصاب البنى التحتية الخاصة بمعالجة المياه وضخها أثناء حملة تحرير الموصل عن ترك الغالبية العظمى من المدنيين دون إمدادات مياه شرب نظيفة يعتمد عليها لعدة أشهر. ويعتبر الافتقار إلى الكهرباء اللازم لتشغيل منشآت معالجة المياه التحدي الرئيسي أمام توفير المياه النظيفة.

حددت المحافظة والشركاء من السلطات المحلية إعادة تأهيل البنى التحتية المائية كأولوية واضحة لشرق الموصل، وشكلت إعادة التأهيل محور تركيز جهود إعادة الاستقرار التي يبذلها مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة أثناء فترة التقرير. ويعكف



العمل في محطة القصور لمعالجة المياه، حيث اكتملت أعمال إعادة التأهيل بنسبة 85 في المئة. © برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق/ لينديسي ماكنزي

### غرب الموصل

كما هو الحال في شرق الموصل، تُرك غرب الموصل إلى حد كبير بلا إمكانية وصول إلى المياه بشكل يعتمد عليه منذ بدايات الحملة العسكرية. وهناك أربع محطات رئيسية لمعالجة المياه تمتد سكان غرب الموصل بالمياه، حيث تخدم المحطتان "القديمة" و "الجديدة" سوبياً الغالبية العظمى من المنطقة البلدية، وأما محطتا الدندان و غزلاني فتوفران المياه لحوالي 100 ألف شخص في المجتمعات المحلية المحيطة في جنوب غرب المدينة.

ما زالت محطتا معالجة المياه القديمة والجديدة سليمتين من الناحية الإنشائية، لكنهما تعرضتا للنهب الواسع للمعدات والمواد والأدوات. لكن إعادة تشغيل إمدادات المياه ستوقف بدرجة كبيرة على استعادة الكهرباء في عموم غرب الموصل. وقد وضع مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة ومديرية الكهرباء حلولاً مؤقتة لتوفير الكهرباء للمحطة الجديدة للسماح باختبار التجهيزات الحالية واستعادة خدمات المياه في النهاية. سيربط مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة المحطة الجديدة بمحطة القبة، التي تقع على الجهة المقابلة مباشرة من نهر دجلة في شرق الموصل، حيث أعيدت الكهرباء بواسطة خط كهرباء

المشروع على إعادة تأهيل أربع محطات لمعالجة المياه في شرق الموصل، وهي: القبة والزهور والقصور والساهاون. وقد شارف العمل في محطة القصور لمعالجة المياه على الاكتمال، حيث تعمل حالياً بحوالي 85 في المئة من قدرتها، وتخدم 34 مجاورة يسكنها نحو 300 ألف نسمة. وسيتم الانتهاء من الأشغال الباقية بحلول أغسطس/آب، وستضمن عودة القدرة التشغيلية الكاملة إلى المحطة. كما يجري العمل أيضاً على قدم وساق لإصلاح البنى التحتية الشبكية ولشراء التجهيزات الأساسية لخدمة المنطقة. كما انطلقت عملية إعادة تأهيل محطات القبة والزهور والساهاون لمعالجة المياه أثناء فترة التقرير.

وتذهب التقديرات إلى أن حوالي 975 ألف شخص سيستفيدون من إعادة تأهيل هذه المحطات الأربع في شرق الموصل والمنطقة المحيطة. وبجانب إنجازات الربع الأول في إتمام إعادة تأهيل محطة السلامة لمعالجة المياه، التي تخدم حوالي 120 ألف نسمة يقيمون في المجتمعات المحلية الجنوبية الشرقية بالمدينة، سيضمن مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة إمكانية الوصول إلى المياه النظيفة لكل شرق الموصل والمناطق المحيطة متى اكتملت أشغال إعادة التأهيل، وهو ما يُتوقع حدوثه في الربع الثالث.



أطفال يقفون تحت محول توزيع جديد، وهو من بين 270 محولاً تم تركيبها في شرق الموصل. © برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق/ ماكنزي

تركز غالبية المستشفيات الرئيسية في "المجمع الطبي" في غرب الموصل. ومنذ عام 2008 وحتى احتلال داعش للمدينة، وجهت الحكومة العراقية استثمارات كبيرة إلى قطاع الصحة لتحسين الخدمات الطبية. ولم يستهدف داعش المستشفيات أو المراكز الصحية أثناء سيطرته على المدينة، لكن توفّر الأدوية والتجهيزات والأطباء تراجع بشكل حاد، حيث كانت الأدوية الأساسية لعلاج السكري وارتفاع ضغط الدم صعبة المنال وباهظة التكلفة، ونتج عن المشاكل الصحية المرتبطة بالتدهور العام في الأوضاع المعيشية عدم حصول مدنيين كثر ممن يعانون من المرض على العلاج الذي يحتاجون إليه. واستولى داعش على إدارة المستشفيات في عموم الموصل، فقيد إمكانية حصول المدنيين على الخدمات الطبية. ومع سير الحملة العسكرية، تعمّد مقاتلو داعش في حالات كثيرة إلحاق ضرر بمرافق المستشفيات وتجهيزاتها أثناء انسحابهم، تاركين خلفهم منشآت متضررة ومحرقة ومنهوبة. وكان هذا هو الحال مع المستشفيات الرئيسية في كل من شرق الموصل وغربه، بما في ذلك مستشفى الموصل العام ومستشفى الخنساء التعليمي.

#### شرق الموصل

كان مستشفى الخنساء التعليمي الكبير الجهة الرئيسية لتقديم خدمات رعاية الأم والطفل في المنطقة، فأسفرت الأضرار التي

سعة 33 كيلو فولط. وسيسمح هذا بالبداية في الاختبار الضروري في هذه الأثناء من أجل حل أكثر استدامة، مما يمكن المشروع من البدء في إعادة تأهيل المنشأة وضمان إمكانية الحصول على المياه لغالبية سكان غرب الموصل.

يعكف مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة أيضاً على إجراء تقويمات إضافية بغرض إعداد مقاييسات منقحة لمحطة الدندان، التي توجد غرب المدينة، حيث لزم تنقيح المقاييسات الأولية التي أعدها المشروع في أواخر الربع الثاني نتيجة الأضرار الإضافية التي لحقت بالمحطة أثناء المرحلة الأخيرة من العمليات الأمنية في غرب الموصل.

كما لحقت أيضاً أضرار بالأنابيب ومحطات الضخ وغيرها من التجهيزات الضرورية لشبكة المياه، وسيتم على الأرجح تحديد المزيد من متطلبات إعادة التأهيل في الربع الثالث لدى قدرة مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة ومديرية المياه على الوصول بشكل أفضل إلى الأجزاء الأشد تضرراً من غرب الموصل.

#### الصحة

تخدم المنشآت الصحية في الموصل معظم سكان شمال العراق، مع



ظل سكان الموصل محرومين من إمدادات كهربائية يعول عليها منذ مرحلة مبكرة من حملة استعادة المدينة من أيدي داعش. فقد قُطعت الكهرباء عن الجانب الشرقي من المدينة عمداً على يد داعش لدى تحقيق قوات الأمن مكاسب على الأرض في تلك المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، فإن القتال العنيف دمر معظم البنى التحتية، بما في ذلك خطوط الكهرباء والمحولات والمحطات الفرعية. وظل المدنيون يعتمدون على مولدات صغيرة حيثما كانت متاحة، وهذه وسيلة يمكن أن تكون باهظة التكلفة لتوفير الكهرباء، وتفوق قدرة الكثيرين. ما زال ارتفاع درجات الحرارة يشكل مخاطر صحية لكثيرين في المناطق التي لا تتوفر فيها الكهرباء.

### شرق الموصل

أطلق مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة حتى الآن 35 مشروعاً لإعادة تأهيل البنى التحتية بالغة الحيوية وشبكات الكهرباء لمنطقة غرب الموصل، منها 32 مشروعاً بدأ تنفيذها بالفعل في هذا الربع، حيث تبلغ الآن القيمة الإجمالية للمشاريع الحالية لإعادة تأهيل قطاع الكهرباء بشرق الموصل حوالي 78 مليون دولار. وهناك 7 محطات فرعية متضررة بالكامل و 16 محطة فرعية متضررة جزئياً يجري حالياً طرح مناقصات بشأنها، ويجري إعداد مقاييسات لست محطات إضافية متضررة جزئياً.

هناك أيضاً مشروع قيد التنفيذ لمد كوابل أرضية لربط مناطق السادة/ بعويضة السكر والحدباء، مما يحسن إمدادات الكهرباء الواصلة إلى هذه المناطق. وسيساند توزيع النفط خمسة محولات إضافية، مما يوفر وسيلة فعالة لتحسين توليد الكهرباء بجزء ضئيل من تكلفة توريد محولات جديدة بالكلية. ويعمل مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة على توريد وتركيب 270 محول توزيع، وشراء محطتين فرعيتين متنقلتين لخدمة المنطقة، بالإضافة إلى توفير معدات الاختبار المهمة.

### غرب الموصل

عانت غالبية غرب الموصل من الحرمان من الكهرباء طوال فترة التقرير، حيث تعرضت "الشبكة الفائقة" قدرة 400 كيلو فولت أمبير، التي كانت تنقل ذات يوم غالبية إمدادات الكهرباء إلى غرب الموصل، لأضرار شديدة، وتعرض أكثر من نصف المحطات الكهربائية الفرعية الخمس عشرة للأضرار أو الدمار. وقد عمل مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة مع مديرية الكهرباء لتوفير حلول مؤقتة ريثما يعاد تأهيل المنشأة قدرة 400 كيلو فولت أمبير، وهو ما سيتضمن تركيب خطوط كهرباء جديدة للمحطات الكهربائية الفرعية العاملة، حيث أعطت محافظة نينوى إعادة تأهيل الكهرباء الأولوية على مواقع معالجة المياه للتعبيل بإعادة تشغيل خدمات المياه. ويعمل المشروع على تركيب خط قدرة 33 كيلو فولت بين محطة القبة لمعالجة المياه والمحطة الجديدة والمحطة القديمة ومحطة بادوش. وفي غضون ذلك، هناك

ألحقها به داعش أثناء تدهوره عن حاجة إلى إعادة تأهيل واسعة النطاق. وعلى نحو مماثل، سيتطلب الضرر الذي ألحقه داعش بمستشفى ابن الأثير إعادة تأهيل. هناك مستشفيات أخرى كالتشفاء تعرضت لأضرار كبيرة ونهبت، شأنها شأن الكثير من مراكز الرعاية الصحية الأولية الصغيرة في عموم الجانب الشرقي من المدينة.

يشكل قطاع الصحة ثاني أكبر مجال إنفاق أمام مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة في شرق الموصل حتى الآن، وذلك بعد قطاع الكهرباء. ويعمل المشروع على إجراء تقويمات وطرح مناقصات لترسية عقود لإعادة تأهيل مستشفيات الخنساء وابن الأثير والشفاء، بالإضافة إلى 14 مركزاً للرعاية الصحية الأولية. كما يجري حالياً توفير التجهيزات الطبية الحرجة واللوازم الطبية الطارئة لتحسين قدرات تقديم الخدمات للجانب الشرقي من المدينة. والمشروع بصدد شراء 20 سيارة إسعاف لخدمة شرق الموصل، وتوفير التجهيزات الطبية والأثاثات لأربعة عشر مركزاً للرعاية الصحية الأولية، وتوفير تجهيزات الأشعة السينية والغسيل الكلوي والتبريد والموجات فوق الصوتية والحضانات ومعالجة النفايات لاستعادة الخدمات الصحية. كما يعكف المشروع حالياً على تنفيذ 40 مشروعاً ينصب تركيزها على إعادة تأهيل القطاع الصحي شرق الموصل، وذلك بقيمة إجمالية تصل إلى 63 مليون دولار.

### غرب الموصل

يوجد في غرب الموصل 18 مركزاً للرعاية الصحية الأولية وخمس مستشفيات كبيرة كانت تخدم المدينة قبل النزاع. وسيواصل عدد مشاريع قطاع الصحة في غرب الموصل زيادته على الأرجح على مدى الشهر المقبل. ويعكف مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة حالياً على إعادة تأهيل مختلف أجزاء مستشفى غرب الموصل العام. وتعوّض هذه المنشأة السكان عن المجمع الطبي الكائن شمال المدينة القديمة مباشرة والذي أصابته أضرار شديدة وسيعاد تأهيله وتزويده بالتجهيزات الطبية. كما وفر المشروع أيضاً حافلات لنقل الموظفين الطبيين إلى المستشفى من شرق الموصل. بالإضافة إلى ذلك، هناك ستة مراكز رعاية صحية أولية يجري إعدادها لإعادة التأهيل. ويجري العمل حالياً على تقويم مستشفى البتول والجمهورية ووحدة الحروق في المجمع الطبي.

### الكهرباء

تعرض قطاع الكهرباء على مستوى الموصل لأضرار خطيرة، كما تعرضت البنى التحتية لدمار كامل في بعض أجزاء المدينة. كانت للدرجة العالية من الأضرار التي لحقت بهذا القطاع أيضاً تداعياتها على إعادة تأهيل البنى التحتية في قطاعات أخرى، وخصوصاً المياه والصحة والتعليم.



مولّد جديد (يساراً) في جامعة الموصل يحل محل مولد معطوب (يميناً). تم بالفعل توريد 8 مولدات، مما يساعد على إمداد المؤسسة بالكهرباء فيما يؤدي الطلاب امتحاناتهم. © برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق/ ماكنزي

يُسمح للطالبات بدراسة العلوم أو الهندسة أو المشاركة في التربية البدنية أو لعب أي رياضة، وحُظر الاختلاط بين الجنسين في جميع الفصول الدراسية.

هناك أكثر من 80 مشروعاً تركز على إعادة تأهيل قطاع التعليم قيد التنفيذ حالياً في عموم شرق الموصل وغربها، حيث تركز الجهود على إعادة تأهيل المدارس ذات الأولوية وتوفير الأثاثات والتجهيزات اللازمة للسماح للطلاب بالعودة إلى الدراسة. وحتى تاريخه، يعكف مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة على إنفاق حوالي 9 ملايين دولار على مشاريع ينصب تركيزها على التعليم في الموصل، لكن إعادة تأهيل الجامعات ستطلب عشرات الملايين.

### شرق الموصل

أحرز مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة أثناء الربع الثاني تقدماً كبيراً في إعادة تأهيل قطاع التعليم في شرق الموصل، مع استهداف 54 مدرسة بالإصلاحات. وهناك أيضاً مشاريع إضافية تُفند لتوفير مولدات وأثاثات لضمان قدرة الأطفال على العودة إلى الدراسة في الوقت المناسب لبدء السنة الدراسية

عملية تخطيط أوسع قيد التنفيذ لتحديد أولوية المحطات الفرعية لإعادة تأهيلها وتحديد أعداد المحولات وأطوال الأسلاك والتجهيزات الأخرى المطلوبة لاستعادة الكهرباء.

### التعليم

اشتهرت الموصل قبل احتلال داعش بمنشآتها التعليمية ومساهمتها في العلوم والرياضيات والتاريخ. وقد تعرض عدد كبير من المدارس الابتدائية والثانوية لأضرار خفيفة أثناء النزاع، فيما استغل داعش عدداً من المؤسسات الأعلى مستوى لتصنيع الأسلحة وتخزينها؛ وبالتالي تعرضت هذه المنشآت للاستهداف على نطاق واسع أثناء القتال باعتبارها مواقع أسلحة.

فرض داعش منهجاً تعليمياً جديداً يعكس أيديولوجيته، كما فرض أيضاً رسوماً تعليمية على الأسر، التي امتنع كثير منها عن إرسال أولاده إلى المدارس. وقد دُمّرت المواد التعليمية، بما في ذلك آلاف الكتب، أثناء احتلال الموصل وضاعت سنوات غالية من التعليم، حيث اقتصرت معاهد التعليم العليا على تدريب الطب والهندسة، وأما كليات الفنون والسياسة والتاريخ فقد أُغلقت، ولم



عودة الطلاب إلى الدراسة في مدرسة كوكجلي للبنات في شرق الموصل. © برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق/ أليكس بوتز

مقاييس للأبنية التي حددت أولويتها داخل الحرم الجامعي من فصول دراسية ومبان سكنية وإدارية، وبدأ طرح المناقصات لتنفيذ الأشغال في الربع الثاني. ويُتوقع أن تبدأ أشغال إضافية في الربع الثالث، لكن التكلفة الكلية لإصلاحات الجامعة يُتوقع أن تفوق 350 مليون دولار. وقد رصد المشروع ميزانية لإصلاحات المنشآت الأساسية تبلغ نحو 15 مليون دولار بمستويات تمويل المشروع الحالية، مع التركيز على إصلاحات كليات الطب والهندسة والتربية للبنات.

كان معهد التدريب المهني والكلية الفنية المجاورة له أيضاً منشأتين رئيسيتين للتعليم العالي تخدمان الموصل والمناطق المجاورة. وكان معهد التدريب المهني يضم فيما مضى حوالي 5 آلاف طالب ويعمل به حوالي 1000 موظف. وكانت هذه المنشأة مركزاً مهماً للتعليم العالي للنساء في الموصل، حيث كان الإناث يشكلن حوالي 50 في المئة من الهيئة الطلابية. ولم يمارس أي تعليم في هذا الموقع أثناء سنوات احتلال داعش الثلاث، وتعرضت المنشأة لأضرار نتيجة الضربات الجوية والحرائق. وكما هو الحال مع جامعة الموصل، ربما استخدم داعش المنشأة لتصنيع الأسلحة وتخزينها، وسيلزم القيام بعمليات مكثفة لإزالة الأخطار المتفجرة.

الجديدة. واكتمل بالفعل تنفيذ 7 مشاريع لإعادة تأهيل المدارس، مع وجود الكثير غيرها في المراحل النهائية من إعادة التأهيل. ويتواصل تقويم مدارس إضافية لإعادة تأهيلها في إطار المشروع كلما تحسنت إمكانية الوصول وتسنى إجراء المزيد من التقويمات.

بدأ مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة تقويم الاحتياجات في جامعة الموصل المتضررة بشدة أثناء الربع الثاني، وبدأ تنفيذ مشاريع لإعادة تأهيل مباني الحرم الجامعي وبنيته التحتية. وكان داعش قد استخدم المختبرات والمواد المتاحة في الحرم الجامعي كوسيلة لتصنيع الأسلحة، وأسفرت الضربات الجوية والحرائق والنهب عن إلحاق أضرار بالكثير من المباني. واستغرق تطهير الأخطار المتفجرة على أيدي شركاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عدة أسابيع نتيجة التلوث الشديد الذي أصاب الحرم الجامعي.

على الرغم من الدمار الذي أصاب جامعة الموصل، شهدت الشهور الأخيرة عودة الطلاب، واستضافت المباني الأقل تضرراً داخل الحرم الجامعي بعض الامتحانات النهائية في مايو/أيار 2017. وقد وُفّر مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة 8 مولدات لتحسين توفّر الكهرباء للأجزاء المتاح للطلاب استخدامها في الجامعة. وأعد المشروع

## غرب الموصل

الشبكية، بما في ذلك الأنابيب، على قدم وساق في مجاورات وادي حجر والمنصور والسمود ودور السكر. بالإضافة إلى ذلك، يعمل مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة أيضاً على إصلاح العبارات المتضررة في عموم الجانب الغربي من المدينة.

## الطرق والجسور

تعرضت أسطح الطرق لأضرار في عموم الموصل، وذلك في الأماكن التي نُشرت فيها الأسلحة الثقيلة والعربات العسكرية. وتعرض كثير من الطرق في غرب الموصل لأضرار، كما دُمرت غالبية الطرق والشوارع الكائنة في المدينة القديمة.

يمثل نهر دجلة الفاصل الطبيعي بين شرق الموصل وغربها، وأقيمت عليه خمسة جسور لربط كلا جانبي المدينة. وقد تعرضت الخمسة كلها للاستهداف أثناء الحملة العسكرية. ويعكف مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة على استقصاء فرص إقامة جسر واحد مؤقت عبر باع "الجسر الرابع" القائم حالياً لاستعادة حركة المرور بين جانبي النهر. ويجري أيضاً تقويم إجراء إصلاحات للمزيد من الجسور، والتي ستشكل على الأرجح عملية إعادة تأهيل واسعة النطاق.

## شرق الموصل

في شرق الموصل، يلتحم نهر الخوصر بنهر دجلة، الذي دُمر الجسران الرئيسيان المقامان عليه وهما السكر وسيدتي الجميلة، وسيتم إصلاح الاثني بمعرفة مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة. بالإضافة إلى ذلك، يعكف المشروع على تنفيذ مشروع لإصلاح سطح الطريق الذي تضرر من الضربات الجوية داخل حرم جامعة الموصل، وقام بتسليم معدات من ضمنها 20 شاحنة قلابة و 6 جرافات للبلدية لمساندة إعادة تأهيل البنى التحتية في هذا القطاع عبر شرق الموصل.

## غرب الموصل

أحرز مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة تقدماً طيباً لاستعادة طريق الوصول إلى مستشفى العذبة في غرب الموصل، حيث يعتبر السبيل الوحيد الذي يربط الخطوط الأمامية في غرب الموصل بالخدمات الطبية. وكانت حالة الطريق السيئة سابقاً تشكل عائقاً أمام نقل من أصيبوا أثناء القتال، مع وجود المساعدة الطبية المتاحة خارج مشارف المدينة. وأصلحت المرحلة الأولى من استعادة الطريق بمعرفة مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة أكبر الأضرار التي أصابته، كالحفر والأنقاض التي كانت تعوق حركة المركبات. وقد اكتمل هذا العمل أثناء الربع الثاني، مما أدى إلى تحسن هائل في القدرة على توفير المساعدة الطبية وتحسين نواتج المرضى. المرحلة الثانية قيد التنفيذ وهي سفلتة سطح الطريق، مما يضيف مزيداً من التحسينات على إمكانية الوصول.

يعكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مساندة مديريةية التعليم لإجراء تقويمات سريعة للأضرار التي لحقت بالمدارس في غرب الموصل لمساندة عملية التخطيط التي تجريها المديرية، حيث تفاوتت درجة الأضرار التي تعرضت لها أبنية المدارس تفاوتاً كبيراً. وبدأت عملية إعادة تأهيل حوالي 19 مدرسة في عموم غرب الموصل أثناء الربع الثاني، منها 12 في حي الجديدة، حيث تسببت الأضرار الهيكلية والناجمة عن الحرائق في تعطيل المباني ريثما تكتمل عملية إعادة التأهيل. كما يعكف مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة أيضاً على التخطيط لإعادة تأهيل جامعة نينوى، التابعة لجامعة الموصل والتي تتألف من ثلاثة كليات للهندسة تضم 400 طالب.

## الصرف الصحي

قبل احتلال داعش، كانت مديريةية مجاري نينوى تعمل على إعادة تأهيل واسعة لشبكة مجاري الموصل، التي تعاني من قصور شديد لا تلبى معه احتياجات الموصل. وكانت الأشغال التحضيرية لمحطتين كبيرتين لمعالجة مياه الصرف قيد التنفيذ في 2011، وكان من المقرر أن يبدأ إنشاء شبكة أنابيب جديدة في 2013، لكن جميع الأشغال توقفت عندما استولى داعش على السلطة، مما ترك بعض المواقع غير مكتملة.

ما زالت مديريةية مجاري نينوى تستخدم خطة التحديث الأولية لتحسين شبكة المجاري، حيث أحدثت الضربات الجوية والمدفعية الثقيلة شروخاً في الأنابيب وتسببت في انهيار واسع لمقاطع من الشبكة تحت الأرضية. وما زال يجري مسح الأضرار للوقوف على مداها، حيث يقوم المهندسون بالكشف عن البنى التحتية المكسورة تحت الأرض.

## شرق الموصل

أطلق مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة 33 مشروعاً في شرق الموصل لتنفيذ الإصلاحات اللازمة للمقاطع المنهارة من شبكة المجاري، وتوفير ناقلات للمجاري، وشراء تجهيزات لمساعدة مديريةية المجاري، كما يعمل أيضاً على تطهير البالوعات ومخزات السيول من الأنقاض، وحدد بالفعل، بالتعاون مع السلطات المحلية، 28 موقعاً في عموم شرق الموصل تعاني من انهيار شبكات المجاري. وسيتم على الأرجح تحديد مواقع إضافية أثناء الربع الثالث.

## غرب الموصل

هناك ما مجموعه 13 مشروعاً لإعادة تأهيل قطاع المجاري قيد التنفيذ الآن. وهناك ثلاثة مشاريع إعادة تأهيل تستهدف الإصلاحات الضرورية للشبكات في الدواسة والدندان، والنبي شيث والسجن القديم، والباب الجديد. ويمضي تنفيذ إعادة تأهيل البنى التحتية



خالدة ساعدت على تنظيف مستشفى ابن الأثير في شرق الموصل:  
"النساء بارعات في هذا العمل، ونحن بحاجة إلى الخروج من  
البيت. نفخر بجعل المدينة صالحة للعيش فيها من جديد".  
© برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق/ أليكس بوتر



عدي يساعد على إزالة الأنقاض من الشوارع في شرق الموصل:  
"نحن أناس مجدون في الموصل، ونساعد بعضنا البعض".  
© برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق/ أليكس بوتر

## النافذة 2 - سبل العيش

الاقتصادات المحلية وضمان دخل فوري للأفراد والأسر. كما تبين أيضاً أن هذه الفرص عامل مساهم مهم في قرار النازحين بالعودة إلى ديارهم والبدء في إعادة بناء معاشهم. اتسع نطاق أنشطة سبل العيش في إطار مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة من التركيز على مشاريع برنامج النقد مقابل العمل ليشمل أيضاً مبادرات مستهدفة، كتقديم المنح النقدية للأسر التي تعولها نساء، وتوفير منح الأعمال الصغيرة، ومشاريع برنامج النقد مقابل العمل المتخصصة التي تستهدف المرأة. وقد وفرت مشاريع سبل العيش في إطار مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة حتى تاريخه دخلاً فورياً لعشرات الآلاف من الأفراد في عموم المناطق المحررة. ولضمان أكبر أثر ممكن لمشاريع سبل العيش، أطلق المشروع عدداً كبيراً من المبادرات في شرق الموصل لتوفير الدخل لأكثر من 4000 عامل أثناء فترة التقرير. وتعتبر مشاريع برنامج النقد مقابل العمل في غرب الموصل في المراحل النهائية للإعداد وستبدأ في الربع الثالث.

يظل خلق فرص لسبل العيش كسبيل لإعادة الاستقرار مكوناً مهماً من أنشطة مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة، وخصوصاً في الموصل. لم يوفر الاقتصاد المحلي المخرب الذي خلفه داعش وراءه إلا فرصاً قليلة لتحقيق الدخل للسكان المقيمين أو تشجيع النازحين على العودة إلى ديارهم. وقد عانى سكان الموصل من التأثير المشترك لأزمة المياه والغذاء والحالة الطارئة الصحية، وفي أحوال كثيرة ضرورة قيامهم بإصلاحات للبيوت ومنشآت الأعمال. وهناك حاجة ملحة إلى السيولة في هذه الظروف.

كما كان الحال في المدن الأخرى التي حررت من سيطرة داعش، هناك عدد كبير من الأسر التي تعولها نساء تواجه العوز في الموصل. فغالباً ما تجد الأسر التي فقدت الآباء والأزواج وأفراد الأسرة الذكور الآخرين بسبب العنف أو الخطف أو الاعتقال أنفسهم دون أي مصدر دخل يعول عليه. خلق فرص سبل العيش عامل حفاز معترف به لتسهيل انطلاق



حتى تاريخه،  
وُزِعَ نحو 3 ملايين  
دولار على المشاركين في  
مشروع برنامج النقد مقابل  
العمل في الموصل، دُفِعَ  
منها مليونان أثناء الربع  
الثاني. حصل العمال على  
20 دولاراً في اليوم.  
© برنامج الأمم المتحدة  
الإيماني في العراق/  
أليكس بوتر

### شرق الموصل

#### المنح النقدية للأسر التي تعولها نساء: توسيع النطاق في الموصل

سيتم تنفيذ المشروع التجريبي للمنح النقدية، الذي قدّم منحاً تعطي لمرة واحدة تتراوح بين 500 و 980 دولاراً في الفلوجة بمحافظة الأنبار، أيضاً في بلدة الكرمة المجاورة لصالح 670 مستفيداً في الربع الثالث. ومن المخطط أيضاً توسيع نطاق هذه المبادرة لتشمل الرمادي في الربع الثالث. وسينفذ مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة على الأرجح هذا المشروع في الموصل نظراً لعدد الأسر التي تعولها نساء ويُعتقد أنها بحاجة إلى مساعدة. ومن الضروري أن تلبي احتياجات هؤلاء النسوة بأسرع ما يمكن، وذلك لضمان قدرتهن على شراء السلع الأساسية لرعاية أنفسهن ومن يعلن.

يهدف برنامج المنح النقدية إلى توفير مساعدة نقدية مباشرة للأسر المعوزة المستضعفة بشدة التي تعولها نساء والتي تكافح لبدء حياتها من جديد في المناطق المحررة. وتشتمل هذه العملية على الخطوات التالية:

- تطلب فرق مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة موافقتها بنسخ من سجل الأسر المستضعفة الموجود لدى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
- يتم تحديد أولويات الأسر الواردة في السجل استناداً إلى مستوى الدخل وحالة الإقامة وحجم الأسرة.
- تتولى فرق ميدانية التحقق من الأسماء الواردة في السجل من خلال المكالمات الهاتفية والقيام بزيارات إلى جميع المنازل.
- يتم تبادل هذه المعلومات مع خلية القيادة والمختارين والسلطات المحلية، الذين يصدّقون على المستفيدين.
- تغطي المرأة المؤهلة مباشرة منحة تدفع مرة واحدة بمبلغ 500 دولار. يتم توزيع النقود على مجموعات تتألف من 50 امرأة كل يوم، وهي عملية تنظمها المجاورة السكنية ويرصدها الراصدون الميدانيون التابعون لمشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة.

تجري أعمال التنظيف على قدم وساق لإزالة الأنقاض والحطام في مجاورات الحدياء والزهور ونركال والسلام في شرق الموصل. وقد نُشرت فرق برنامج النقد مقابل العمل لتنظيف مجاورات كثيرة في المدينة، مع وجود عمليات يجري تنفيذها من خلال مقاولين محليين كوسيلة لتوليد الدخل للسكان. وبحلول نهاية الربع الثاني، كان هناك 4120 عاملاً استفاد من فرص برنامج النقد مقابل العمل، حيث بذل مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة مجهوداً خاصاً لتشجيع مشاركة المرأة، مما ضمن مشاركة 90 امرأة، غالبيةهم من أسر تعولها نساء، في مبادرات برنامج النقد مقابل العمل في شرق الموصل. ويشكل تشغيل المرأة تحدياً نتيجة الأعراف الثقافية، لكن المشروع يواصل استقصاء الوسائل الجديدة لخلق فرص تدر النقد للمرأة. ويتم رصد جميع أنشطة برنامج النقد مقابل العمل في شرق الموصل يومياً بمعرفة راصدين خارجيين متعاقد معهم. ويعمل المشروع بالتنسيق الوثيق مع السلطات المحلية التي وفرت قدراً إضافياً من الرصد والتنسيق.

### غرب الموصل

هناك عدد من مشاريع برنامج النقد مقابل العمل في مراحل الإعداد النهائية في غرب الموصل وسيبدأ تنفيذها أثناء الربع الثالث، ومنها تنظيف مستشفى الموصل العام. وهناك عمليات إضافية ببرنامج النقد مقابل العمل ستنتقل قريباً في الجديدة والغزلاني والربع.

هناك عدد كبير من برامج برنامج النقد مقابل العمل من المخطط تنفيذه في غرب الموصل نتيجة ارتفاع مستوى الدمار والحاجة إلى خلق فرص لتحقيق الدخل.

هناك مشروع مهم  
لمساندة قطاع البلدية  
في شرق الموصل وهو  
إعادة تأهيل آلات تكسير  
الحجارة في مصنع  
للأسفلت.  
© برنامج الأمم المتحدة  
الإنمائي في العراق/  
لينديسي ماكنزي



### النافذة 3 - مساندة القدرات

عين مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة تسعة مستشارين بلديين لإعادة الاستقرار على مستوى العراق، منهم ثلاثة مقرهم في نينوى. وهؤلاء المستشارون البلديون عبارة عن خبراء محليين ممولين من المشروع وملحقين بفرق السلطات المحلية، حيث يقدمون مساندة إضافية في مجال بناء القدرات لمكتب رئيس البلدية والدوائر التنفيذية والبلديات ومكتب المحافظ لإدارة أنشطة المشروع وتنسيقها. وينسق هؤلاء المستشارون جهود الحكومة العراقية عبر قطاعات متعددة، إذ يعملون كحلقات وصل لا غنى عنها من أجل التنسيق. وكانت لهذا أهمية خاصة في تنسيق استجابة الحكومة العراقية في قطاعي المياه والكهرباء، وهما نظامان أكثر تعقيداً يتطلبان استجابات مخططة بعناية. ينسق المستشارون البلديون لإعادة الاستقرار أيضاً الأنشطة الحكومية مع فرق المشروع لضمان اتساق الأنشطة مع الجهود والخطط والأولويات المحلية.

وفي شهر مايو/أيار، ألحق مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة مستشاراً بلدياً لإعادة الاستقرار ببلدية الموصل لمساندة القدرات المحلية في الإدارة والتنسيق مع أنشطة إعادة الاستقرار التي ينفذها المشروع في كل من شرق الموصل وغربها، حيث انخرط المستشار بشكل مكثف في الاتصال والمتابعة لتحسين عمليات الموافقة على المقاييس فيما يخص شرق الموصل، مما يسرع تنفيذ المشاريع وإبلاغ الأطراف الفاعلة البلدية بالتقدم الذي يحرزه المشروع، وهو ما يمكن عندئذ دمجها في الخطط والاستراتيجيات الأوسع على المستوى المحلي. كما عمل المستشار البلدي أيضاً كحلقة وصل حيوية لتنسيق المشروع مع الأنشطة الحكومية، واستباق التحديات التي تواجهها الحكومة، وتحديد المجالات الناشئة التي تحتاج إلى مساندة. وبما أن هناك عدداً متزايداً من المشاريع يجري تنفيذه على مستوى المدينة، سيربط المستشار البلدي إعادة الاستقرار أيضاً العمليات الميدانية لمشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة بالمديريات التنفيذية

وجود قدرات قوية لمواصلة تقديم الخدمات الأساسية على المستوى المحلي ضروري لتأمين المكاسب المبكرة التي حققتها أنشطة مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة على صعيد إعادة الاستقرار. ويعترف المشروع بأهمية مساندة الحكومة المحلية باعتبارها الركيزة التي تقوم عليها كل مكاسب إعادة الاستقرار التي يحققها البرنامج، وحرص دوماً على تعزيز الروابط مع السلطات المحلية بغية الوصول إلى فهم أدق للتحديات التي يواجهونها والتصدي لها. ولهذا أهميته بالنسبة لأجندة إعادة التأهيل السريعة للمدينة، وأيضاً كحجر أساس لمساندة شرعية الحكومة.

يعتبر هذا الوقت حرجاً للغاية بالنسبة للحكومة المحلية في الموصل؛ إذ ستكون السلطات المحلية، باعتبارها أبر ممثل للحكومة في أعين السكان المحليين، السبيل الرئيسي لإعادة بناء الثقة بين الدولة والمدنيين، علماً بأن التحديات التي تواجه الآن السلطات المحلية في الموصل، وفي محافظة نينوى ككل، هائلة وتتطلب مساندة منسقة. فقد وجد موظفون من نينوى كثر أنفسهم عالقين في الموصل أثناء احتلال داعش للمدينة، وسيحتاجون إلى تحرر بمعرفة الحكومة العراقية لدى عودتهم إلى العمل، كما دُمر حوالي 70 في المئة من الأبنية الحكومية في المدينة، تاركاً السلطات المحلية دون وسائل كافية تبدأ بها عملياتها من جديد. وتحتاج البلديات، للتغلب على تحديات بهذا الحجم، إلى مساعدة في تعبئة الموارد وإعداد خطط استجابة مؤقتة وطويلة الأجل وتنسيق المساندة المقدمة من الوكالات الحكومية وغير الحكومية. وما زالت سلطات الموصل تواجه طيلة هذا الوقت تهديدات أمنية دائمة، وأبرزها الذخائر غير المنفجرة والأجهزة المتفجرة المرتجلة. وبغرض مساندة الحكومة المحلية في نطاق إعادة الاستقرار، أطلق مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة طائفة واسعة من المشاريع لمساندة العودة إلى وظائف البلدية أثناء الربع الثاني.

المدينة، وخصوصاً مكاتب رئيس البلدية والمباني الإدارية والورش البلدية والمستودعات والجراجات. كما تعرضت التجهيزات أيضاً للنهب أو دُمرت عمدًا. وهناك ما مجموعه 38 مشروعاً قيد التنفيذ في شرق الموصل لمساندة قطاع البلدية، مما سيمكّن عودة الوظائف البلدية الأساسية كجمع النفايات والتنظيف. تعرضت الغالبية العظمى من أقسام الشرطة في عموم الموصل للدمار أو أصيبت بأضرار شديدة، مما يعوق قدرة قوات الشرطة المحلية على العودة إلى واجباتها. وفي ظل عودة عدد متزايد من النازحين إلى الموصل، تعتبر هذه لحظة مهمة لإعادة مستوى من الأمن يكون قريباً من الجمهور ومجهّزاً لإدارة النوع النمطي من المظالم الجماهيرية الشائعة في سياقات ما بعد انتهاء النزاع. وتطبيق الخبرات التي اكتسبها مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة في المحافظات الأخرى، دُمج تبني نهج أكثر شمولاً في إعادة تأهيل أقسام الشرطة في نهج إعادة الاستقرار في الموصل. وأسفر التعاون مع سلطات الشرطة المحلية وزيارة المواقع في الأماكن التي يمكن الوصول إليها عن تحديد أولوية 15 قسم شرطة بحاجة إلى إعادة تأهيل في الموصل ومن حولها. وإجمالاً يقع 11 قسم شرطة من الخمسة عشر ذات الأولوية (بالإضافة إلى أكاديمية الشرطة) التي خُددت لإعادة التأهيل داخل حدود مدينة الموصل، وثلاثة حول محيط المدينة، والأخير في بلدة القيارة. وقد أحرز مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة تقدماً في إجراء التقييمات المبكرة اللازمة للبدء في إعادة تأهيل هذه الأقسام.

على الرغم من أن إعادة تأهيل مباني أقسام الشرطة، بما في ذلك توفير التجهيزات والأثاثات، مساندة ضرورية للبلديات يستطيع مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة تقديمها، أقر المشروع أيضاً بالاحتياجات المعينة التي تواجه قطاعي الأمن والشرطة في الموصل، فوحد جهوده مع برنامج إصلاح قطاع الأمن التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتوفير المبادرات المخططة التي تعالج قدرات الشرطة العراقية مع إعادة تأهيل الأقسام والبنى التحتية المدمرة. وستساعد هذه الطبقة الإضافية من مساندة القدرات التي ينفذها مشروع شقيق تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاستدامة الأطول أمداً لتدخلات إعادة الاستقرار العاجلة في هذا القطاع مستقبلاً.

ذات العلاقة لسرعة الإبلاغ عن القضايا التي قد تثور أثناء التنفيذ وترابطها صلة وثيقة بالتخطيط الأطول أجلاً. وكان هذا النوع من مساندة القدرات محورياً لنجاح تنفيذ المشروع في شرق الموصل أثناء الربع الثاني، وسيستمر كألية مساندة في ظل إطلاق عدد متزايد من المشاريع في غرب الموصل.

فيما يكفل المستشارون البلديون لإعادة الاستقرار التنسيق الضروري عبر القطاعات وبين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والسلطات المحلية، يتولى مسؤولو الاتصال مهمة مساندة الاتصالات والتنسيق اليوميين بين مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة ومختلف المديرات التنفيذية، حيث يرفع كل من المستشارين البلديين ومسؤولي الاتصال تقارير أسبوعية حول التحديات التي قد تؤثر على استدامة المشروع على المدى الطويل.

وقد عُيّن في الأشهر الأخيرة 10 مسؤولي اتصال يعملون على أساس قطاعي، حيث يغطون كلاً من شرق الموصل وغربها. وفي أثناء الربع الثاني، انصب تركيز أنشطة مسؤولي الاتصال إلى حد كبير على شرق الموصل، حيث ظلت غالبية الجانب الغربي صعبة الوصول إليها. ويساند مسؤولو الاتصال على نحو متزايد ترتيبات العمل الوثيقة الخاصة بمشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة مع البلدية المحلية والمديرات التنفيذية لتنسيق أنشطة إعادة الاستقرار في غرب الموصل، حيث ساعدوا على مأسسة الدروس المستفادة من شرق الموصل في الربعين الأولين من عام 2017، ويعكفون بالفعل على تطبيقها على غرب الموصل.

عيّن مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة 30 مهندساً لمحافظة نينوى في الربع الأول، وواصل مساندة تنفيذ المشاريع على الأرض فضلاً عن أجدات التخطيط على المدى الأطول لدى الدوائر التنفيذية الشريكة. ومن بين الثلاثين مهندساً العاملين في نينوى، هناك 10 مخصصون لمساندة الأنشطة في شرق الموصل و 10 في غرب الموصل. وبالإضافة إلى مساندة تنفيذ المشاريع وإجراء التقييمات والرصد، يقدم المهندسون أيضاً مساندة فنية مهمة للسلطات المحلية. وكان هذا الإرشاد الفني ضرورياً في إعداد خطط الاستجابة، ولا سيما في قطاعي المياه والكهرباء.

بالإضافة إلى التدابير المصممة لتعزيز القدرات البلدية من خلال إلحاق الموارد البشرية المدعومة من مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة، يجري العمل في مشاريع لإعادة تأهيل الأبنية الأساسية كمبنى صيانة البلدية ومبنى المختبر ومباني مخازن البلدية. كما يساند المشروع أيضاً البلديات والمديرات بتنفيذ إصلاحات للمنشآت الإدارية وتوفير التجهيزات الأساسية كأجهزة الكمبيوتر المحمولة والمكاتب والمقاعد للموظفين، والتي يمكن أن تكون في الغالب عوائق متجاهلة أمام ضمان عودة الموظفين إلى العمل. تعرضت غالبية المباني الحكومية للتدمير على أيدي داعش أو أصيبت بأضرار أثناء العملية العسكرية الرامية إلى استعادة





## التقدم المحرز في الربع الثاني في سهل نينوى

شكّلت سيطرة داعش على نينوى تهديداً بالغاً للمجتمعات المحلية في المحافظة نظراً لتركز فئات الأقلية في محلية واحدة. وفي ذروة سيطرة داعش في عام 2014، نزح حوالي 100 ألف شخص من سهل نينوى لم تعد غالبيتهم إلى ديارهم، حيث أبدوا عزوفاً عن العودة دون ضمانات لأمنهم واستقرار بلداتهم وقراهم.

تقع المنطقة المسماة سهل نينوى شرق الموصل وشمالها، وتنتمي غالبية سكان بلداتها إلى الأقليتين المسيحية والأيزيدية. وقد تعرضت الأقليات غير المسلمة بوجه خاص للهجمات الموجهة في العراق طوال معظم تاريخ البلد الحديث، مما أدى إلى نزوح السكان غير المسلمين من مناطق أخرى في عموم العراق، حيث لجأ كثيرون منهم إلى بلدات وقرى سهل نينوى.

وخواجة خليل وتلكيف، مما سيحسن إمكانية الحصول على المياه النظيفة لحوالي 80 ألف شخص. كما يعكف المشروع أيضاً على إعادة تأهيل مبنى مديرية الماء في تلكيف ومحطة ضخ باطنايا بالإضافة إلى تسع آبار مياه في بعشيقية.

### الصحة

أحرز مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة تقدماً كبيراً لتحسين خدمات قطاع الصحة عبر سهل نينوى أثناء الربع الثاني، في وجود 20 مشروعاً لإعادة تأهيل البنى التحتية الصحية قيد التنفيذ حالياً.

ويعكف مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة حالياً على إعادة تأهيل مستشفى الحمدانية الكبير الذي يوفر الخدمات الصحية لغالبية منطقة سهل نينوى، ويعتبر منشأة مهمة للعديد من المجتمعات المحلية المتناثرة عبر المنطقة باعتباره المستشفى الوحيد الكبير على امتداد المحور بين المناطق الخلفية بشرق الموصل والقبارة في الجنوب. ويجري تنفيذ إعادة التأهيل على مرحلتين بتكلفة حوالي 2.3 مليون دولار، حيث تضمنت المرحلة الأولى من العمل تطهير المستشفى من الداخل من الأنقاض والتجهيزات والبواب والنوافذ والأسقف الصناعية المحطمة، بالإضافة إلى القيام بإصلاحات خفيفة لمرافق الصرف الصحي، واكتمل تمديد الأسلاك الكهربائية إلى حد كبير. وقد أعدت مقاييس لتيسير إطلاق المرحلة الثانية، التي ستلبي احتياجات إعادة التأهيل المادي الباقية بالمستشفى وتوفير التجهيزات الطبية الأساسية.

هناك 12 مركزاً للرعاية الصحية الأولية يعاد تأهيلها الآن، بالإضافة إلى 8 مشاريع جارية حالياً لشراء وتسليم وتركيب تجهيزات طبية ولوازم وأثاثات لضمان إمكانية عودة جميع المنشآت المستهدفة بإعادة التأهيل إلى تقديم الخدمات بما يتماشى مع الاحتياجات المحلية.

### الكهرباء

أتم مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة أثناء الربع السابق إعادة تأهيل خط النقل قدرة 132 كيلو فولت من قرّة قوش إلى السلامية، مما مكن من إعادة تأهيل محطة السلامة لمعالجة المياه. وكان رؤساء البلديات المحلية والوزراء التنفيذيون قد حددوا في تلك الأثناء إعادة تأهيل المحطات الكهربائية الفرعية كأولوية لسهل نينوى، وأطلق مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة الآن 17 مشروعاً لإعادة تأهيل البنى التحتية الكهربائية للمنطقة بما في ذلك المحطات الفرعية الحيوية في تلكيف وبعشيقية وقرّة قوش، والعمل جارٍ لترتيب خطوط نقل بين شرق الموصل ومحطات انتصار وقرّة قوش والتحرير الكهربائية الفرعية، وهي عبارة عن ثلاثة خطوط منفصلة قدرة 132 كيلو فولت ستوفر، عند الانتهاء منها، الكهرباء لما بين 750 ألف ومليون ساكن في شرق الموصل وسهل نينوى بتكلفة

تشمل البلدات الرئيسية في المنطقة البلدات الواقعة في قضاء الحمدانية مثل قرّة قوش وكرمليس، بالإضافة إلى نمرود وبرطلة وبعشيقية وبزواية وتلسقف وأقوش وتلكيف. وتشمل البلدات الواقعة في المحيط الأوسع والتي واجهت تحديات مماثلة: البعاج والحضر وتل عفر. وقد طلبت الحكومة العراقية مساندة من مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة في أواخر 2016 لإعادة تأهيل الخدمات الصحية والبنى التحتية المائية وشبكات الكهرباء في البلدات المحررة في سهل نينوى. كان كثير من هذه الأماكن والمواقع المتضررة بشديد التلوث بالأخطار المتفجرة في أعقاب تحريرها، ودعت الحاجة إلى مجهود كبير من شركاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال إزالة الألغام لجعل المناطق آمنة بما يكفي لإجراء التقييمات والبدء في تنفيذ المشاريع ذات الأولوية.

أثناء الربع الأول من عام 2017، أجريت تقييمات مهمة في تلكيف وباطنايا وتلسقف وبعشيقية، مع بناء مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة بسرعة على التقدم المحرز بحيث كان هناك أكثر من 70 مشروعاً قيد التنفيذ في عموم المنطقة بحلول نهاية ربع السنة. وأثناء الربع الثاني، استفاد المشروع من تحسن الوضع الأمني في سهل نينوى وضاعف عدد المشاريع التي قيد التنفيذ في المنطقة أكثر من الضعفين، حتى صار لديه الآن 145 مشروعاً اكتمل تنفيذها أو جارية، مع وجود أنشطة قيد التنفيذ في بلدات قرّة قوش وبرطلة وبعشيقية ونمرود وكرمليس وتلكيف وباطنايا وتلسقف.

يتطلب سهل نينوى اهتماماً خاصاً لبناء ثقة النازحين في اتخاذ قرار العودة إلى ديارهم. وسيواصل مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة الاستماع إلى أصوات النازحين والقيادات المحلية للتوصل إلى فهم أدق لشواغلهم، مما يمكنه من تطبيق نهج دقيقة في إعادة الاستقرار في هذه السياقات الحساسة. ويتضح من الخبرة المكتسبة حتى الآن أن الطريق ما زال طويلاً أمام شعور النازحين بالاستقرار مجدداً وتلبية احتياجاتهم من يتخذون قرار العودة.

### النافذة 1 - إعادة تأهيل البنى التحتية الخفيفة

#### الماء

من أهم الإنجازات التي تحققت في الربع الثاني إتمام أشغال إعادة تأهيل محطة السلامة لمعالجة المياه التي أعادت تقديم خدمات المياه إلى حوالي 120 ألف نسمة في سهل نينوى والمجتمعات المحلية المحيطة في شرق الموصل. وبناءً على هذا الإنجاز، عمل مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة على استعادة خدمات المياه إلى المجتمعات المحلية المتبقية في المنطقة كمسألة أولوية، حيث أطلقت 7 مشاريع إضافية لتلبية احتياجات إعادة تأهيل البنى التحتية المائية في تلكيف وباطنايا وبقوفا وبعشيقية وناحية حمام العليل. ويعكف المشروع على إعادة تأهيل محطات حمام العليل



مهندس يقارن مبنى بعد إعادة تأهيله (يساراً) باخر لم يخضع للإصلاح بعد في مستشفى الحمدانية. تم الحصول على الحجر الجيري المستخدم في تغطية المبنى الجديد محلياً. © برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق/ أليكس بوتر

هناك 4 مشاريع ببرنامج النقد مقابل العمل لتنظيف وإزالة الأنقاض قيد الإعداد الآن لصالح حمام العليل وبرطلة وبعشيقه وتلكيف. كما يعكف مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة أيضاً على إعادة تأهيل المتاجر البلدية ومناطق أسواق الخضروات في كرمليس وبرطلة والحمدانية لتشجيع عودة النشاط الاقتصادي المحلي.

### النافذة 3 - مساندة قدرات البلديات

أصيب كثير من مباني البلديات بأضرار على أيدي داعش في سهل نينوى. ويعكف مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة على إعادة تأهيل المباني البلدية في برطلة وبعشيقه وتلكيف، بالإضافة إلى عدد من المباني المرتبطة بوظائف البلدية. كما تتطلب مباني الأسواق المحلية، والمتاجر البلدية، والجراجات ومباني التخزين أيضاً إعادة تأهيل من المشروع في أماكن كثيرة، بالإضافة إلى مبنى دائرة بعشيقه ومبنى المجلس البلدي في تلكيف. كما يعمل المشروع أيضاً على توفير الآلات كالمشاحنات القلابة وشاحنات القمامة وشاحنة الكبس لبلديات بعشيقه وتلكيف وغيرها في قضاء الحمدانية وتوفير الأثاث والتجهيزات لمباني البلدية في تلكيف.

الجدير بالملاحظة هو مبنى دائرة الزراعة في بعشيقه، الذي يعمل مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة على إعادة تأهيله بتكلفة نحو 1.2 مليون دولار. ويعتبر هذا ذا أهمية استراتيجية للمنطقة نظراً لمساهمة الزراعة في الاقتصاد المحلي لسهل نينوى.

تبلغ نحو 2.8 مليون دولار. علاوة على ذلك، تجري إعادة تأهيل محطات المحولات والبنى التحتية الشبكية الأساسية المتضررة، بما في ذلك تجهيزات التوزيع العلوية، بمعرفة المشروع في بعشيقه وتلكيف، وهناك مشاريع أخرى قيد التنفيذ لإمداد دائرة توزيع كهرباء تلكيف بالآلات والتجهيزات الضرورية للإدارة والصيانة.

### التعليم

تمثل المنشآت التعليمية بالنسبة لأبناء الأقباط في سهل نينوى عنصراً محورياً لحماية الهوية الثقافية للمنطقة. وقد حُددت مدارس كثيرة في عموم المنطقة كأولوية لإعادة تأهيلها، وأحرز مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة تقدماً كبيراً في هذا القطاع. فهناك 64 مشروعاً يجري العمل فيها الآن لإعادة تأهيل مباني المدارس وتوفير أثاثات للفصول الدراسية. وسيكون بمقدور حوالي 28 ألف طالب من عموم سهل نينوى العودة إلى التعليم متى اكتملت هذه المشاريع.

### النافذة 2 - سبل العيش

وبما أن الكثيرين ممن فروا من ديارهم في سهل نينوى لم يعودوا بعد، سيوفر مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة فرصاً لسبل العيش على نطاق أصغر نظراً لقلة العمل المحلي المتاح. والمزعم مواصلة إطلاق فرص جديدة لكسب العيش مستقبلاً، وذلك بما يتماشى مع اتجاهات عودة السكان. ما زالت التحديات المعينة أمام تشجيع العودة إلى سهل نينوى تمثل دافعاً لكي يفكر المشروع بشكل إبداعي لضمان فعالية أنشطة إعادة الاستقرار.



## التقدم المحرز في الربع الثاني في غرب وشمال نينوى

التأهيل، وقد شهدت مستوى هائلاً من النزوح نتيجة سيطرة داعش. وتعرضت سنجار، التي تسكنها الأقلية الأيزيدية، لدمار شديد في بنيتها التحتية العامة ومنازلها، وتعرض سكانها لجرائم ضد الإنسانية على أيدي داعش ترقى في شدتها إلى أفعال الإبادة العرقية.

كما هو الحال في سهل نينوى، تضم البلديات النائية الواقعة في أقصى الشمال الغربي، وهي سنوني وسنجار وربيعه، سكاناً من الأقليات تتطلب حمايتهم اهتماماً خاصاً عند تنفيذ أنشطة إعادة الاستقرار.

تمثل بلدة سنجار حالة صعبة للغاية من منظور إعادة

- من المقرر أيضاً أن توفر عمليات برنامج النقد مقابل العمل فرصاً عاجلة لكسب العيش لمئة عامل محلي، تشكل المرأة حوالي 20 في المئة منهم.

### سنجار

يوجد في سنجار الآن 12 مشروعاً قيد التنفيذ أو مكتملاً انصب تركيزها الرئيسي على إعادة تأهيل قطاعات المياه والصحة والكهرباء.

- تتمثل أهم مجالات التقدم خلال هذا الربع في إطلاق مشاريع لإعادة تأهيل أربعة آبار مياه، مما سيحسن إمكانية حصول 15 ألف شخص على المياه النظيفة.
- سيقوم مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة أيضاً بإعادة تأهيل محطة مصنع الإسمنت الفرعية في سنجار. ولهذا المشروع أهميته لأنه سيعيد إمدادات كهرباء يعتمد عليها لحوالي 12 ألف نسمة، ويسمح بتشغيل مصنع الإسمنت، وهو جهة العمل الرئيسية في المنطقة. هناك أيضاً مشروعان جاريان لفرص سبل العيش في سنجار لتطهير الشوارع وأبنية بلدية مختارة.

### ربيعة

هناك الآن 23 مشروعاً اكتمل تنفيذها أو قيد التنفيذ في ربيعة. وتشمل أبرز الإنجازات:

- يعكف مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة على إعادة تأهيل 10 مدارس في ربيعة وتوفير الأثاث اللازمة للفصول الدراسية، مما يمكن 2500 طالب من العودة إلى الدراسة.
- أطلق مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة مشاريع عديدة لمساندة بلدية ربيعة، من ضمنها إعادة تأهيل مشروع ري الجزيرة بتكلفة حوالي 1.4 مليون دولار. ويُتوقع أن يعود هذا المشروع بالنفع على 11 ألف أسرة تعتمد على الزراعة في المنطقة.

### مساندة القدرات

ألحق مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة مستشاراً بلدياً لإعادة الاستقرار ببلدية سنونى لتغطية مناطق سنونى وسنجار وربيعة، حيث يساند هذا المستشار البلديات فيما يتعلق بأنشطة إعادة الاستقرار التي يقوم عليها المشروع، ويقدم تقارير حول احتياجات البلدية الناشئة والأنشطة، ويعمل كحلقة وصل مهمة بين المشروع والمنطقة.

استضافت سنونى المجاورة حوالي نصف من نزحوا عن سنجار، مما تمخض عن مجموعة من تحديات إعادة الاستقرار، حيث مورست ضغوط متزايدة على البنى التحتية القائمة. وعلى النقيض من سنجار، نجد أن أعداداً كبيرة ممن نزحوا عن ربيعة عادوا بالفعل إلى ديارهم.

نفذ مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة بعضاً من أنشطته الأولى في نينوى في بلدات سنونى وسنجار وربيعة النائية، حيث أحرز تقدم طيب بوجه عام في تنفيذ أنشطة إعادة الاستقرار في هذه المناطق بالنظر إلى صعوبات إمكانية الوصول؛ إذ ما زالت غالبية الأراضي المحيطة تحت سيطرة داعش. كما كان مستوى الدمار الشديد وانتشار التلوث بالأخطار المتفجرة أيضاً شديداً نمطياً، مما صعّب على المشروع القيام بزيارات شاملة إلى المواقع. وأعطت التحسنات في الأمن دفعة لأنشطة المشروع في غرب نينوى أثناء الربع الثاني.

### أهم الإنجازات في الربع الثاني

في أعقاب إنجازات مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة في أوائل 2017 لإطلاق مشاريع إعادة تأهيل قطاع الكهرباء وتحسين قدرات توفير المياه النظيفة في عموم المنطقة، يواصل عمل المشروع تقدمه في الربع الثاني، إذ يوجد الآن إجمالاً 62 مشروعاً اكتمل تنفيذها أو قيد التنفيذ.

### سنونى

اكتمل تنفيذ ما مجموعه 14 من أصل 27 مشروعاً. وتشمل أبرز الإنجازات:

- سبع مدارس أعيد تأهيلها تماماً، مما يمكن حوالي 7 آلاف طالب من العودة إلى دراستهم. وهناك أيضاً مشاريع جارية لإعادة تأهيل مدرستي الموج وحطين وتزويد فصولهما الدراسية بالأثاثات.
- اكتملت إعادة تأهيل مستشفى سنونى أثناء الربع الأول، وتم الآن شراء التجهيزات الطبية الأساسية، مما يضمن عودة الخدمات الطبية إلى 30 ألف شخص في منطقة خدمته.

• يعكف مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة على تركيب خطوط نقل ومحطة فرعية متنقلة لضمان استقرار إمدادات الكهرباء لجميع المجتمعات المحلية في سنونى. تم توفير خمسة مولدات لإمداد كل من سنونى وسنجار بالكهرباء في أثناء العمل على هذا الحل الأطول أمداً.



## التقدم المحرز في الربع الثاني في الأتبار

إجمالي المشاريع: 367

إجمالي المكتمل: 151

الميزانية الكلية: 188 مليون دولار



أحد فرق برنامج النقد مقابل العمل بنظف طريقاً رئيسياً في الكرامة.  
© برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق/ حسين كولي



العمل يتواصل في مركز التدريب المهني في الرمادي. © برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق/ ليندسي ماكنزي

### الرمادي

إجمالي المشاريع: 177

إجمالي المكمّل: 85

الميزانية الكلية: 89.64 مليون دولار

القطاع	عدد المشاريع	الإنفاق (بالدولار)
التعليم	60	23.9 مليون دولار
الصحة	31	15 مليون دولار
الموارد المائية	26	8.12 مليون دولار
الكهرباء	13	16.7 مليون دولار
سبل العيش	13	7.63 مليون دولار
البلديات	13	6.53 مليون دولار
المجاري	9	1.64 مليون دولار
الإسكان	7	4.17 مليون دولار
الطرق/ الجسور	5	5.95 مليون دولار
<b>الإجمالي</b>	<b>177</b>	<b>89.64 مليون دولار</b>

يُمارس مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة نشاطه في الرمادي منذ أوائل عام 2016. وبعد أكثر من سنة من تدخل المشروع، باتت مكاسب إعادة الاستقرار واضحة، حيث تشير التقارير إلى عودة حوالي 333 ألف نازح داخلي الآن إلى ديارهم، كما بدأت منشآت الأعمال تعيد فتح أبوابها، وهناك أكثر من 14500 طالب عادوا إلى المدارس التي أعاد المشروع تأهيلها. وسوف تكون المشاريع الجارية الكبيرة، كإعادة تأهيل جامعة الأنبار، مراكز توظيف مهمة متى تم الانتهاء منها. منذ التمكن من الوصول إلى الرمادي أول مرة، أتم المشروع بنجاح إعادة تأهيل ما يقارب 20 مدرسة و 18 مركزاً للرعاية الصحية الأولية.

يواصل مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة الاحتفاظ بوجود قوي في الرمادي لما له من مشاريع كثيرة قيد التنفيذ الآن هناك، مما يتطلب اهتماماً وثيقاً من فرق مشروع. وهناك عدد من المشاريع الأكبر حجماً التي يجري العمل فيها، كإعادة تأهيل ثلاثة جسور متضررة والعديد من المباني في جامعة الأنبار، سنستمر لبعض الوقت مستقبلاً.





العمل يمضي على قدم وساق لإعادة تأهيل العديد من الورش والمختبرات في جامعة الأنبار. © برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق/ صباح العاني

الإسكان بالكامل في الرمادي والفلوجة حوالي 78 مليون دولار.

## أهم الإنجازات في الربع الثاني

تشمل النجاحات الأخرى توفير لوازم كهربائية ومركبات ثقيلة لدائرة الكهرباء والبلديات وبلورة التصميم لإعادة تأهيل مستشفى الرمادي للتوليد، مما يعود بالنفع على حوالي 700 ألف نسمة.

يوصل مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة إحراز تقدم في إعادة تأهيل مشروع ماء الرمادي الكبير، الذي سيوفر عند اكتماله مياهاً آمنة لأكثر من 75 في المئة من سكان المدينة.

## إعادة تأهيل جامعة الأنبار

تعرضت جامعة الأنبار لأضرار شديدة أثناء احتلال داعش، مما أدى إلى نقل الدراسة مؤقتاً إلى أحد المجمعات في بغداد. وسيعود الطلاب في سبتمبر/أيلول من هذا العام إلى الجامعة في مجمعها الكائن في الرمادي. ولدى مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة 27 مشروعاً قيد التنفيذ لإعادة تأهيل مجمع الجامعة الرئيسي، حيث اكتمل الآن مبانٍ لإسكان الطالبات، والعمل جارٍ على إعادة تأهيل المكتبة الرئيسية وقسم المشاريع والمختبرات الهندسية ومركز الدراسات الصحراوية بالإضافة إلى إعادة تأهيل شبكة المياه والكهرباء بالحرم الجامعي. ويعكف المشروع على إعداد المزيد من المشاريع داخل الجامعة، والتي قد تشمل تنظيف وإصلاح الطرق داخل الحرم والمزيد من مباني الأقسام. وستمكن إعادة تأهيل هذه المؤسسة المهمة أكثر من 18 ألف شاب وشابة من العودة إلى الجامعة.

بدأ مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة العمل على إعادة تأهيل مركز التدريب المهني المتضرر بشدة والذي سيوفر عند انتهاء العمل فيه تدريباً مهنيّاً لألف طالب سنوياً، ستشكل المرأة ما لا يقل عن 20 في المئة منهم. ويتوقع المشروع إتمام كل العمل المطلوب بحلول نهاية الربع الثالث.

أعاد المشروع التجريبي لإصلاح الوحدات السكنية المتضررة في حي القادسية بنجاح تأهيل مئات البيوت، ومهد الساحة للمضي قدماً في إعادة تأهيل كاملة لكل المنازل المتضررة بدرجة متوسطة في مدينة الرمادي. ويتمثل هدف مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة على مدى الـ 18 شهراً المقبلة في الرمادي في إعادة تأهيل ما لا يقل عن 15 ألف منزل. وهناك 246 منزلاً أعيد تأهيلها في الرمادي حتى الآن؛ وقد أنفق مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة 4.17 مليون دولار على الإسكان خلال هذا الربع. وستبلغ تكلفة مشروع إعادة تأهيل



محطة الأزرقيّة لمعالجة المياه قبل إعادة تأهيلها في أغسطس/آب 2016. © برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق

## الفلوجة

إجمالي المشاريع: 102

إجمالي المكمّل: 25

الميزانية الكلية: 70.63 مليون دولار

يمارس مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة نشاطه في الفلوجة من سنة، حيث أطلق 102 مشروع، اكتمل العمل الآن في حوالي ربعها. وتعتبر التغيرات التي شهدتها الفلوجة خلال سنة واحدة فقط من استعادة السيطرة عليها لافتة للأنظار؛ إذ هناك أكثر من 400 ألف نازح يُعتقد أنهم عادوا إلى ديارهم، كما ضمنت المشاريع التي ينفذها المشروع لإعادة تأهيل خدمات المياه والكهرباء والصحة مساندة العائدين للبدء في إعادة بناء معيشتهم والاقتصاد المحلي في الفلوجة.

### أهم الإنجازات في الربع الثاني

انتهى المشروع من محطة الأزرقيّة لمعالجة المياه، التي توفر المياه النظيفة لأكثر من 60 في المئة من المدينة، مما يعني استعادة خدمات المياه الآن لكل سكان الفلوجة بفضل أنشطة المشروع.

القطاع	عدد المشاريع	الإنتفاق (بالدولار)
التعليم	51	20.84 مليون دولار
سبل العيش	13	5.55 مليون دولار
الصحة	9	18.94 مليون دولار
الموارد المائية	9	5.32 مليون دولار
البلديات	9	4.84 مليون دولار
الإسكان	6	5.56 مليون دولار
الطرق/ الجسور	3	4.84 مليون دولار
الكهرباء	1	2.34 مليون دولار
المجاري	1	2.4 مليون دولار
<b>الإجمالي</b>	<b>102</b>	<b>70.63 مليون دولار</b>



محطة الأزرقية لمعالجة المياه بعد إعادة تأهيلها في مايو/أيار 7102. © برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق/ ليندسي ماكنزي

“

هذا رمز لتعافي الفلوجة. عندما

وقعت أعيننا على الدمار الذي

لحق بالأزرقية أول مرة، لم

يصدق أحد منا إمكانية إعادة بناء

محطة المياه بهذه السرعة. وقد

عمل الجميع يداً بيد لإنجاز المهمة

في زمن قياسي. الأثر هائل.”

-الممثلة المقيمة لبرنامج الأمم

المتحدة الإنمائي في العراق ليز

غراندي لدى إعادة افتتاح محطة

الأزرقية لمعالجة المياه

هناك مشاريع متعددة ببرنامج النقد مقابل العمل انتهى العمل فيها، مما كان له أثر كبير في تنظيف شوارع المدينة من الأنقاض والحطام، وإتاحة الوصول إلى مواقع لإعادة تأهيلها، واستعادة المساحات العامة والحدائق من خلال التشجير والبستنة. ووفرت هذه الأنشطة أيضاً وبشكل مباشر لآلاف العمال، من ضمنهم العشرات من النساء، أنشطة لسبل العيش.

كما هو الحال في الرمادي، أعاد المشروع التجريبي لإعادة تأهيل الوحدات السكنية في حي الرسالة تأهيل حوالي مئة بيت متضرر في الفلوجة بنجاح. ويجري الآن توسيع نطاق برنامج الإسكان التابع لمشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة، ومن المقرر أن يعيد تأهيل جميع البيوت (15 ألف على الأقل) التي عانت من أضرار في الفلوجة على مدى الـ 18 شهراً المقبلة. وقد أعيد تأهيل 78 بيتاً في الفلوجة حتى تاريخه.

تشمل المشاريع الأخرى الرئيسية التي انطلقت في الربع الثاني بدء العمل على تأهيل كل من قسم شرطة الفلوجة في الحي العسكري ومبنى رئيس البلدية، بالإضافة إلى إعادة تأهيل حوالي عشرة مدارس.



أحد فرق مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة يلتقي قيادة الفلوجة لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ مشروع الإسكان. © برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق/ لاريسا ميهاليسكو

### مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة وإعادة تأهيل الإسكان في الرمادي والفلوجة

- يقوم مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة والسلطات المحلية بتحديد المجاورات السكنية على صور ملتقطة بالأقمار الصناعية وإعداد خطط عمل لكل مربع سكني لمسح المدينة بأكملها. ويساعد تحليل الصور الملتقطة بالأقمار الصناعية على بيان المجاورات التي تعرضت مساكنها لأضرار أكبر على وجه الخصوص.
- تقوم فرق ميدانية بقيادة المجلس البلدي ورئيس البلدية بزيارة كل مجاورة ولقاء المختارين والجماعات المجتمعية لشرح هذه العملية.
- تقوم فرق ميدانية من مهندسي المشروع والمنظمين الاجتماعيين بلقاء المختارين وقيادات المحلات لتقويم البيوت واحداً بواحد باستخدام نموذج معياري.
- يتعاقد المشروع مع الشركات لتنفيذ إعادة التأهيل. يتم رصد العمل بمعرفة لجان إسكان مؤلفة من المختارين والسلطات المحلية وقيادات المجاورات ومهندسي المشروع.
- يتمثل الهدف في الوصول إلى كل المجاورات التي تحتاج إلى إعادة تأهيل، مما يخفف مخاطر النظر إلى هذا العمل باعتباره يخدم بعض المجتمعات المحلية دون غيرها.

أكد العائدون والحكومة العراقية دوماً أن إصلاح البيوت المتضررة تساعد على تشجيع عمليات العودة. وقد نفذ مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة مشروعاً تجريبياً ناجحاً في الرمادي والفلوجة للقيام بإصلاحات للمنازل في مجاورتين، حيث أعطى هذا النهج أولوية لسرعة إعادة التأهيل والشمول في الوصول إلى جميع الأسر داخل المجاورة. ويجري الآن توسيع نطاق المشروع لإعادة تأهيل كل المنازل المتضررة في الرمادي والفلوجة، وسيتم تكراره في الموصل وبعشيق في سهل نينوى. رصد المشروع ميزانية إصلاح تبلغ نحو 2000 دولار لكل بيت، مما يسمح للسكان بالحصول على نوافذ وبوابات، وشراء خزانات مياه، وإضافة غرف لأفراد الأسرة عديمي المأوى، وإجراء الإصلاحات الأخرى المهمة. وتتيح هذه المنهجية وسيلة للتماسك الاجتماعي، حيث يعمل العمال الذين يتم تشغيلهم محلياً سوياً لإعادة تأهيل بيوت بعضهم البعض.

يتم تعيين مقاولين من خلال عمليات تنافسية، وتتضمن المعايير الاستعانة بالأيدي العاملة المحلية في المجاورة كشرط للتعاقد. ويقوم المختارون وموظفو البلدية برصد العمل، فيما يتولى "المنظمون الاجتماعيون"، وهم في العادة نساء يتم توظيفهن محلياً، الإشراف على التنسيق.

يستند هذا النهج إلى برامج الإسكان الاجتماعي منخفضة التكلفة التي نُفذت في بلدان أخرى فيما بعد انتهاء النزاع، ويتمثل هدفه في مساعدة "المجاورات على إعادة بناء أنفسها" بإعادة تأهيل المساكن المتضررة باستخدام أيدٍ عاملة من داخل المجاورة. وتشتمل هذه العملية على الخطوات التالية:



جيران يعملون سوياً لإصلاح بيت في الفلوجة. © برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق/ ليندسي ماكنزي

## الكرمة

إجمالي المشاريع: 48

إجمالي المكمثل: 14

الميزانية الكلية: 19.3 مليون دولار

## هيت وحديثة والرطبة

إجمالي المشاريع: 40

إجمالي المكمثل: 27

الميزانية الكلية: 8.55 مليون دولار

أحرز تقدم كبير في هيت وحديثة والرطبة أثناء فترة التقرير، حيث نفذ مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة 40 مشروعاً بقيمة 8.5 مليون دولار في هذه المناطق، اكتمل بالفعل أكثر من نصفها.

وما زالت هيت وحديثة والرطبة بموقعها النائي تشكل تحديات أمام إمكانية الوصول، حيث تحول القيود الأمنية دون زيارة الموظفين الدوليين. لكن الاجتماعات الدورية مع المسؤولين المحليين في بغداد ساعدت على تقديم المساعدة. كما ضمن مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة أيضاً القيام بالرصد المنتظم من خلال توظيف مهندسين ومستشار بلدي لإعادة الاستقرار مقره في حديثة ويتولى المسؤولية عن المواقع الثلاثة كلها. ويعكف المشروع على بحث سبل السماح لموظفيه الدوليين بالسفر بانتظام إلى هذه المواقع.

على غرار الفلوجة، تتواصل أنشطة مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة في الكرملة منذ أوائل يوليو/تموز 2016، ويبلغ إجمالي عدد المشاريع في الكرملة الآن 48 مشروعاً. ويواصل المشروع نشاطه في الكرملة في ظل التحديات التي تواجه ضمان استقرار المنطقة. وقد اكتمل تنفيذ ما مجموعه 14 مشروعاً حتى تاريخه.

القطاع	عدد المشاريع	الإنفاق بالدولار
التعليم	25	10.03 مليون دولار
الصحة	6	579,540 دولاراً
الموارد المائية	6	1.61 مليون دولار
البلديات	5	2.48 مليون دولار
سبل العيش	3	1.02 مليون دولار
الكهرباء	1	539,442 دولاراً
الطرق/الجسور	1	3.0 مليون دولار
المجاري	1	124,667 دولاراً
<b>الإجمالي</b>	<b>48</b>	<b>19 مليون دولار</b>

القطاع	عدد المشاريع	الإنفاق بالدولار
التعليم	30	3.74 مليون دولار
البلديات	5	2.01 مليون دولار
سبل العيش	4	2.28 مليون دولار
الموارد المائية	1	527,000 دولاراً
<b>الإجمالي</b>	<b>40</b>	<b>8.55 مليون دولار</b>

وتشمل أهم الإنجازات على مدى الربع الماضي ما يلي:

أعاد المشروع تأهيل مركز الكرملة للرعاية الصحية الأولية تماماً واستعاد المنشآت الصحية التي تخدم حوالي 5 آلاف شخص، وتوفر خدمة الأشعة السينية الوحيدة في المنطقة المحيطة.

اكتملت إعادة تأهيل جراج الكرملة البلدي، مما زاد قدرة البلدة على توفير الخدمات العمومية الأساسية.

اكتملت إعادة تأهيل مدرستي حذيفة بن اليمان والوطن الابتدائيتين أثناء الربع الثاني، مما سمح لحوالي 4 آلاف فتاة وفتى بالعودة إلى الدراسة.

استفاد حوالي 240 من سكان الكرملة من فرص برنامج النقد مقابل العمل أثناء الربع الثاني على مدى 60 يوماً.

وتشمل أهم الإنجازات على مدى الربع الماضي ما يلي:

هناك مشاريع ببرنامج النقد مقابل العمل قيد التنفيذ في البلديات الثلاث كلها، مما يمنح 300 عامل في كل منها فرصاً مباشرة لسبل العيش.

وفر مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة مولدات للمساعدة على استخراج المياه من الآبار، مما سيحسن إمكانية الوصول إلى المياه النظيفة لحوالي 50 ألف شخص.

اكتملت إعادة تأهيل 10 مدارس في حديثة، مما سمح لحوالي 2500 طالب بالحصول على التعليم.

التقدم المحرز في الربع الثاني في  
صلاح الدين

إجمالي المشاريع: 97  
إجمالي المكتمل: 61  
الميزانية الكلية: 53 مليون دولار

## تكريت

بدأ مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة تنفيذ مشاريعه في الشرفاء أثناء الربع الأخير من عام 2016، ويتواصل توسيع نطاق العمل في هذا الموقع، حيث اكتمل تنفيذ 6 من أصل 27 مشروعاً.

ما زال الوضع الأمني إشكالياً بالنسبة للشرفاء والمناطق المحيطة نظراً لقربها من الحويجة، التي ما زالت تحت سيطرة داعش، حيث وقعت هجمات متفرقة أثناء الربع الأخير، ويظل مستوى التهديدات من النيران غير المباشرة عالياً.

تشمل الإنجازات الرئيسية لمشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة في الشرفاء على مدى الربع الماضي قرب الانتهاء من أشغال إعادة تأهيل مكتب رئيس البلدية وقسم شرطة الشرفاء الرئيسي، حيث سينتهي العمل في كلا المشروعين أثناء الربع الثالث. كما انتهى العمل أيضاً على إعادة تأهيل 6 مدارس في الشرفاء، مما سمح لحوالي 2500 طالب بالعودة إلى دراستهم.

أتاح مشروع برنامج النقد مقابل العمل فرصاً لكسب العيش لحوالي 300 عامل أثناء فترة التقرير، ومضى العمل قدماً لإعادة تأهيل مستشفى الشرفاء.

## بيجي

القطاع	عدد المشاريع	الإنفاق (بالدولار)
التعليم	2	98,012 دولاراً
المجاري	2	216,140 دولاراً
الكهرباء	1	989,850 دولاراً
الموارد المائية	1	977,050 دولاراً
سبل العيش	1	804,030 دولاراً
<b>الإجمالي</b>	<b>7</b>	<b>3.08 مليون دولار</b>

كان القيام بأول بعثة تقويم في بيجي في الربع الأول من عام 2017 إنجازاً مهماً، حيث عُقدت حلقة عمل للمتابعة في بغداد مع السلطات المحلية وأصحاب المصلحة من بيجي لتحديد أولوية المشروعات التي يساندها مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة. وقد بدأت 7 مشاريع أثناء الربع الثاني لإعادة تأهيل شبكات المياه والكهرباء والمجاري بالإضافة إلى إعادة تأهيل المدارس. وانطلق مشروع مهم ببرنامج النقد مقابل العمل لتنظيف بيجي، حيث يُتوقع أن يوفر لحوالي 200 شخص في البلدة فرصاً لسبل العيش.

القطاع	عدد المشاريع	الإنفاق بالدولار
الصحة	24	33.71 مليون دولار
التعليم	8	1.38 مليون دولار
الموارد المائية	5	4.15 مليون دولار
الكهرباء	4	1.87 مليون دولار
سبل العيش	2	826,200 دولاراً
البلديات	1	65,520 دولاراً
<b>الإجمالي</b>	<b>44</b>	<b>42 مليون دولار</b>

مدينة تكريت أول مكان نفذ فيه مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة أنشطة في منتصف 2015، حيث أطلق ما مجموعه 44 مشروعاً، اكتمل تنفيذ غالبيتها الآن. وترتبط المشاريع المتواصلة إلى حد كبير بإعادة تأهيل مستشفى تكريت التعليمي وتزويده بالتجهيزات.

اكتمل الآن قدر كبير من عمل مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة في تكريت، وتحوّل محور التركيز إلى إتمام إعادة تأهيل مستشفى تكريت التعليمي وضمان عملية تسليم سلسلة للسلطات والإدارات المحلية.

وتتمثل الإنجازات الرئيسية التي تحققت في الربع الأخير في الانتهاء من خمسة مباني ذات أهمية حرجة في مستشفى تكريت التعليمي، بما في ذلك إسكان الأطباء القديم والجديد، وقسم الطوارئ والجراحة، ومركز نقل الدم، ووحدة أمراض القلب.

## الشرفاء

القطاع	عدد المشاريع	الإنفاق (بالدولار)
البلديات	8	1.22 مليون دولار
الصحة	8	478,800 دولاراً
التعليم	6	190,379 دولاراً
الكهرباء	2	1.77 مليون دولار
الموارد المائية	1	124,241 دولاراً
سبل العيش	1	759,998 دولاراً
المجاري	1	276,200 دولاراً
<b>الإجمالي</b>	<b>27</b>	<b>4.82 مليون دولار</b>





فريق مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة يزور محطة مكيشيفة لمعالجة المياه. © برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق/ باتريك كارول

### مكيشيفة

### الدور

القطاع	عدد المشاريع	الإنفاق (بالدولار)
التعليم	6	219,043 دولاراً
الصحة	2	89,604 دولاراً
الموارد المائية	1	596,205 دولاراً
سبل العيش	1	250,000 دولاراً
<b>الإجمالي</b>	<b>10</b>	<b>1.15 مليون دولار</b>

القطاع	عدد المشاريع	الإنفاق (بالدولار)
الصحة	3	278,069 دولاراً
سبل العيش	3	265,000 دولاراً
التعليم	2	219,830 دولاراً
الموارد المائية	1	1.19 مليون دولار
<b>الإجمالي</b>	<b>9</b>	<b>1.96 مليون دولار</b>

تواصلت أنشطة مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة في مكيشيفة منذ حوالي سنة، حيث نُفذت 10 مشاريع اكتمل العمل فيها الآن. وعاد حوالي 100 في المئة من النازحين.

يعمل مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة على تقليص جهوده في الدور ومكيشيفة، وسيسلم المشاريع الباقية إلى السلطات المحلية متى تم الانتهاء منها. تعتبر كلتا المنطقتين نجاحاً للبرنامج باعتبارهما أول موقعين ينهي فيهما انخراطه في أعقاب إتمام أنشطته.

يزاول مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة نشاطه في بلدة الدور منذ تحريرها، حيث انتهى من 5 من أصل 9 مشاريع أطلقها هناك. وما زال العمل لم ينته بعد في محطة الدور لمعالجة المياه، في أعقاب بعض التأخيرات في اختبار المعدات والحصول على المواد، ويُتوقع الانتهاء منه في الربع الثالث. وقد عاد الآن أكثر من 95 في المئة من النازحين إلى البلدة، التي سيختتم المشروع أنشطته فيها خلال الأشهر المقبلة.



فريق مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة يزور مدرسة الجسر الابتدائية المعاد تأهيلها في السعدية. © برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق/ أنمار ساراي

## التقدم المحرز في الربع الثاني في ديالى

### السعدية

انخرط مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة في السعدية منذ ديسمبر/كانون الأول 2015، حيث انتهى الآن من تنفيذ نصف مشاريعه العشرين هناك. وكان أهم إنجاز تحقق أثناء الربع الثاني الانتهاء من محطة السعدية لمعالجة المياه التي توفر المياه النظيفة لغالبية السكان في وسط السعدية.

القطاع	عدد المشاريع	الإنفاق (بالدولار)
الكهرباء	6	744,653 دولاراً
الموارد المائية	5	872,208 دولاراً
التعليم	3	383,358 دولاراً
الصحة	3	242,418 دولاراً
البلديات	2	318,472 دولاراً
الطرق/ الجسور	1	146,250 دولاراً
الإجمالي	20	2.71 مليون دولار



## مشاركة المرأة في إعادة الاستقرار

إن عواقب سيطرة داعش والمجهود العسكري الذي تلا ذلك واسعة، وسيطلب الأمر مجهوداً مستداماً من الحكومة العراقية والمجتمع الدولي لتلبية احتياجات الأشد تضرراً. وتعاني النساء والفتيات من عواقب النزاع بشكل مختلف، حيث يتحملن غالباً نصيباً غير متكافئ من الآثار الاقتصادية والاجتماعية. ويعترف مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة بمسؤوليته في تقديم استجابات مصممة خصيصاً على صعيد إعادة الاستقرار تضمن مشاركة المرأة برأيها وتلبية احتياجاتها المختلفة.



النساء يكسبن دخلاً بالمساعدة على طلاء مدرسة في الفلوجة © برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق / مؤمن الغساني

والشؤون الاجتماعية العراقية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قوائم بالمستفيدين استناداً إلى أربعة معايير أولية، وهي: مستوى الدخل، والحالة من حيث العودة والإقامة، والحالة من حيث الإعاقة والزوجية، وعدد الأولاد.

يعمل فريق مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية والسلطات المحلية لاختيار المستفيدين، ويتحقق موظفوه الميدانيون من قوائم المستفيدين بإجراء تقويمات من الباب للباب، مما يضمن دقة القائمة وعودة المستفيدين إلى ديارهم. كما تساعد السلطات المحلية والمختارون أيضاً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التأكد من دقة قوائم المستفيدين، مما يضمن استيفاءهم المعايير. الأمر ذو الأهمية الملحة بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو التحقق من كون هذه الأسر تعولها نساء قليلات أو عديمات الدخل، وعودة النساء إلى ديارهن، وكون المستفيدين بحق هم الأشد عوزاً، مع إعطاء الأولوية للأرامل والأسر تعولها نساء و/أو المعاقات.

ساعد المشروع التجريبي في الفلوجة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على اختبار إدارة النقدية، حيث تتطلب التحويلات النقدية الكبيرة تدابير إضافية لحماية سلامة النساء والشريك المنفذ مع ضمان حصول المستفيدين على المنحة كاملة. وقد برهنت الخبرة المكتسبة في الفلوجة أن تسليم التحويلات النقدية في المكتب الميداني للشريك المنفذ أكثر أماناً وفعالية من حيث التكلفة مقارنة بتسليم الأموال من الباب للباب.

يحفظ مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة بنظام رصد قوي يحيط ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي علماً بالتقدم المحرز في التنفيذ. وفيما يخص المنح النقدية، أجرى مهندسو المشروع الميدانيون

عكفت الحكومة العراقية على القيام بمجهودات في محاولة لتحسين وضع المرأة منذ سنوات. ويحظر الدستور العراقي الذي صيغ في 2005 أي تمييز على أساس نوع الجنس. وقد تقاوم تهميش المرأة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، الذي كان تحدياً مستمراً أمام الحكومة العراقية، بفعل دورات العنف والتراجع الاقتصادي التي تسببت في انتكاسة لأجندات المساواة بين الجنسين، مما عرّض المرأة لمزيد من تهديدات انعدام الأمن والعنف القائم على نوع الجنس. وتزداد حالات العنف القائم على نوع الجنس نمطياً أثناء النزاع، وغالباً ما يتجذر موروث هذا العنف في الأعراف الاجتماعية وقيم المجتمعات في السنوات التي تلي انتهاء النزاع.

فرض داعش قيوداً صارمة على سلوكيات المرأة وحرّياتها في المناطق التي كان يسيطر عليها، حيث كانت النساء فعلياً حبيسات بيوتهن، وفقدت بشدة مشاركتهم في التعليم والتوظيف، وفُرضت قواعد صارمة على جميع جوانب الحقوق الأساسية للمرأة، بما في ذلك اللباس والحصول على الرعاية الصحية وحرية الحركة. ونحن نعرف أن نساء الأقليات المستضعفة بشدة، كالأيزيديين، تعرضن للهجمات الموجهة والإذلال والخطف والعنف الجنسي والاتجار على أيدي داعش.

زاد مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة مستوى الاهتمام المعار للمساواة بين الجنسين في نطاق أنشطة إعادة الاستقرار، حيث تحقق الكثير من الإنجازات، وبات الآن واضحاً أن الأعراف الثقافية والاجتماعية التي بدت من قبل مستعصية يمكن التغلب عليها. فاستعداد المرأة العراقية للانخراط في أنشطة إعادة الاستقرار في إطار المشروع والاضطلاع بأدوار غير تقليدية عندما تتاح لها الفرصة واضح للعيان، وازدادت مشاركة المرأة في مشاريع إعادة الاستقرار في جميع الحالات التي أُطلق فيها المشروع مبادرات ينصب تركيزها على المساواة بين الجنسين.

ركّز مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة على (أ) تحسين مشاركة المرأة في تصميم وتنفيذ أنشطته و(ب) تنفيذ مشاريع ينصب تركيزها على المرأة لتلبية حاجات المرأة الأشد ضعفاً بشكل مباشر. وتشمل أهم الإنجازات في فترة التقرير ما يلي:

### المنح النقدية للأسر التي تعولها نساء

نقذ مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة بشكل تجريبي طرائق المنح النقدية في الفلوجة أثناء الربع الأول، حيث ساند 980 امرأة بأكثر من 490 ألف دولار على هيئة مساعدة نقدية مباشرة. ويجري تطبيق الدروس المستفادة من الفلوجة حالياً على تصميمات مشاريع مماثلة في الرمادي والكرمة، وسيتم تكييفها لتلائم مع الموصل عندما يسمح الوضع الأمني بذلك. فسيحصل ما لا يقل عن 670 أسرة تعولها نساء في الكرمة و3 آلاف في الرمادي على منح فردية بمبلغ 500 دولار بحلول أوائل أغسطس/آب.

تضمن طرائق التوزيع التي يتبعها مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة خضوع المتلقين للتحري وأن يكونوا عينة تمثيلية من المجتمع المحلي وفي حاجة حقيقية إلى المساندة، حيث تعدّ وزارة العمل



"تستفيد المرأة أكثر ما يكون من هذا المشروع. إننا نقضي زمناً طويلاً في بيوتنا، لذا فالإصلاحات شديدة الأهمية" - إحدى المستفيدات من المشروع في الرمادي

حيث تتجاوز مشاركة المرأة في "النافذة 2: سبل العيش" منافع إمكانية الحصول على الدخل الفوري، وتتيح للنساء فرصة تحدي الأدوار وقوالب النوع الاجتماعي الجامدة. وقد شكّل ضمان نهج مراعي للفروق بين الجنسين تحدياً أمام المشروع لكي يوسع طيف أنشطة برنامج النقد مقابل العمل بشكل مبتكر، حيث لوحظ تحسن مطرد على مدى الربع الماضي في ظل مشاركة حوالي 300 عاملة في 5 مشاريع ببرنامج النقد مقابل العمل خلال الشهر الأخير. ويعمل المشروع عن كثب مع السلطات المحلية لتوسيع نطاق الإنجازات، ويسعى باستمرار إلى تحقيق المزيد من القبول لمشاريع برنامج النقد مقابل العمل الشاملة للجنسين والملائمة للمجتمع المحلي. وفي هذا الصدد، حُدد عدد من المشاريع الجديدة القادرة على استيعاب عدد متنامٍ من النساء في كافة المجالات التي ينشط فيها المشروع.

### حصول المرأة على منح المنشآت الصغيرة

من الأهداف الرئيسية للوصول إلى المرأة من خلال منح منشآت الأعمال الصغيرة المدعومة من مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة تمكين النساء الأشد ضعفاً بتعزيز قدرتهن على تأمين فرص طويلة الأجل لسبل العيش. ويعكف المشروع على مساندة 619 منشأة أعمال صغيرة في الرمادي دُمرت أو هُجرت نتيجة النزاع، حيث تشكل المرأة 20 في المئة من المستفيدات من هذه المنح، مما يضمن حصول حوالي 130 امرأة على منح لمرءة واحدة تتراوح بين 500 و 1000 دولار لإعادة بناء مشاريعهن.

تقويمات من الباب للباب لدى استلام توصيات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. كما يتم أيضاً تكليف مهندسي المشروع الميدانيين برصد التحويل في وقت التوزيع. وسُجري أخصائي رصد مقره في بغداد ومستشار معني بالمساواة بين الجنسين تابع للمشروع مقابلة مع عدد من المستفيدين للتحقق من كيفية استخدام المنح، حيث يحدد المستفيدون استخدام المنح بأنفسهم، دون توجيه من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولا الشريك المنفذ.

### النافذة 2 - سبل العيش

سعى مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة إلى زيادة تسهيل مشاركة المرأة في مشاريع "النافذة 2: سبل العيش" كلما أمكن، حيث هيمن الذكور على غالبية أنشطة النافذة 2 التي قام بها المشروع. وقد بُذلت جهود لتنويع نوع العمل المنفذ بدلاً من محور التركيز الوحيد على العمالة اليدوية الثقيلة، وتشجيع المرأة على القيام بأعمال ربما تعتبر غير تقليدية. ولا يقتصر دمج المساواة بين الجنسين في سبل العيش على إتاحة فرص سبل العيش لكل من الرجال والنساء، بل يعني أيضاً بالطرق البديلة لضمان ألا تديم الأنشطة التمييز في العمل على أساس نوع الجنس وأن تتيح تكافؤ الفرص، بما في ذلك خيارات المساعدات النقدية غير التقليدية.

ويلتزم مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة بالنهج المراعية للفروق بين الجنسين في تنفيذ مشاريع برنامج النقد مقابل العمل،



"عندما توقفت محطة المعالجة عن العمل، كانت الأنابيب تُخرج مياهًا قذرة، هذا إن خرجت مياه أصلاً. كنا نضطر إلى الإتيان بالمياه من النهر، وحتى تلك المياه كانت بالكاد مناسبة للغسيل. المياه أحسن كثيراً الآن، بل ويمكننا الشرب من مياه الصنبور". - خولة تصف أثر إعادة تأهيل محطة السلامة لمعالجة المياه.

الرجال وقيادات المجتمع العراقيين. وقد عقد خبير المساواة بين الجنسين التابع لمشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة اجتماعات دورية مع رؤساء البلديات المحلية والمختارين وقيادات المجتمع الآخرين في الأماكن التي يتم فيها تنفيذ المشاريع لضمان فهم أهداف المشاريع التي ينفذها المشروع على المستوى المحلي، حيث شجّع اشتغال المساواة بين الجنسين كبنود على جدول الأعمال في مثل هذه الاجتماعات أيضاً على دعوة النساء المحليات والمنظمات النسائية المحلية ومشاركتهن في المناقشات. وقد تحسّن التوازن بين الجنسين في اجتماعات المشروع الأساسية بدرجة كبيرة في الأشهر الأخيرة.

يعتمد مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة اعتماداً كبيراً على فريقه الميداني المؤلف من 68 فرداً ويضم مهندسيه ومسؤولي اتصاله ومستشاريه البلديين لإعادة الاستقرار العاملين في كافة المواقع التي يمارس فيها أنشطته. وتساند هذه الفرق تنفيذ ورصد مشاريعه بشكل يومي، وتمثل في الغالب حلقة الوصل الرئيسية بين المشروع والمجتمعات المحلية. وفي مايو/أيار ويوليو/تموز من هذا العام، عُقدت حلقات عمل تضمنت جلسة حول تعزيز المساواة بين الجنسين في أنشطة المشروع، مع بناء قدرات الفرق الميدانية في هذا المجال. ودمج رصد مشاركة المرأة في تنفيذ المشاريع، وكمستفيدات من نواتج المشاريع، في أنشطة الرصد اليومية. كما ساهم موظفونا الميدانيون مساهمة مباشرة في النهج المبتكرة التي يتبعها المشروع في إعداد مبادرات جديدة ينصبّ تركيزها الوحيد على المرأة.

وقد زُودت 13 رائدة أعمال حتى الآن بوسائل البدء في إعادة بناء سبل عيشهن في الرمادي، ومن المقرر أن تحصل الباقيات على منحهن في الربع الثالث. وأجري تقويم شامل للاحتياجات بمعرفة لجنة تتألف من مهندسي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وممثلين من مكتب رئيس البلدية ومكتب المحافظ للتحقق من احتياجات الأعمال.

### المشاركة في إعادة تأهيل المساكن

أعطيت المرأة منذ البداية أدواراً محورية في تنفيذ مشاريع إعادة تأهيل المساكن في الرمادي والفلوجة، حيث قام مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة بتكوين فرق مخصصة لمساندة إدارة وتنفيذ إعادة تأهيل المساكن على الأرض. وقد عينت 14 مهندسة محلية ضمن هذه الفرق في الرمادي والفلوجة، بالإضافة إلى 4 "منظمات اجتماعيات" في كلتا المدينتين تساندين التنسيق المطلوب بين الأسر والعمال المتعاقد معهم، وتضمن أيضاً إشراك المرأة أثناء عملية التقويم. وتساهم هذه الجهود في نهاية المطاف في إحداث تغيير في أدوار الجنسين وتساعد المرأة على دخول قطاع يهيمن عليه الذكور نمطياً.

### الوعي بقضايا النوع الاجتماعي

يعترف مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة بعد إمكانية إنجاز خطط أنشطة إعادة الاستقرار المصممة خصيصاً دون مساندة وقبول من



### إعادة تأهيل مباني كلية التربية للبنات بجامعة الموصل

استهل مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة عمله على إعادة تأهيل القاعات الدراسية والمسكن والمباني الإدارية التي خُددت أولويتها في جامعة الموصل، حيث تشكل المباني التي اختيرت لتدخّل المشروع جزءاً من كلية التربية للبنات، التي كان يبلغ عدد طالباتها قبل سيطرة داعش نحو 1200 طالبة. وتتألف الكلية من أربعة مباني رئيسية منها ثلاثة تعرضت لأضرار بدرجات متفاوتة. بالإضافة إلى ذلك، تعرّض إسمان الطالبات، الذي كان يستوعب سابقاً حوالي 2400 طالبة، لأضرار الحريق وسرقة الأثاث وأضرار هيكلية خفيفة. وقد شرع في طرح مناقصات لأشغال إعادة التأهيل أثناء الربع الثاني، ويُتوقع أن تبدأ الإصلاحات في الأسابيع المقبلة.

الأضرار التي أصابت كلية التربية للبنات بجامعة الموصل.  
© برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق/ جيم ساواتسكي



غرفة في إسمان الطالبات في جامعة الموصل كان داعش يستخدمها لإنتاج المتفجرات وتحتاج إلى إصلاحات مكثفة.  
© برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق/ ليندي ماكنزي

## تحديات وقضايا

بيئات إعادة الاستقرار بطبيعتها معقدة، ويواصل مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة إدارة مثل هذه التحديات بالتشاور مع الحكومة العراقية ولجنته التوجيهية.

ويوجز إطار المخاطر (المبين في المرفق 2) العديد من هذه التحديات، وكذلك الآليات التي يستخدمها المشروع لتخفيفها. من أهم التحديات والقضايا أثناء الربع الثاني من 2017 ما يلي:

تعتبر سلامة وأمن موظفي مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة والمقاولين تحدياً مستمراً أمام البرنامج، حيث يعرّض العمل في مناطق محررة حديثاً عمال المشروع لخطر الهجمات الموجهة و/أو مواجهة أعمال إرهاب أو عنف. وتقتضي متطلبات البرنامج من المشروع العمل في مناطق عالية المخاطر تكون في بعض الأحيان قريبة من المناطق التي يسيطر عليها داعش أو يدور فيها النزاع. وعلى الرغم من بذل كل الجهود لضمان سلامة فرق المشروع على الأرض، يمكن لشواغل السلامة أن تقيد قدرة الموظفين على الوصول إلى المناطق النائية أو إجراء تقويمات في المواقع القريبة من النزاع الدائر. وكان مستوى نشاط البرنامج المتزايد في الموصل تذكره للمشروع بالتحديات الأمنية الموجودة والتي ستستمر على الأرجح طوال مدة عمليات البرنامج.

شكلت سرعة توسيع نطاق البرنامج في الأشهر الأخيرة عبئاً على موارد المشروع، حيث تضاعفت أعداد المشاريع أكثر من الضعفين منذ نهاية عام 2016، وهو شيء وإن كان يبرهن على نجاح البرنامج إلا أنه شكل عبئاً كبيراً على أنظمتها، بما في ذلك الشراء والإدارة والرصد. وضاعف المشروع موظفي العمليات التابعين له للتصدي لهذه التحديات.

فاق نطاق الأضرار الذي تبدى للعيان في غرب الموصل في أعقاب تحرير المدينة مؤخراً حدود التقديرات السابقة. ولا يملك مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة حالياً القدرة المالية للقيام بما هو ضروري لمساندة جهود إعادة الاستقرار التي تبذلها الحكومة العراقية في غرب الموصل. وسيطلب ضمان القيام بالأنشطة فور تأمين المناطق مساندة إضافية من ماني المشروع.

فيما عدا تحدي إعادة الاستقرار الذي تشكله الموصل، يتمتع مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة بارتباطات كثيرة لمواصلة أنشطة إعادة الاستقرار في محافظات أخرى، وخصوصاً الأنبار. وسيفرض تأمين مكاسب إعادة الاستقرار التي تحققت بالفعل، ومواصلة الاستجابة للاحتياجات ذات الأولوية في المناطق الأحدث تحريراً في غرب الأنبار، متطلبات على البرنامج لبعض الوقت مستقبلاً. ومن الأهمية الحيوية أن تواصل المكاسب المبكرة على صعيد إعادة الاستقرار مساندة العائدين، وخصوصاً من خلال إعادة تأهيل مشاريع إعادة الاستقرار الموسعة كالمستشفيات والجسور.



تركيب محولات توزيع لمساندة استعادة شبكة الكهرباء في شرق الموصل. © برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق/ عبد الله صابر

ما زال التعامل مع توقعات أصحاب المصلحة في إعادة الاستقرار يشكل تحدياً، حيث يتلقى مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة دورياً طلبات لإعادة تأهيل البنى التحتية ومساندة خدمات المدينة بالإضافة إلى الأنشطة التي تقع في نطاق إعادة الاستقرار الفورية. ويحافظ المشروع بقوة على مكانه في حدود الاختصاص المعطى له، لكن من الواضح أن المتطلبات الأطول أجلاً لضمان سلام مستدام بما يتجاوز حدود أنشطة إعادة الاستقرار الفورية تمثل شاغلاً للنظر من السلطة المحلية والمحافظ.

يواصل مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة رصد تحديات أوجه التنافس داخل المدينة، التي ما زالت قائمة من فترات التقارير السابقة، وأدى تعيين أخصائي اتصالات دولية أثناء الربع الأول إلى تحسين قدرات اتصال المشروع من حيث الشفافية والمساءلة في أنشطة المشاريع ومواقعها.





أطفال جالسون خارج بيت يخضع لإصلاحات في إطار المشروع التجريبي لإعادة تأهيل المساكن في الفلوجة. © برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق/ ليندسي ماكنزي

## الدروس المستفادة

نما مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة من مبادرة صغيرة انطلقت في 2015 في عدد ضئيل من المدن كالدور وتكريت وربيعة إلى مشروع يعمل الآن في 23 موقعاً وينفذ أكثر من 1000 مشروع في عموم المناطق العراقية المحررة. وتتواصل الاستفادة من الدروس المهمة التي تصب في نهج إعادة الاستقرار الذي يتبعه المشروع.

من الدروس الرئيسية التي برزت أثناء فترة التقرير الأهمية الاستراتيجية التي تمثلها إعادة تأهيل أقسام الشرطة بالنسبة لجهود إعادة الاستقرار. ففيما تفسح العمليات العسكرية الطريق للتأكيد على السيطرة المدنية، لا بد من ضمان مستوى أمني في متناول المجتمعات المحلية ومتجاوب مع الاحتياجات المجتمعية. وقد دُمرت البنى التحتية لأقسام الشرطة في معظم المناطق التي سيطر عليها داعش. وعلى الرغم من أن مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة أعاد تأهيل أقسام الشرطة فيما مضى، لم يكن النهج شاملاً لطبيعة الخدمات الشرطة على مستوى المدينة بأكملها. وقد تم تبني نهج أكثر براغماتية لضمان إمكانية حلول الخدمات الشرطة على المستوى المحلي والمجتمعي محل

العمليات العسكرية الدائرة. فوحد جهوده مع برنامج إصلاح قطاع الأمن التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتوفير المبادرات المخططة التي تعالج قدرات الشرطة العراقية مع إعادة تأهيل الأقسام والبنى التحتية المدمرة. وستساعد هذه الطبقة الإضافية من مساندة القدرات الاستدامة الأطول أمداً لتدخلات إعادة الاستقرار العاجلة في هذا القطاع مستقبلاً.

تتحدث فرق مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة دورياً مع العائدين للتوصل إلى فهم أدق للمسوغات التي تدخل في قراراتهم بالعودة إلى بلداتهم ومدنهم، حيث برزت أهمية مساندة أشغال إعادة التأهيل الخفيفة للمساكن المتضررة كأحد العناصر الحيوية التي يمكنها مساندة أعداد العائدين. وقد برهن المشروع التجريبي لإعادة تأهيل الإسكان في المجاورات المستهدفة في الفلوجة والرمادي على الأثر الكبير لتدخل المشروع في هذه المناطق لقاء تكلفة قليلة نسبياً، وأبرز أيضاً المساهمة التي يمكن أن يقدمها التصميم المتأن لتتفيذ المشاريع في خلق بيئة مواتية للمصالحة. ويواصل المشروع رصد عن كثب لعناصر العمل المتعلقة بالإسكان والذي يمكنه تعزيز الترابط الاجتماعي من خلال تشغيل الأيدي العاملة المحلية للعمل سوياً على مستوى المجتمع المحلي.

## القسم المالي

الجهة المانحة	المساهمة (اتفاق موقع)		مستلم اعتباراً من يونيو/حزيران 2017		سيتم الاستلام (اتفاق موقع) (دولار)	سيتم الاستلام (اتفاق) (عملة)
	(عملة الاتفاق)	(دولار)	(عملة الاتفاق)	(دولار)		
أستراليا	دولار أسترالي 4,000,000	2,921,787	دولار أسترالي 2,000,000	1,433,692	2,000,000 دولار أسترالي	1,480,000
النمسا	5,000,000 يورو	5,496,401	2,000,000 يورو	2,146,400	3,000,000 يورو	3,350,001
بلجيكا	3,124,744 يورو	3,362,334	3,124,744 يورو	3,362,334	0	0
كندا	دولار أميركي + 7,000,000 دولار كندي	6,412,032	دولار أميركي + 7,000,000 دولار كندي	6,412,032	0	0
الجمهورية التشيكية	10,000,000 كرونة تشيكية	401,597	10,000,000 كرونة تشيكية	401,597	0	0
الدانمرك	111,000,000 كرونة دانمركية	16,404,949	77,000,000 كرونة دانمركية	11,054,747	34,000,000 كرونة دانمركية	5,350,202
الاتحاد الأوروبي	14,000,000 يورو	14,100,748	7,000,000 يورو	7,502,172	7,000,000 يورو	6,598,576
فنلندا	4,000,000 يورو	4,299,540	4,000,000 يورو	4,299,540	0	0
فرنسا	3,000,000 يورو	3,311,318	2,000,000 يورو	2,211,318	1,000,000 يورو	1,100,000
ألمانيا	68,148,000 يورو	75,081,002	40,648,000 يورو	56,648,050	27,500,000 يورو	18,432,952
إيطاليا	7,000,000 يورو	7,763,975	7,000,000 يورو	7,763,975	0	0
اليابان	24,128,580 دولار	24,128,580	24,128,580 دولار	24,128,580	0	0
كوريا	5,000,000 دولار	5,000,000	5,000,000 دولار	5,000,000	0	0
الكويت	2,000,000 دولار	2,000,000	2,000,000 دولار	2,000,000	0	0
هولندا	25,000,000 يورو	28,021,524	25,000,000 يورو	28,021,524	0	0
نيوزيلندا	1,000,000 دولار	1,000,000	1,000,000 دولار	1,000,000	0	0
النرويج	139,000,000 كرونة نرويجية	16,394,536	139,000,000 كرونة نرويجية	16,394,536	0	0
سلوفاكيا	50,000 يورو	56,243	50,000 يورو	56,243	0	0
السويد	دولار أميركي + 90,000,000 كرونة سويدية	13,781,545	دولار أميركي + 90,000,000 كرونة سويدية	13,781,545	0	0
تركيا	750,000 دولار	750,000	750,000 دولار	750,000	0	0
الإمارات العربية المتحدة	60,000,000 دولار	60,000,000	50,000,000 دولار	50,000,000	10,000,000 دولار	10,000,000
USAID	115,300,000 دولار	115,300,000	115,300,000 دولار	115,300,000	0	0
المملكة المتحدة	11,270,000 جنيه إسترليني	14,896,728	7,270,000 جنيه إسترليني	9,719,830	4,000,000 جنيه إسترليني	5,176,899
<b>المجموع</b>		<b>420,884,840</b>		<b>369,388,115</b>		<b>51,488,630</b>

# المُرفق الأول: مصفوفة تتبع الأداء

## تقرير الإطار المنطقي ربع السنوي حول مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة أبريل/نيسان - يونيو/حزيران 2017

إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية - الناتج 1: تعزيز قدرة الحكومة والمجتمعات المحلية على الصمود في وجه الكوارث (التي من صنع الإنسان والطبيعية)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق - الناتج 3: تحسين الأوضاع من أجل عودة النازحين بأمان إلى المناطق المحررة

المؤشر: عدد العائدين إلى المناطق المحررة المستهدفة في صلاح الدين ونيوى وديالى والأنبار

خط الأساس (البيانات اعتباراً من أبريل/نيسان 2015): صلاح الدين: 27000 عائد؛ نيوى: 24924 عائد؛ ديالى: 40524 عائد؛ الأنبار: 5586 عائد (المجموع: 99114 عائد).

المستهدف: عودة 2400000 نازح إلى ديارهم الأصلية في موعد أقصاه 31 ديسمبر/كانون الأول 2018.

التقدم المحرز والحالة: اعتباراً من يونيو/حزيران 2017: عودة 1952868 شخصاً إلى ديارهم في المناطق المحررة حديثاً بالمحافظات الخمس التي يساندها مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة، بما في ذلك إضافة بلدة بشير في كركوك. استقبلت الأنبار أكبر عدد من العائدين (943614 شخصاً)، تليها صلاح الدين بعدد 386280، ثم ديالى بعدد 204456، ونيوى بعدد 343020، وكركوك بعدد 3474.

المؤشرات وخط الأساس والمستهدفات	الأنشطة	التقدم المحرز في الربع الثاني
<b>المُخرج 1: مساندة الحكومة العراقية لتلبية احتياجات إعادة الاستقرار والتعافي العاجلة في المناطق التي تسنى الوصول إليها حديثاً، مما يسمح بالعودة المستدامة للنازحين داخلياً.</b>		
<b>1.1 تنفيذ تقويمات محلية لتحديد احتياجات إعادة الاستقرار الفورية مع تقدير التكلفة وتحديد الأولويات وتقرير التقويم النهائي</b>		
<p>المؤشر: النسبة المئوية للتقويمات المنفذة في المناطق المستهدفة من قبل مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة</p> <p>خط الأساس 2015: لم تُجر تقويمات في المناطق المحررة (مايو/أيار 2015).</p> <p>المستهدف 2016: إعداد تقارير تقويم بخصوص 80 في المئة من المناطق المحررة بحلول ديسمبر/كانون الأول 2016.</p> <p>المستهدف 2017: إعداد تقارير تقويم بخصوص 100 في المئة من المناطق الثماني والعشرين المحررة بحلول ديسمبر/كانون الأول 2017.</p>	<p>1.1.1 إجراء تقويم سريع لإعادة الاستقرار والتعافي والتقارير النهائية.</p> <p>تنفيذ تقويمات محلية مع بعثات للتحقق وزيارات للمواقع.</p> <p>عقد حلقات عمل لتحديد الأولويات.</p> <p>ترجمة التقويمات والاستنتاجات.</p> <p>إعداد التقارير النهائية ونشرها.</p> <p>تقديم المشورة للسلطات المحلية وسلطات المحافظات حول عملية التقويم وتحديد الأولويات</p> <p>نشر مستشار إعادة الاستقرار لتنسيق عمليات التقويم.</p>	<p>ما زالت المنهجية التي طُورت تكرر في المناطق المحررة حديثاً.</p> <p>أُجريت أثناء فترة التقرير تقويمات أولية في شرق الموصل وغيرها وفي بيبي.</p> <p>وفي الوقت الراهن يوجد 20 من أصل 22، أو 80% من مناطق مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة، خضعت على الأقل لتقويمات أولية للأضرار وتقديرات للتكاليف.</p>
<p><b>التقدم المحرز في المحصلة الكلية: تعديل المستهدفات لكي تعكس التواريخ المتوقعة لالتهاء من المشاريع. في الوقت الراهن هناك 80% من المناطق المحررة (20 من أصل 22) أُجريت لها تقويمات. يُتوقع تحرير المناطق الـ 28 كلها التي أقرتها اللجنة التوجيهية لمشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة بحلول ديسمبر/كانون الأول 2017.</b></p>		

التقدم المحرز في الربع الثاني	الأنشطة	المؤشرات وخط الأساس والمستهدفات
<b>المُخرج 1: مساندة الحكومة العراقية لتلبية احتياجات إعادة الاستقرار والتعافي العاجلة في المناطق التي تسنى الوصول إليها حديثاً، مما يسمح بالعودة المستدامة للنازحين داخلياً.</b>		
<b>1.2 إعادة تأهيل البنى التحتية الخفيفة في المناطق المحررة حديثاً (النافذة 1)</b>		
<p>بلوغ محافظة مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة 1067 مشروعاً بحلول الربع الثاني من 2017، من بينها 244 مشروعاً اكتمل تنفيذها اعتباراً من 30 يونيو/حزيران و 594 مشروعاً جديداً أطلقت، تقع غالبيتها (183) في الموصل.</p> <p>أضيف المزيد من القدرات في مجالات المشتريات والموارد البشرية والمالية إلى مركز الخدمات لمواكبة الزيادة في المتطلبات من المناطق الإضافية المحررة حديثاً.</p> <p>يساند المهندسون الإضافيون (30) للموصل وحدها، و 29 للإسكان في الأنبار) الذين عُينوا مشاريع في الأنبار ونيينوى وسهل نينوى وكركوك.</p>	<p><b>1.2.1 الشروع في تنفيذ المشاريع ذات الأولوية التي حددت ضمن النافذة 1</b></p> <p>إعادة تأهيل البنى التحتية المائية والخاصة بمعالجة المياه في محافظات صلاح الدين والأنبار وديالى ونيينوى.</p> <p>إعادة تأهيل مراكز الرعاية الصحية الأولية في صلاح الدين والأنبار وديالى ونيينوى.</p> <p>إعادة تأهيل شبكات الكهرباء في محافظات صلاح الدين والأنبار وديالى ونيينوى.</p> <p>إعادة تأهيل مدارس التعليم الأساسي والمدارس الثانوية في محافظات صلاح الدين والأنبار وديالى ونيينوى.</p> <p>شراء تجهيزات للخدمات البلدية.</p> <p><b>1.2.2 إنشاء مركز خدمات عمليات إعادة الاستقرار لمساندة سرعة تنفيذ إعادة تأهيل البنى التحتية.</b></p> <p>تعيين موظفين إضافيين للعمليات، وخصوصاً المالية والمشتريات والموارد البشرية.</p> <p>تعيين مهندسين إضافيين لمواكبة الزيادة في أنشطة مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة.</p>	<p>المؤشر: عدد مشاريع البنى التحتية للخدمات الأساسية (المياه والصحة والكهرباء والتعليم والخدمات البلدية) التي أعيد تأهيلها في المناطق المستهدفة لمشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة.</p> <p>خط الأساس 2015: تعاني المناطق المحررة في 4 محافظات مستهدفة من تراجع كبير في إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية (المياه والصحة والكهرباء والتعليم والخدمات البلدية). ولا توجد أشغال لإعادة التأهيل في إطار مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة اعتباراً من مايو/أيار 2015.</p> <p>المستهدف 2016: 150 مشروعاً يجري تنفيذها، اكتمل منها 90 بحلول ديسمبر/كانون الأول 2016.</p> <p>المستهدف 2017: 1000 مشروع قيد التنفيذ بحلول ديسمبر/كانون الأول 2017.</p> <p>المستهدف 2018: 2000 مشروع قيد التنفيذ بحلول ديسمبر/كانون الأول 2018.</p> <p>المؤشر: إنشاء مركز لخدمات عمليات إعادة الاستقرار لإدارة مشتريات وتنفيذ إعادة تأهيل البنى التحتية.</p> <p>خط الأساس 2015: لا يوجد مركز مخصص لخدمات عمليات إعادة الاستقرار.</p> <p>المستهدف 2016: زيادة قدرات مركز خدمات عمليات إعادة الاستقرار بمضاعفة التمويل وموظفي المشتريات بحلول 31 ديسمبر/كانون الأول 2016.</p> <p>المستهدف 2017: زيادة قدرات مركز خدمات عمليات إعادة الاستقرار بقدرات لتنفيذ مشتريات 1000 مشروع.</p> <p>المستهدف 2018: زيادة قدرات مركز خدمات عمليات إعادة الاستقرار بقدرات لتنفيذ مشتريات 2000 مشروع.</p>
<p><b>التقدم المحرز في المحصلة الكلية:</b> ترفع المشاريع الإضافية التي اكتملت أثناء فترة التقرير إجمالي المشاريع المكتملة إلى 244، مع وجود 594 مشروعاً إضافياً قيد التنفيذ أو في مركز الخدمات. فاق مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة مستهدف المؤشر فيما يخص الربع السابق من 2016 ويواصل التفوق على النتائج المستهدفة من حيث أعداد المشاريع المكتملة والتي قيد التنفيذ. عُدلت مستهدفات 2017 بالرفع: زاد مركز خدمات عمليات إعادة الاستقرار تمويله وقدراته على الشراء تماشياً مع المحافظة المتنامية. يشمل إجمالي المستفيدين المباشرين من المشاريع المكتملة بحلول نهاية الربع الثاني ما يلي: تحسّن إمكانية حصول 1.6 مليون شخص على المياه الآمنة، واستفاد أكثر من 1.5 مليون شخص من تحسين البنى التحتية الكهربائية، وتنفيذ 72 مشروعاً صحياً لخدمة أكثر من 140 ألف شخص، وتسهيل عودة أكثر من 140 ألف فتى وفتاة إلى الدراسة بفضل المدارس والفصول الدراسية التي أعيد تأهيلها. اعتباراً من أبريل/نيسان 2017، عاد 1952868 عراقياً إلى ديارهم داخل المحافظات المستهدفة الأربعة التي يعمل فيها مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة.</p>		

التقدم المحرز في الربع الثاني	الأنشطة	المؤشرات وخط الأساس والمستهدفات
<b>المُخرج 1:</b> مساندة الحكومة العراقية لتلبية احتياجات إعادة الاستقرار والتعافي العاجلة في المناطق التي تسنى الوصول إليها حديثاً، مما يسمح بالعودة المستدامة للنازحين داخلياً.		
<b>1.3 مساندة سبل العيش بتحفيز الاقتصاد المحلي وتحقيق الدخل (النافذة 2)</b>		
<p>تم تنفيذ مشاريع ببرنامج النقد مقابل العمل في الأنبار أثناء الربع الثاني بمشاركة 1876 مستفيداً في عموم الرمادي والفلوجة لمدة تتراوح بين 60 و 90 يوماً.</p> <p>لم يتم تنفيذ مشاريع جديدة ببرنامج النقد مقابل العمل في محافظة صلاح الدين؛ وستبدأ الأشغال في بييجي والشرقاط في الربع الثالث.</p> <p>نُفذ 13 مشروعاً ببرنامج النقد مقابل العمل في نينوى، مع وجود 4420 مستفيداً في الموصل على مدى 90 يوماً.</p> <p>نُفذ مشروع واحد ببرنامج النقد مقابل العمل في كركوك، مع حصول 300 مستفيد على المساندة على مدى 3 أشهر.</p> <p>نُفذ مشروعان لمنح المنشآت الصغيرة في الأنبار شمالاً 344 منشأة أعمال. ومن المخطط إضافة 275 منشأة أخرى ضمن المشروعين ذاتهما في الربع الثالث.</p> <p>تم صرف منح نقدية لعدد 982 أسرة تعولها امرأة في الفلوجة. قام مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة بالتحقق من المستفيدين من المنح الإضافية للرمادي والكرمة، وسيكتمل صرف هذه المنح في الربع الثالث.</p>	<p><b>1.3.1 النافذة 2: إطلاق مشاريع توفير فرص سبل العيش الفورية في المناطق المحررة</b></p> <p>اختيار المنظمات غير الحكومية وضممان وضع المعايير الخاصة بالدفع/ الأمن والمنجزات.</p> <p>إطلاق أنشطة برنامج النقد مقابل العمل في محافظات صلاح الدين ونيوى وديالى والأنبار.</p> <p>استقطاب المنظمات غير الحكومية التي يمكنها اشتمال المشاركات وتحديد مواقع العمل "المناسبة للنساء" ببرنامج النقد مقابل العمل.</p> <p>استقطاب وتدريب المنظمات غير الحكومية الموجهة نحو الشباب لبرنامج النقد مقابل العمل.</p> <p><b>1.3.2 إطلاق مشاريع لتسليم منح المنشآت الصغيرة في المناطق المحررة.</b></p> <p>اختيار المنظمات غير الحكومية وضممان وضع المعايير الخاصة بالدفع/ الأمن والمنجزات.</p> <p>توفير المنح النقدية للمنشآت الصغيرة في محافظات صلاح الدين ونيوى وديالى والأنبار.</p> <p>توفير التدريب ثم توفير المنح النقدية للمنشآت الصغيرة التي تملكها نساء في محافظات صلاح الدين ونيوى وديالى والأنبار.</p> <p><b>1.3.3 توفر فريق فني من خبراء فرص سبل العيش لتدريب المنظمات غير الحكومية على طرائق برنامج النقد مقابل العمل والمنح النقدية ولتوفير الإرشاد أو التوجيه أثناء العملية.</b></p> <p>تعيين خبير في أنشطة برنامج النقد مقابل العمل وسبل العيش. تعيين موظفين لرصد أنشطة سبل العيش.</p>	<p><b>المؤشر:</b> عدد فرص العمل للأفراد، بما في ذلك المرأة والشباب، التي وفرت في المناطق المحررة بالمحافظات المستهدفة.</p> <p><b>خط الأساس:</b> لا توجد مشاريع أو مبادرات قيد التنفيذ لخلق فرص عمل.</p> <p><b>المستهدف 2016:</b> استفادة 2000 شاب و 500 امرأة بحلول 31 ديسمبر/كانون الأول 2016.</p> <p><b>المستهدف 2017:</b> توفير ما مجموعه 10 آلاف فرصة عمل بحلول 31 ديسمبر/ كانون الأول 2017، يكون منها 2000 (20%) للنساء و7000 (70%) للشباب (تحت 30 سنة).</p> <p><b>المستهدف 2018:</b> توفير ما مجموعه 30 ألف فرصة عمل بحلول 31 ديسمبر/ كانون الأول 2018، سيكون منها 4000 (20%) للنساء و 14 ألف</p> <p><b>المؤشر:</b> عدد منح المنشآت الصغيرة، بما في ذلك المنشآت التي تملكها نساء، التي قُدمت في المناطق المحررة بالمحافظات المستهدفة.</p> <p><b>خط الأساس:</b> المنشآت الصغيرة لا تحصل على منح.</p> <p><b>المستهدف 2016:</b> حصول ما مجموعه 5000 منشأة صغيرة على منح في 4 محافظات مستهدفة بحلول 31 ديسمبر/ كانون الأول 2018 (نهاية الربع الرابع). حصول ما مجموعه 100 منشأة صغيرة تملكها نساء على منح.</p> <p><b>المستهدف 2017:</b> التسليم الكامل لمنح المنشآت الصغيرة الباقية (278) من المشروع التجريبي الأولي المتضمن 622 منحة.</p>
<p><b>التقدم المحرز في المحصلة الكلية:</b> استفاد ما مجموعه 6596 مستفيداً من فرص برنامج النقد مقابل العمل التي وفرتها مشاريع سبل العيش أثناء الربع الثاني، ووزعت 344 منحة أعمال صغيرة. سلط تنفيذ منح الأعمال الصغيرة الضوء على الصعوبات الكثيرة التي تواجه تسليم التحويلات النقدية في العراق في أعقاب التحرير فوراً، مما يتسبب في تحديات كبيرة أمام تنفيذ المشروع. لن يتم توسيع المشروع في ضوء الدروس المستفادة، وستواصل الجهود بدلاً من ذلك مع نموذج برنامج النقد مقابل العمل الذي أثبت أنه وسيلة شديدة الفعالية لإتاحة إمكانية حصول الأشد ضعفاً على التمويل.</p>		

التقدم المحرز في الربع الثاني	الأنشطة	المؤشرات وخط الأساس والمستهدفات
<p><b>المُخرج 1:</b> مساندة الحكومة العراقية لتلبية احتياجات إعادة الاستقرار والتعافي العاجلة في المناطق التي تسنى الوصول إليها حديثاً، مما يسمح بالعودة المستدامة للنازحين داخلياً.</p>		
<p><b>1.4 تقديم الدعم الفني للسلطات الحكومية لبناء القدرات المحلية على تيسير إعادة الاستقرار (النافذة 3)</b></p>		
<p>واصل منسفو المناطق لكل المحافظات تقديم مساندة قدرات للمحافظين والمديريات التنفيذية. قدم مستشارو إعادة الاستقرار مساندة كبيرة لبناء قدرات مكنتي محافظي الأنبار ونيوى أثناء فترة التقرير.</p> <p>تعيين 35 مهندساً وأخصائيي تعبئة اجتماعية، 30% منهم نساء، ونشرهم في الأنبار فيما يخص مشروع الإسكان أثناء الربع الثاني. مواصلة 30 مهندساً في نيوى عملهم خلال هذا الربع. نشر 8 مستشارين بلديين لإعادة الاستقرار ومواصلتهم تقديم المساندة لبلديات الفلوجة والرمادي والشرقاط وغرب الأنبار.</p> <p>نشر 10 مسؤولي اتصال ومواصلتهم العمل مع بلديات نيوى وسهل نيوى وكركوك الشريكة.</p>	<p><b>1.4.1 إلحاق خبراء فنيين بمحافظات نيوى وصلاح الدين وديالى والأنبار وبالمكاتب البلدية للمساعدة في تخطيط إعادة الاستقرار وتنسيقه وتنفيذه ورصده.</b></p> <p>تعيين ونشر خبراء فنيين في محافظتي نيوى وصلاح الدين لمدة ستة أشهر، ملحقين بدائرتي التخطيط.</p> <p>نشر منسقي مناطق وخبراء فنيين في محافظات صلاح الدين والأنبار وديالى ونيوى لمساندة تنسيق المساعدة ورصد الأنشطة وضمان التكامل مع المبادرات الممولة من الحكومة.</p> <p>تعيين أصحاب خبرة فنية معينة لتلبية الاحتياجات الخاصة التي حددتها محافظة صلاح الدين و/أو نيوى أو خبرة متخصصة معينة للحكومة العراقية، إذا اقتضت ذلك أغراض إعادة الاستقرار.</p> <p>تقديم خدمات استشارية لإعادة الاستقرار لمحافظات نيوى وصلاح الدين وديالى والأنبار دعماً لخططها وأنشطتها في مجال إعادة الاستقرار.</p>	<p><b>المؤشر:</b> برهنت السلطات في المحافظات المستهدفة التي توجد بها مناطق محررة على قدراتها على التخطيط لأنشطة إعادة الاستقرار وإعداد وتنفيذ خطط إعادة الاستقرار. <b>خط الأساس:</b> قدرات محدودة لإعداد وتنفيذ خطط شاملة لإعادة الاستقرار. <b>المستهدف:</b> بحلول 31 ديسمبر/كانون الأول 2016، يضمن منسفو المناطق ومستشارو إعادة الاستقرار امتلاك المحافظات للخبرة في تخطيط إعادة الاستقرار والاتصالات. <b>المستهدف 2017:</b> بحلول 31 ديسمبر/كانون الأول 2016، يضمن منسفو المناطق ومستشارو إعادة الاستقرار امتلاك المحافظات للخبرة في تخطيط إعادة الاستقرار والاتصالات. إلحاق ما لا يقل عن 9 مستشارين بلديين لإعادة الاستقرار ممن يساندهم مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة بالبلديات المحلية في المناطق المحررة بحلول ديسمبر/كانون الأول 2017. <b>المستهدف 2018:</b> بحلول 31 ديسمبر/كانون الأول 2016، يضمن منسفو المناطق ومستشارو إعادة الاستقرار امتلاك المحافظات للخبرة في تخطيط إعادة الاستقرار والاتصالات. إلحاق ما لا يقل عن 10 مستشارين بلديين لإعادة الاستقرار ممن يساندهم مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة بالبلديات المحلية في المناطق المحررة بحلول ديسمبر/كانون الأول.</p>
<p><b>التقدم المحرز في المحصلة الكلية:</b> واصل مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة تقديم المساندة في كافة المحافظات مع المستشارين الدوليين والوطنيين لإعادة الاستقرار. عززت خطة تحرير الموصل الأولية بالإضافة إلى الإتاحة المسبقة للتجهيزات. جميع المحافظات لديها منسفو مناطق وطنيون. عززت الموارد الهندسية بدرجة كبيرة، ويوفر المستشارون البلديون لإعادة الاستقرار قدرات مباشرة للمكاتب البلدية.</p>		
<p>توسيع فريق المشروع بإضافة مدير مشروع ورئيس عام للفريق ضمان تطبيق ترتيبات إدارة الأمن، بما في ذلك توفير التجهيزات.</p> <p>نشر خبير اتصالات استراتيجية مكرس تماماً لإعادة الاستقرار.</p> <p>تطبيق نظام مستقل للرصد والتقييم وتوفر التقارير.</p>	<p>توسيع فريق المشروع بإضافة مدير مشروع ورئيس عام للفريق ضمان تطبيق ترتيبات إدارة الأمن، بما في ذلك توفير التجهيزات.</p> <p>نشر خبير اتصالات استراتيجية مكرس تماماً لإعادة الاستقرار.</p> <p>تطبيق نظام مستقل للرصد والتقييم وتوفر التقارير.</p>	<p><b>المؤشر:</b> تطبيق رصد وتقييم مستقلين لمشروع إعادة الاستقرار. <b>خط الأساس:</b> لا يوجد رصد مستقل مطبق. <b>المستهدف:</b> توفر تقارير الرصد المستقل فيما يخص كل مناطق تدخل FFIS بحلول نهاية 2016.</p>

التقدم المحرز في الربع الثاني	الأنشطة	المؤشرات وخط الأساس والمستهدفات
<p><b>المُخرج 1:</b> مساندة الحكومة العراقية لتلبية احتياجات إعادة الاستقرار والتعافي العاجلة في المناطق التي تسنى الوصول إليها حديثاً، مما يسمح بالعودة المستدامة للنازحين داخلياً.</p>		
<p><b>1.5 تصميم وتنفيذ مبادرات مجتمعية للمصالحة والحوار (النافذة 4)</b></p>		
<p>لم يعد مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة ينفذ أنشطة في إطار النافذة 4 وكل المشاريع السابقة الواردة في التقرير مقلّة. تدار مشاريع المصالحة الآن بمعرفة برنامج منفصل مكرس لأنشطة المصالحة ويتبع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.</p>	<p><b>1.5.1: وضع منهجية للتحليل المفصل للنزاعات تغطي المناطق التي يمكن إشراكها في برامج المصالحة المجتمعية من خلال مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة. استنارة تصميم مشروع المصالحة المجتمعية بتحليل النزاع.</b></p> <p>إجراء تحليل للنزاعات المحلية في مناطق محررة معينة في نينوى وصلاح الدين وديالى والأنبار.</p> <p>القيام بزيارات ميدانية وإجراء مقابلات مع السكان المدنيين، بمن فيهم النازحون، والسلطات المحلية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين، لتعميق التحليل وتحديد الشواغل المعينة.</p> <p>تدريب ميسري الحوار في المناطق المحررة من منظمات غير حكومية ووسائل إعلام وسلطات محلية على تسوية النزاعات والحوار المجتمعي وأفضل الممارسات في العمليات التصالحية المجتمعية.</p> <p>إجراء حوارات داخل المجتمع المحلي الواحد وفيما بين المجتمعات المحلية ووضع آليات غير رسمية لتسوية النزاعات تستهدف قيادات المجتمعات المحلية والمرأة والشباب وأفراد المجتمع المحلي والسلطة القضائية وممثلي الأمن المحلي للموافقة على مجموعة من التدابير لعلاج المظالم المحلية.</p> <p>تحديد الشركاء وتنفيذ مشاريع صغيرة لإشراك مختلف المجتمعات المحلية في مشاريع مشتركة كالعامل الاجتماعي في المجتمع المحلي والبرامج التعليمية ومشاريع إعادة التأهيل فيما بين المجتمعات المحلية بهدف إعادة بناء النسيج الاجتماعي ببطء.</p> <p>تدريب وسائل الإعلام المحلية على إعداد منصة للمصالحة المجتمعية، وخصوصاً على إعداد رسائل حساسة تجاه النزاعات وعلى توفير حيز لوسائل الإعلام للعب دور أبرز في مساءلة المؤسسات المحلية على الممارسات غير التمييزية.</p> <p>إشراك مجلس المحافظة والسلطات المحلية وقيادات المجتمع في إعداد رسائل حساسة تجاه النزاعات.</p> <p><b>1.5.2 مشاركة حكومات المحافظات والسلطات المحلية ووسائل الإعلام وقيادات المجتمع وتدريبهم على عمليات التأمل/ المصالحة المجتمعية، وإعداد وسائل الإعلام رسائل حساسة تجاه النزاعات.</b></p> <p><b>1.5.3 الرصد الممنهج وتوثيق التوترات وحالات القصص المجتمعية.</b></p> <p>إعداد أدوات ومعايير لرصد وقياس التغيرات في التوترات المجتمعية.</p> <p>تعيين مسؤول رصد لقياس التوترات المجتمعية وإشراك المنظمات غير الحكومية وقيادات المجتمع والمسؤولين الحكوميين.</p> <p>عقد حلقات عمل مع المنظمات غير الحكومية/ المنظمات المجتمعية حول الدروس المستفادة</p>	<p><b>المؤشر:</b> إجراء تحليلات للنزاعات في المناطق المحررة.</p> <p><b>خط الأساس:</b> لم يتم إجراء تحليل للنزاعات في المناطق المحررة.</p> <p><b>المستهدف:</b> إجراء تحليل للنزاعات في 80% من المناطق المحررة بحلول 31 ديسمبر/كانون الأول 2016.</p> <p><b>المؤشر:</b> تدريب الميسرين المحليين (المنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام، والقيادات المجتمعية، والمرأة، وسلطات الحكم المحلي) على تسوية النزاعات والحوار المجتمعي وأفضل الممارسات في العمليات التصالحية المجتمعية.</p> <p><b>خط الأساس:</b> عدم تدريب أي ميسرين.</p> <p><b>المستهدف:</b> بحلول مارس/آذار 2018، سيكون قد تم تدريب ما لا يقل عن 50 ميسر حوار (المنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام، والقيادات المجتمعية، والمرأة، وسلطات الحكم المحلي) في كل من المحافظات المستهدفة التي بها مناطق محررة. سيكون هناك 20 امرأة بين هؤلاء الميسرين الخمسين في كل من المحافظات المستهدفة التي بها مناطق محررة.</p> <p><b>المؤشر:</b> تطوير أداة رصد لرصد التغيرات في التوترات المجتمعية.</p> <p><b>خط الأساس:</b> لا توجد أدوات رصد يجري توظيفها لرصد التغيرات في التوترات المجتمعية.</p> <p><b>المستهدف:</b> تحسّن ملحوظ في المناطق المحررة بحلول 31 ديسمبر/كانون الأول 2016.</p>
<p><b>التقدم المحرز في المحصلة الكلية:</b> قررت اللجنة التوجيهية فصل المصالحة المجتمعية لتكون برنامجاً جديداً تماماً يتبع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نظراً لتعقيد الموضوع والموارد المطلوبة. لم يعد مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة ينفذ أنشطة في إطار النافذة 4 على النحو المتصور في وثيقة المشروع الأصلية، التي حُدثت لكي تعكس هذا التغيير في الاستراتيجية. لكن المشروع يواصل إجراء تحليلات للنزاعات لضمان تصميم المشاريع وتنفيذها مع أخذ حساسية النزاعات في الاعتبار. واستنارت بهذه التحليلات أنشطة ومشاريع في النافذتين 1 و 2، وخصوصاً فيما يتعلق بأنشطة الموصل.</p>		

التقدم المحرز في الربع الثاني	الأنشطة	المؤشرات وخط الأساس والمستهدفات
<p><b>المُخرج 1:</b> مساندة الحكومة العراقية لتلبية احتياجات إعادة الاستقرار والتعافي العاجلة في المناطق التي تسنى الوصول إليها حديثاً، مما يسمح بالعودة المستدامة للنازحين داخلياً.</p>		
<p><b>1.6 فرق إدارة المشروع الموظفة</b></p>		
<p>واصل فريق مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة توسعه أثناء الربع الثاني بإضافة العديد من الموظفين الدوليين لتلبية الطلب المتزايد على خدمات المشروع. ازداد مركز الخدمات ضعفين على مدى أول ستة أشهر من 2017، ويُتوقع أن يواصل توسعه.</p> <p>أعد مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة إطار رصد ووضع صورته النهائية، وذلك بمساندة 70 مهندساً ومسؤول اتصال، بالإضافة إلى الراصدين الميدانيين المتعاقدين والخارجيين التابعين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.</p> <p>نُشر أصحاب خبرة في الاتصالات الاستراتيجية طوال الربع، كما نُشر خبير إضافي في الاتصالات الوطنية. زاد مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة قدراته في مجال وسائل التواصل الاجتماعي والاتصالات بدرجة كبيرة على مدى الربع الثالث.</p>	<p><b>1.6.1 توسيع فريق المشروع بإضافة مدير مشروع ورئيس عام للفريق.</b></p> <p>ضمان تطبيق ترتيبات إدارة الأمن، بما في ذلك توفير التجهيزات.</p> <p>نشر خبير اتصالات استراتيجية مكرس تماماً لإعادة الاستقرار.</p> <p>تطبيق نظام مستقل للرصد والتقييم وتوفّر التقارير</p>	<p><u>المؤشر:</u> تطبيق رصد وتقويم مستقلين لمشروع إعادة الاستقرار</p> <p><u>خط الأساس:</u> لا يوجد رصد مستقل مطبق.</p> <p><u>المستهدف 2016:</u> توفّر تقارير الرصد المستقل لكل مناطق تدخّل FFIS بحلول نهاية 2016.</p> <p><u>المستهدف 2017:</u> بناء قدرات الرصد الداخلية لدى مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة لإدارة 1000 مشروع بحلول ديسمبر/كانون الأول 2017.</p> <p><u>المستهدف 2018:</u> بناء قدرات الرصد الداخلية لدى مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة لإدارة 2,000 مشروع بحلول ديسمبر/كانون الأول 2018.</p>
<p><u>التقدم المحرز في المحصلة الكلية:</u> تعيين أخصائي رصد ميداني وطني وأخصائي نظم معلومات جغرافية وأخصائي برامج دولية لعلاقات المانحين في فترة التقرير لتعزيز قدرات الرصد لدى مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة. إضفاء الطابع الرسمي على إطار رصد المشروع وتنفيذه عبر كافة المحافظات التي يمارس فيها عملياته.</p>		



## المُرفق الثاني: إطار المخاطر

المخاطر السياسية	
الوصف	تدابير التخفيف
لا تطابق المشاريع المقترحة/ المختارة أولويات العائدين/ السكان المحليين.	المصادقة على قرارات تمويل المشاريع بمعرفة اللجنة التوجيهية لمشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة. حلقات عمل وتقديم المشورة للمديريات الفنية حول أساليب جمع البيانات وإعداد التقارير. مشاورات مع النازحين والعائدين حول الأولويات كمدخلات إضافية في القرارات النهائية.
تقلّب البيئة السياسية يتسبب في ارتفاع معدل تعيّر القيادات.	ضمان الحفاظ على علاقات قوية على المستوى السياسي الرفيع، وتوثيق القرارات الرفيعة المستوى بشأن مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة من خلال اللجنة التوجيهية.
زيادة التوترات الطائفية والعشائرية، واندلاع النزاع العنيف في المناطق التي يمارس فيها مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة نشاطه.	الانخراط مع الحكومة على كافة المستويات لضمان إجراء أنشطة مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة على نحو يشجّع التوزيع العادل للمشاريع بين الفئات العشائرية أو الطائفية. إجراء تحليل للنزاعات للتوصل إلى فهم مشترك للموقف. المجتمع الدولي يثير الشواغل على أعلى مستوى.
وجود قدر كبير من عدم الثقة بين قوات الحشد الشعبي والسكان المحليين يحول دون عودة النازحين على الرغم من جهود إعادة الاستقرار.	لعب قوات الحشد الشعبي المحلية والشرطة المحلية دوراً أكبر حيثما أمكن. تشجيع مكتب رئيس الوزراء والمحافظين وقوات الحشد الشعبي والسلطات المحلية على ضمان تسليم المهمة في الوقت المناسب إلى الشرطة المحلية واحترام مبادئ حماية العائدين. إثارة شواغل أمنية معينة على أعلى مستوى.
الافتقار إلى تخطيط جوهري وفعال لإعادة الاستقرار قبل الانخراط.	تقديم الدعم الفني للمحافظات للاستعداد لمجهود إعادة الاستقرار. عقد اجتماع دوري لفرقة العمل مع اللجنة التوجيهية كمنبر لإثارة الشواغل. بناء الثقة مع المحافظين ومستشاريهم/ نوابهم لتقديم المساندة للتخطيط والتنسيق.
عدم القدرة على الإعلام بدور المجتمع الدولي في إعادة الاستقرار واستخدام المجتمع الدولي ككبش فداء عندما تسوء الأمور.	مسؤول الاتصالات الاستراتيجية في مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة والدعوة/ إعداد الرسائل المشتركة بمعرفة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. جلسات إحاطة أسبوعية لمكتب رئيس الوزراء متضمنة العقبات التي وُجّهت.
انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة، وقضايا الملكية التي لم تحل، والمظالم الأخرى، تؤدي إلى الشعور بإفلات المذنبين من العقاب وإحباطات متزايدة لدى السكان العائدين.	توثيق شواغل الحماية وإطلاع المجتمع الدولي عليها. المناصرة لدى صانعي القرار لزيادة الوعي والتعامل مع القضايا الحساسة.
عدم قدرة الحكومة على الحفاظ على مكاسب إعادة الاستقرار على مر الوقت.	اتصال واضح منذ بداية التدخل لضمان الاتفاق على مسؤوليات الحكومة في الحفاظ على مكاسب إعادة الاستقرار وتأمينها في المستقبل. مساندة قدرات الحكومة المحلية طوال عمر أنشطة مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة في كل مكان للاستجابة للاحتياجات الحكومية الناشئة وتيسير التنسيق مع أجنادات التخطيط على الأمد الأطول.

## المخاطر الأمنية

الوصف	تدابير التخفيف
خطر نهب الأصول (الخاصة بمشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة) أثناء مرحلة إعادة الاستقرار أو بعدها.	الرصد الدقيق على الأرض واحتمال تأخير تسليم التجهيزات إذا أهدق بها خطر التعرض للنهب. نشر مسؤول اتصال على الأرض. إثارة أي حوادث أمنية فوراً لدى مكتب رئيس الوزراء والمحافظ. إشراك المجتمع الدولي في حالة اختلاس أي أصول. الحفاظ على فهم واضح للعلاقة بين الأمم المتحدة والمحافظة وقوات الأمن على الأرض أثناء تنفيذ مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة. المجتمع الدولي يقدم المشورة ويرصد التنسيق بين الجهات الفاعلة في مجال الأمن والمحافظة، وتقديم التقارير إلى الائتلاف.
احتمال استعادة داعش للسيطرة على المناطق المحررة مما يؤدي إلى المزيد من النزوح ودمار البنى التحتية. هجوم داعش المضاد يزيد انعدام الأمن.	حيثما أمكن، العمل مع مراكز المراقبة لوضع خطة استخراج للأصول الحيوية التابعة لمشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة. رصد الوضع الأمني.
نقشي الأجهزة المتفجرة المرتجلة وبطء إزالتها سيتسبب في ضحايا وبيطى العودة وعمل الإنعاش.	دور دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في إجراء تقييمات سريعة للتهديدات، والتعاقد مع شركات تجارية، وتدريب القدرات الوطنية، وتنسيق الدور فيما يخص الأجهزة المتفجرة المرتجلة/الذخيرة غير المنفجرة. تنسيق مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة على الأرض مع الشركات التجارية مثل "ستيرلنغ" في الرمادي و"أوبتيما" في الفلوجة و"ماغ" في نينوى. إشراك الدفاع المدني والشرطة وسلطة الأعمال المتعلقة بالألغام في كشف الأجهزة المتفجرة المرتجلة، وتدمير قوات الأمن العراقية للأجهزة المتفجرة المرتجلة/الذخيرة غير المنفجرة. استخدام تصنيف المخاطر المنخفض والمتوسط والمرتفع في تقييمات التهديدات المحدقة بالمجاورات والمواقع للتوصل إلى ترتيب أفضل لتسلسل أنشطة مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة وتقديم المشورة حول عودة النازحين إلى مناطق آمنة.
ضعف قدرة الشرطة المحلية على تولي زمام المهام الأمنية. الميليشيات تطيل بقاءها إذا لم تكن الشرطة المحلية قادرة على تولي مهامها.	الحفاظ على فهم واضح للقدرات وأعداد أفراد الشرطة والجهات الفاعلة الأخرى في مجال الأمن في مناطق إعادة الاستقرار. بناء علاقات مع القيادات المحلية ومسؤولي الحكومة العراقية والاستفادة من تأييد المجتمع المحلي لمساندة مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة وحماية أصوله. تقديم مساندة موجهة لإعادة تأهيل البنى التحتية الشرطة بما يضمن مساندة الشرطة المحلية للعودة إلى أداء واجباتها.
تصاعد العنف المجتمعي وتفاقم عدم الثقة بين المجتمعات المحلية.	إجراء تحليل محلي مفصل يبين مصادر التوتر، ورسم خرائط لتوزيع مساندة الأنشطة باستخدام البيانات الديمغرافية المتاحة. توثيق المخاطر التي تواجه الأصول المملوكة لمشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة والاستفادة من المجتمع الدولي وكبار مسؤولي الحكومة العراقية لإحباط العنف المجتمعي.
استهداف موظفي مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة أو المتعاقدين معه بالتهديدات في محاولة لإفساد عمليات الشراء أو ابتزاز الموارد من المشروع.	التواصل مع جميع الموظفين والمتعاقدين بخصوص كيفية الإبلاغ عن وقائع التهديد والابتزاز وما إلى ذلك. دمج آليات استجابة واضحة في هياكل الإدارة الكلية لحالات التهديد الموجه نحو الموظفين أو المتعاقدين.

## المخاطر التشغيلية والمالية

الوصف	تدابير التخفيف
الفساد من جانب السلطات الحكومية أو الأمنية.	إبلاغ النظراء بقواعد وإجراءات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل واضح، وتمتع قرارات التمويل بدعم اللجنة التوجيهية.
تأخيرات في المخالصة الضريبية والتخليص الجمركي.	إنشاء فريق خاص في مركز العمليات الوطني وتدابير خاصة توضع بمعرفة مكتب رئيس الوزراء لتعجيل وصول السلع والتجهيزات المستوردة من أجل إعادة الاستقرار.
سوء العمل التعاقدية وضخامة تكلفة التشغيل في المناطق عالية المخاطر.	آلية رصد قوية على الأرض أثناء مرحلة التنفيذ للتحقق من الجودة والجدول الزمني للتسليم (بمعرفة المهندسين المعيّنين من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والرصد الحكومي وشركة الرصد الخارجي).
المحدودية الشديدة في الميزانية الحكومية المخصصة للمناطق المحررة والافتقار إلى الموارد المالية لضمان تكلفة تشغيل وصيانة البنى التحتية، أو الانتقال من إعادة الاستقرار إلى التنمية.	إنشاء مرفق موسع لتمويل إعادة الاستقرار للربط بين إعادة الاستقرار الفورية وإعادة الإعمار. التواصل مع البنك الدولي بشأن تنفيذ فرض إعادة الاستقرار/ التعافي. تلبية توقعات السكان المحليين والحكومة بحيث تكون الرسائل المعنية بإعادة الاستقرار انعكاساً لمنجزات واقعية. تقديم برنامج تنمية المناطق المحلية للمشورة إلى دوائر التخطيط بشأن ربط خطط إعادة الاستقرار بخطط تقديم الخدمات متوسطة الأجل.
الافتقار إلى أفراد مؤهلين عائدين إلى المناطق المحررة حديثاً لضمان تقديم الخدمات (فنيون، معلمون، أطباء، إلخ) بعد تسليم المواقع إلى الحكومة.	التوافق مع النظراء على توفير الأفراد المدربين قبل بدء أعمال البنى التحتية.
تأخر الحصول على تعهدات المانحين، ومعاونة مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة من نقص التمويل في لحظات حرجة.	اللجنة التوجيهية لاستعراض الوضع التمويلي وضمان توفر أموال كافية.

## برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق



شعوب متمكنة.  
أمم صامدة.